الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

الرقم التسلسلي: .....

عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري في المجتمع الجزائري

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص علم الاجتماع التربوي

من إعداد الطالبتين :

- رتيمي زينة
- عزيز خديجة

إشراف الأستاذ:

د. حلباوي لخضر

الموسم الجامعي: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر المولى عز وجل على نعمته علينا هداية العلم وتوفيقه على إتمام هذا البحث مصداقا لقوله:* فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ* الاية من سورة 152 البقرة

****

الحمد لله والصلاة والسلام على معلم البشرية خير محمد رسول الله وعلى أله وصحبه ومن اتبع هداه بإحسان إلي يوم الدين كم يسعدنا في هذه اللحظات الأخيرة التي توشك الدراسة على الانتهاء بوضع اللمسات الأخيرة،أن نتوجه بالشكر والحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا يليق بجلال عظمته وعظيم سلطانه الذي بتوفيقه تتم الصالحات ففي هذه اللحظة التي تكاد فيها الصعوبات والمتاعب تتحول إلي أمل في إتمام ونجاح هذا العمل، وانطلاق من كل المعاني السامية ، فإننا نتشرف بتقديم خالص الشكر والتقدير والعرفان إلي الأستاذ

الفاضل / د. **حلباوي لخضر** ، التي تفضل بالإشراف علي هذه الدراسة ، فوجدت من العطاء الوافر، والعلم الزاخر ، والنصح السديد ، والتوجيه الرشيد ، ، وحسن المعاملة ما أعانني على إتمام هذا الجهد ، فجزاه الله عنا خير الجزاء والشكر الموصول لكل من ساندنا ووقف معنا في مشوارنا الدراسي العلمي، فأسأل الله أن يجزي الجميع خير جزاء ويثبتهم على ما قدموه.

الباحثتان : زينة - خديجة

إهـــداء

احمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

_اهدي هذا العمل الى اغلى ما أملك في هذه الدنيا إلى مدرستي الأولى في هذه الحياة، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها، ومن كان يدفعني قدما نحو الأمام بكل قوة، إلى من كانت دعواتها تتبعني خطوة بخطوة نبع الحنان أمي "ريم" جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين.

_إلى من أدين له بحياتي، إلى من علمني القيم والمبادئ والاخلاق، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى من لاينفصل إسمي عن إسمه أبي الغالي "الحاج أحمد لمين"، مصدر الفخر والدعم والعطاء حفظه الله ورعاه.

_كما أهدي تخرجي وفرحتي إلى قرة عيني أخي الغالي "حسام"، الذي طالما كان قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة.

_إلى شخصيات كانت السند الدائم، ساعدتني وأخذت بيدي للوصول إلى هذا المكان إلي "بن براهيم عبد الهادي"، يبقى لنا دائما العجز في وصف كلمات الشكر والتقدير، فشكرا وألف ألف شكر على كل المجهودات والدعم.

_إلى غاليتي ودفتر أسراري أختي وصديقتي ورفيقة دربي "خديجة".

_كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ المشرف "لخضر حلباوي" على كل ماقدمه لنا من نصائح وتوجيهات فجزاه الله كل خير.

_إلى كل عائلتي وأصدقائي، أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله ان يوفقنا لما فيه الخير إنه نعم المولى ونعم النصير.

* زينة *

إهـــداء

الى من اشعل لي أول شمعة الى عبق طفولتي الى دفئ حياتي ، وأريج شبابي إلى ملجئي وملاذي الي من تحمل كل لحظة ألم في حياتي وحولها إلى لحظات فرح إلى من حماني من حر الصيف الى حبيبي وروح قلبي الى ابي *محمد*

والى من ساندتني يوم ضعفي الى حبيبتي التي شاركتني همي وحزني إلى من ذرفت الدموع من اجلي الى من سقتني الحب في صغري حتى أرتوت منه عروق جسدي الى من ارتحلت لها روحي لتعانق روحها العذبة وتتصاغر أمام صفائها الى امي نور عيوني *جابرية *

والى جدتي العزيزة الغالية على قلبي *زهرة*

الى توأم روحي ورفيقة دربي ، إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة اختي و حبيبتي رشيدة

الى من أرى التفاؤل يعينه ... والسعادة في ضحكتها إلى شعلة الذكاء والنور إلى اختي وجميلتي نبيلة

الى القلوب الطاهرة والرفيقة والنفوس البريئة رياحين حياتي إخوتي حمزة وبلال

الي اعز الناس الذين تحملو الكثير من اجلي وقدوتي في حياتي الى خالاتي وخوالي

والي زوج اختي عيسى سلخين وأولادهم اشرف وصابر

الى صديقتي واختي وزميلاتي ومخزن أسراري إلى الجميلة زينة

الى صديقاتي اللواتي كان عوننا لي في حياتي سعيدة وزينب وفريحة

وكذلك نشكر الأستاذ حلباوي لخضر على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث شكرا جزيلا

* خديجة *

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الاهداء والشكر	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول :الإطار النظري لدراسة	
- الاشكالية	**04**
- فرضيات البحث	**06**
- أسباب اختيار البحث	07
- أهمية وأهداف الدراسة	08
- تحديد مصطلحات الدراسة	08
الفصل الثاني : عمل المرأة	
تمهيد	13
أولا : السيرورة التاريخية لعمل المرأة	14
1-1- المرأة العاملة عبر التاريخ	14
1-2- تطور عمل المـــــرأة:	15
1-3 تطور عمل المرأة في البلدان العربية	17
1-4- تطور عمل المرأة في الجزائر	18
2- النظريات المفسرة لعمل المرأة	21
1. النظرية الماركسية	21
2- النظرية الوظيفية	23
3- نظرية المساواة بين الجنسين	24
ثانيا : الأطروحات المفسرة لعمل المرأة	26
1- في الدول الغربية	26
2- في دول العالم الثالث	27
3- في الدول العربية	29
ثالثا : الواجبات الأسرية والمهنية للمرأة العاملة خارج البيت	32
1/ دوافع خروج المرأة للعمل	32

1- الدافع الاقتصادي	33
2- الدوافع النفسية والذاتية	35
3- الدافع التعليمي والسياسي	36
2/ عمل المرأة في العالم	37
3/ عمل المرأة من المنظور الإسلامي	41
خلاصة	45
الفصل الثالث: أثر عمل المرأة على الإستقرار الأسري	
تمهيد	47
أولا:تعريف الإستقرار الأسري	48
ثانيا: مفاهيم مرتبطة بالإستقرار الأسري	50
-1الزواج	50
-2العلاقات الأسرية	51
-3التوافق الأسري	52
-4التماسك الأسري	53
-5التكافل الأسري	54
-6الأسرة المستقرة	54
-7الأسرة غير المستقرة	55
-8التفكك الأسري	55
-9المشاكل الأسرية	55
ثالثا:عوامل الإستقرار الأسري	56
رابعا: مظاهر الإستقرار الأسري	59
خامسا: المتغيرات التي تؤثر على الإستقرار الأسري	61
سادسا: الآثار المترتبة عن عدم الإستقرار الأسري	66
سابعا:الإستقرار الأسري في الجزائر	68
ثامنا: عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري	72

خلاصة	**76**
الفصل الرابع : الدراسات السابقة	
تمهيد	**78**
الدراسة الأولى	**79**
الدراسة الثانية	**89**
الدراسة الثالثة	**93**
الدراسة الرابعة	**94**
الدراسة الخامسة	**96**
التعقيب عن الدراسات السابقة	**97**
- الخاتمة	**103**
قائمة المصادر والمراجع	**105**

مقدمة

إن التطور الكبير الذي حصل في المجتمعات الحديثة مس بشكل كبير مكانة و وظيفة المرأة بحيث حصلت على قسط وافر من حقوقها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و هذا من خلال استفادتها من فرص التعليم و التكوين ، كما أن التغييرات التي حدثت في البنية الاقتصادية للمجتمعات سمحت للمرأة بالمشاركة بشكل مكثف في الحياة المنتجة في كل القطاعات ، مع العلم أن هذه المشاركة قد أثرت في حياة المرأة بنحو عميق ، فبعد أن كانت تقوم بمسؤوليات الأسرة وحدها وجدت نفسها مضطرة للقيام بوظيفتين واحدة على مستوى الأسرة و الأخرى على مستوى المؤسسة.

فخروج المرأة إلى ميدان العمل في العصر الحديث أصبح ظاهرة منتشرة عبر العالم ، هذه الظاهرة تستدعي الإنتباه و الإهتمام ، فالمرأة باعتبارها نصف المجتمع و مربية النصف الآخر يعد وضعها الإجتماعي سواء داخل الأسرة أو خارجها ذا أهمية بالغة خاصة في العصر الذي يوصف بأنه عصر المرأة.

و شهدت هذه الأبحاث تضاربا بين مؤيد لعمل المرأة خارج نطاق الأسرة حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه المؤيد أن عمل المرأة و خاصة الأم العاملة جاء ليقدم للأسرة خدمة هائلة حين تعقدت الأمور المادية . لكن أبحاث أصحاب الرأي المخالف سخطت على الزوجة العاملة، و ترى مشاركتها الواسعة في الحياة الاقتصادية قد أضرت بالأسرة و بالتالي ساءت للعلاقات الأسرية .

هذا بالنسبة للمرأة في العالم الغربي، أما في الجزائر و التي تعد من بلدان العالم المتخلف اقتصاديا و الذي يتميز بضعف مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للأمة رغم الآفاق الواعدة ، فإن الوضع يحتاج للدراسة وفقا لظروفها الخاصة، فكل مجتمع له خصائصه الذاتية و طريقته في علاج مشكلاته وفقا لظروفه الخاصة في تحقيق طموح أفراده المختلفة، و على هذا الأساس كانت دراستنا هذه التي حاولنا من خلالها التركيز على قضية خروج المراة للعمل و أثره على الاستقرار الأسري.

و قد تناولت الدراسة إطارين إطار نظري و إطار تطبيقي ، ففي الجانب التمهيدي (الفصل الأول) تطرقنا إلى إشكالية البحث ثم إلى فرضياته و الأسباب التي دفعت بنا إلى اختياره و الأهداف المرجوة من القيام به كما تعرضنا إلى عدة دراسات سابقة حول موضوع عمل المرأة .

أما الفصل الثاني تحدثنا فيه عن عمل المرأة في حين الفصل الثالث تضمن أثر عمل المرأة على الاستقرار الأسري في الجزائر .

أما الإطار التطبيقي لم نستطع اجراء الدراسة الميدانية بسبب الصعوبات التي واجهتنا والتي كان سببها الوباء الذي حل بالعالم فيروس كوفيد 19، اكتفينا بدراسة الدراسات السابقة وقمنا بالتعقيب عليها ، وتحليلها تحليلا مناسبا واستخراج التقاطع بينها وبين دراستنا ، وكذا الاجابة على تساؤلات دراستنا بناءا على نتاج الدراسات السابقة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- الاشكالية
- فرضيات البحث
- أسباب اختيار البحث
- أهمية وأهداف الدراسة
- تحديد مصطلحات الدراسة

1- بناء الاشكالية :

يكثر الحديث عن تأثير المرأة في عملية التنمية، فالمرأة نصف المجتمع، وأية تنمية بدون مشاركة المرأة هي تنمية محدودة، وتم التعارف عليها على أنها "تنمية عرجاء"، تستخدم ساقا واحدة للمشي الحثيث نحو التقدم والتطور. وإذا كان هناك اتفاق ضمني على أهمية مشاركة المرأة في التنمية، فإن النظريات والتوجهات المختلفة لم تتعامل بنفس الطريقة مع كيفية مشاركة المرأة في التنمية و إدماجها، يعكس بعض آثار هذه التوجهات العالمية، ويدلـــل على أن المرأة لم تبلغ بعد الدرجة الكافية من المشاركة.

ولابد من التأكيد على أن المرأة موجودة في صلب العملية التنموية, وهي تقوم بالدور الأكبر في عملية إعادة إنتاج القوى العاملة على اعتبار أنها أم الأجيال المستقبلية, وهي ربة البيت والمسؤول عن التغذية والصحة والشؤون الاجتماعية, وإدارة الشؤون المالية للأسرة والعلاقات الخارجية مع الأصدقاء. وهي مسؤولة عن التصنيع (من طعام وشراب وملابس وغيرها) مما يدعم مشاركتها في عملية التنمية. وفي الواقع فإن مشاركة المرأة في الجبهة المنزلية هي الأكثر فعالية، والأكثر إنتاجية في المجتمع. وإذا ما رغبنا في حساب التكلفة المادية التي يحتاجها الفرد لتعويض الدور الذي تقوم به المرأة في البيت فسوف نفاجأ بمقدار هذه المساهمة التي ينظر إليها عادة على أنها أمر مفروغ منه، لان المرأة تقوم به كجزء من دورها التقليدي في المجتمع.

إن اثر عمل المرأة وخروجها إلى العمل ومشاركة زوجها مسؤولية الإنفاق على العائلة ,جعل من خروجها هذا أمرا مقبولا ومشروعا خصوصا إذ ارتبط بالوضع الاقتصادي للأسرة و مكنها من تحقيق ذاتها و استقلاليتها المادية, وهذا الانجاز لم يكن بلا مقابل حيث سلب منها وقتا وجهدا كبيرين ,قد يؤدي إلى التقليل من فعاليتها المحورية في الشأن المنزلي ,وهو ما يدفع إلي إعانة محدودة من الزوج لزوجته ولربما تجسدت مساهمته في إدارة المنزل ,كإعداد الطعام وتنظيف البيت و رعاية الأطفال ومتابعتهم دراسيا وهو ما غدا ضمن بواكير الثقافة الجزائرية اقتناعا, وتفهما ورغبة في المشاركة والتعاون لتحقيق أهداف الأسرة .

والإستقرار الأسري يعني تحقيق الرضا والتوافق والسعادة الأسرية وهو لا يعبر عن موقف أومشكل أو عقبة من العقبات التي تواجه الحياة الأسرية أحيانا، وإنما هو عملية

متشابكة الأبعاد تنتج عن التفاعل المستمر بين أفراد الأسرة خلال مراحل الحياة الاجتماعية المختلفة.

إن ظاهرة عمل المرأة لا نستطيع دراستها من جانب أنها تتعلق بالمرأة فقط بل تتعداها إلى الأسرة وحتى إلى المجتمع وتغير دور المرأة أدى إلى تغير في الأدوار والوظائف الاجتماعية، والمجتمع الجزائري معروف بخصوصيته التي تجعل سلوكات أفراده خاضعة لعدة معايير قيمية تحكمها مجموعة من الضوابط التي توجه هذه السلوكات، والمرأة الجزائرية هي محور الحياة الأسرية والاجتماعية في المجتمع الجزائري بلا منازع وباقتحامها ميدان العمل تحملت أعباء عديدة ونتج عن ذلك عدة آثار على المرأة نفسها وعلى أسرتها وأبنائها وحتى على علاقاتها الأسرية والاجتماعية وبالتالي فتحت المجال أمام تيارين: الأول يؤكد أن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت ويعارض خروجها للعمل تاركة وراءها التزاماتها الأسرية وعلى رأسها أبناءها الذين هم في أمس الحاجة إليها ليصبحوا أفرادا فاعلين في المجتمع ويستند في ذلك إلى القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد المستوحاة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف هذا الأخير الذي لا يعارض عمل المرأة وإنما ينظمه في إطار أخلاقي بشكل يحفظ للمرأة كرامتها.

والثاني يرى أن عمل المرأة يحقق لها الرضا النفسي والمكانة الاجتماعية وهذا ما ينعكس إيجابيا على الإستقرار الأسري إضافة إلى أنه تحرر من القيود وخطوة نوعية نحو تقدم المجتمعات، وإضافة هامة للمرأة وللمجتمع.

ورغم هذه التيارات المؤيدة والمعارضة اقتحمت المرأة ميدان العمل وليس ذلك فحسب بل اكتسحت ميادين عديدة كانت حكرا على الرجل وحده، وأصبح عمل المرأة خارج المنزل أمرا مألوفا في حياتنا الاجتماعية، وازدادت نسبة النساء العاملات، إلا أن هذا الدور المزدوج نجمت عنه آثار على استقرار الأسرة التي تعتبر الجماعة الأساسية في حياة الفرد وبالتالي فان استقرارها وتماسكها هو أمر ضروري لاستقراره وتحقيق الوظائف المختلفة للأسرة في المجتمع.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمعرفة الآثار المترتبة عن عمل المرأة على استقرار أسرتها أي بصيغة أخرى هل يؤدي بها عملها خارج المنزل إلى عدم الإستقرار داخل الأسرة وهذا من وجهة نظر الزوجة العاملة نفسها ومن وجهة نظر الزوج والأبناء أيضا.

ومن هنا جاء التساؤل الرئيسي للدراسة الذي سنحاول الإجابة عنه والذي نصيغه كالآتي:

هل عمل المرأة يؤثر على الإستقرار الأسري في المجتمع الجزائري؟

وذلك من خلال دراستنا لعدة مؤشرات مثل: دخل الزوجة والزوج، المستوى التعليمي للزوجي نالأدوار الأسرية، العلاقات الأسرية، التماسك والتواصل الأسري، المشاكل والصراع الأسري.

ويمكن التعبير عن المشكلة من خلال التساؤلات التالية:

- هل يؤثر عمل المرأة على استقرارها من خلال إحساسها الدائم بالتعب والتقصير في حق نفسها وحق أسرتها ؟
- هل هناك أبعاد اجتماعية الأكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل ؟
- هل يؤثر عمل المرأة على استقرار زوجها حيث تحس بالتقصير في حقه ؟

2- فرضيات الدراسة:

في ضوء العرض السابق ومن أجل تفسير الإشكالية، ومحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا، يمكن صياغة الفرضيات التالية بهدف طرحها للمناقشة، واختبار صحتها والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

وقد تم اختيار الفرضية الأساسية للدراسة من هذا المنطلق والتي يمكننا صياغتها كالتالي:

الفرضية الرئيسية:

هناك تأثير فعال يقف وراء خروج المرأة للعمل على الإستقرار الأسري في المجتمع الجزائري.

ولمعالجة هذه الفرضية العامة أو الرئيسية سوسيولوجيا نصيغ عدة فرضيات فرعية تعمل على التحليل الجزئي لما تم طرحه من خلال الفرضية الرئيسية كالتالي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يؤثر عمل المرأة على استقرارها من خلال إحساسها الدائم بالتعب والتقصير في حق نفسها وحق أسرتها.

مؤشرات الفرضية: تتمثل في:

- الحجم الساعي للعمل الخارجي- مدى وجود وقت فراغ لدى العاملات- مدى إحساسهن بأنهن يقضين معظم وقتهن في العمل ولا يبقى لهن الوقت للقيام بالأعمال المنزلية- نوع العطل والإجازات الممنوحة في مكان العمل ومدى كفايتها- مدى إحساس

العاملات بالتقصير في حق أنفسهن بسبب العمل– مدى توقفين عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة.

– الفرضية الفرعية الثانية: يؤثر عمل المرأة على استقرار زوجها حيث تحس بالتقصير في حقه من خلال: تبادل أطراف الحديث معه، الخروج معه للتنزه، إعداد الطعام الذي يحبه..إلخ.

3– أسباب إختيار الموضوع :

1/ أسباب موضوعية :

– إمكانية دراسة هذا الموضوع وبحثه نظرا لتوفر العديد من الأدبيات التي تهتم بدراسة الأسرة.

– الأهمية التي يكتسيها موضوع هذه الدراسة في مجال دراسة الأسرة الجزائرية وخاصة الأسرة التي تعمل فيها المرأة، فهذا الموضوع ونظرا لاتساع انتشار ظاهرة خروج المرأة للعمل في المجتمع الجزائري الحديث يستحق الدراسة والبحث .

– ارتباط الموضوع بتخصص علم اجتماع التربية و تميزه بالطابع التربوي السوسيولوجي .

– الاهتمام بهذا الموضوع لدواعي تربوية علمية .

– إثراء المكتبات الجامعية بالبحوث الأكاديمية المتصلة بموضوع صراع الأدوار وخروج المرأة للعمل.

4– أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من وجهة نظر الباحث أنها تسعى إلى بيان مهام المرأة العاملة البيداغوجية والاجتماعية ، وتنبع أهمية هذه الدراسة من الاعتبارات التالية:

– تعد من المواضيع القديمة المتجددة والتي يمكن دراستها وتسليط الضوء عليها نظرا لأهميتها وتجديدها.

– تعتبر الدراسة الحالية في حدود التخصص، والتي تهتم بدراسة المرأة العاملة وإبراز دورها ومهامها البيداغوجية والاجتماعية.

– تسهم هذه الدراسة في إغناء المكتبة العربية بموضوع جديد قد يحظى باهتمام الباحثين والممارسين، ويعد نقطةٍ انطلاق لدراسات أخرى في المستقبل.

– إبراز دور المرأة الجزائرية في عملية التنمية وفي المجال التعليمي.

5-أهداف الدراسة :

يحاول موضوع الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- تهدف الدراسة بشكل عام إلى محاولة التعرف على مهام و الأثار الأسرية والاجتماعية لعمل المرأة خارج البيت لدى عينة من النساء العاملات(المعلمات) بمدينة الجلفة .
- معرفة طبيعة المهام المترتبة عن خروج المرأة للعمل .
- التعرف على طبيعة الآثار الاجتماعية المترتبة عن خروج المرأة للعمل (سلبية ، ايجابية).
- التعرف على الأبعاد الأسرية الأكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل .
- التعرف على الأبعاد الاجتماعية الأكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل .
- معرفة الفروق في الآثار الأسرية المترتبة عن خروج المرأة للعمل حسب متغير الحالة الاجتماعية .
- إظهار القدرات الحقيقية للمرأة التي تؤدي وظيفتها البيولوجية كالأمومة ثم تنشئة الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية وتوفيقها مع المسؤولية الوظيفية خارج البيت.
- إبراز الدور الحقيقي الذي تلعبه المرأة في التنمية الوطنية خاصة المرأة العاملة المتزوجة التي تعيش وقتها بين البيت والعمل بصورة متواصلة غير منقطعة.

6- تحديد المفاهيم :

يعد تحديد مفاهيم المصطلحات العلمية أمر ضروري في البحث العلمي فكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على القدماء الذين تابعون البحث ادراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون أن يختلفوا في فهم ما يقلل..[1]

1- العمل

اصطلاحا:

يشير مفهوم العمل إلى كل مجهود إرادي وعقلي ,أو بدني يتضمن التأثير على الأشياء المادية وغير المادية لتحقيق هدف اقتصادي ,كما أنها وظيفة اجتماعية تتحقق فيها شخصية الفرد.....

كما يشير مصطلح العمل إلى أي نشاط أو جهد موجه نحو إنجاز هدف معين، و"هو ذلك الجهد (الجسدي أوالعقلي أو هما معا) الذي يبذله شخص ما بهدف بلوغ غاية أو تحقيق

[1]- محمد معين عمر ، **معجم علم الاجتماع المعاصر** ، دار الشروق،ط1 ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص362.

غرض ما (مادي أو غير مادي)"[1] ، وهو" ظاهرة انسانية واجتماعية شاملة على حد عبارة عالم الاجتماع والأنتربولوجيا مارسال موس marcelmauss (1872 - 1950) ذات أبعاد متعددة منها البيولوجي المتمثل فيما يبذله الإنسان من طاقة جسدية عند ممارسته للعمل، ومنها النفسي ذو الصلة الوثيقة بشخصية العامل ومختلف انفعالاته الكامنة وتفاعله مع مكان عمله ومحيطه، ومنها الاجتماعي ذو الصلة بشبكة العلاقات الاجتماعية التي تنسج بين الأفراد الموجودين داخل مجالات العمل"[2].

"يعرف العمل حسب لسان العرب لابن منظور على أنه المهنة أو الفعل وجمعه أعمال"[3]، وقد جاء في معجم العلوم الاجتماعية: "أن العمل مجهود إرادي، عقلي أو بدني يتضمن التأثير على الأشياء المادية وغير المادية لتحقيق هدف اقتصادي مفيد، وهذا النوع من التعاريف يركز على الطبيعة المنفعية للعمل التي يتبناها الطرح الاقتصادي، كما أنه وظيفة اجتماعية تتحقق فيها شخصية الفرد"[4] وهو وسيلة للكسب الحلال يسعى من خلاله الفرد لتحقيق ذاته، له مكانة خاصة في التشريع الإسلامي، حيث اعتبر الإسلام اليد العليا خير من اليد السفلى وفضل العامل على العابد وبفضله يحمي الإنسان كرامته ويحقق ذاته ويعيل نفسه وأهله.

ويمكننا تعريفه على أنه "الجهد الذي يبذله الإنسان سواءا كان عقليا أو عضليا، بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من أجل تحقيق المنفعة" له ولغيره[5].

يعرفه مصطفى الفيلالي في كتابه مجتمع العمل على أنه: " ميدان التقاء وتراكب بين طيف من المفاهيم ومجال مفتوح لتعدد المقاصد، وعامل غالب في تأسيس النظام الاجتماعي، وحافز فعال على ارتباط الإنسان الفرد بهذا النظام، وسبب حاسم من أسباب تحقيق الإنسان مقومات الذات، ومن أجل ذلك كان التعريف بماهية العمل مطلبا فكريا متشعبا،

---

[1]- عبد المجيد لبصير: **موسوعة علم الاجتماع مفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة**، دار الهدى، الجزائر: 2010، ص314.

[2]- عائشة التايب، **النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة**، منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة: 2011، ص 15.

[3]-.إبن منظور، **لسان العرب**، دار الحديث، القاهرة: 2003، ص 104.

[4]-د.أحمد زكي بدوي، معجم، مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، الطبعة الثالثة، بيروت: 1982، ص 236.

[5]- أسماء مطوري، لامية بوبيدي، "عمل المرأة الأم ومشكلة الدور"، ملتقى وطني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة: يومي و10 أفريل 2013، ص 2.

ومجالا لاختلاف الإجتهادات، ولتباين أوجه التأويل القيمته وأدواره في الحياة، ولمآلات مصيره بين منازل الشأن"[1].

ويقول الفيلسوف هنري بيرغسون: "العمل البشري ماهيته إنشاء الخيرات"، وقد اعترض فريق من المنظرين على هذا التعريف حيث قالوا أن الحيوانات البكماء هي الأخرى تسخر جهدها بغرض إنتاج الخيرات، ومن هنا تكون الإرادة والقصد من وراء العمل هي الفرق بين العمل الذي يبذله الإنسان والعمل الذي يبذله الحيوان.

والعمل في علم الاجتماع الماركسي هو"النشاط الموجه للإنسان والذي يهدف إلى السيطرة على القوى الطبيعية والاجتماعية وتحويلها لتلبية حاجات الإنسان والمجتمع وهذه الحاجات تتكون تدريجيا .إلخ[2] .

إجرائيا:

إذا أردنا أن نعطي تعريفا إجرائيا للعمل نقول أنه: " تسخير الفرد لكل طاقاته الفكرية والجسمية وبذله لكل مجهوداته سواءا كانت فكرية أو بدنية بغرض إنتاج الخدمات النافعة له ولمجتمعه والحصول على المال الذي يسد به حاجته وحاجة من يعيلهم من جهة، وحفظ كرامته من جهة أخرى خدمة للفرد والمجتمع.

كما يمكننا أن نعرفه أيضا على أنه كل جهد فكري أو جسدي يقوم به الفرد لكسب الرزق الحلال ويسعى من خلاله لتحقيق ذاته، له مكانة خاصة في التشريع الإسلامي حيث اعتبر الإسلام اليد العليا خير من اليد السفلى، وفضل العامل على العابد وبفضله يحمي الإنسان كرامته ويحقق ذاته ويعيل نفسه وأهله وهو ضروري لاستقرار حياة الفرد وتوازن الحياة الاجتماعية.

2- : المرأة العاملة:

اصطلاحا :

تعددت تعاريف المرأة العاملة خارج البيت من قبل علماء الاجتماع فكل عرفها من خلال الزاوية التي يراها مناسبة لدراسته، فقد عرفتها كاميليا عبد الفتاح في كتابها" سيكولوجية

---

[1]- مصطفى الفيلالي، مجتمع العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: 2006، ص 67 . مرجع نفسه، ص 67.

[2]- زهية بن سلامة، "أسباب نزاعات العمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية"، رسالة ماجيستر، جامعة قسنطينة: 2007: ص 19.

المرأة العاملة أنها: المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها وهي تقوم بوظيفتين في الحياة دور ربة بيت ودور الموظفة"[1].

حسب هذه الدراسة هي المرأة (المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة) التي تزاول عملا خارج بيتها بشكل رسمي ومنتظم في قطاع التعليم أو الصحة أو الإدارة ، مقابل أجر مادي تتقاضاه ، وهذا إضافة إلى أدوارها داخل بيتها والمتمثلة في دور الزوجة (ترعى زوجها وتلبي حاجاته المختلفة) ، دور الأم (تسهر على تربية أبنائها ورعايتهم جسميا ونفسيا) ، دور ربة البيت (إدارة وتسيير شؤون بيتها من طبخ وغسيل وتنظيف ...) .

المرأة هي كيان إنساني مستقل تتمتع بكامل الحقوق والقيمة الإنسانية مثلها مثل الرجل دون استثناء والمرأة العاملة هي تلك التي خرجت لتعمل خارج المنزل من أجل إعالة نفسها أو إعالة أسرتها، وفي إطار تحديد مفهوم المرأة العاملة يؤيد "محمد سلامة أدم" تعريف "كاميليا عبد الفتاح "لهذه الأخيرة فهو يرى أنها المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وتقوم في نفس الوقت بأدوارها الأخرى كزوجة وكأم إلى جانب دورها كعاملة"[2]..

يقول فاروق بن عطية: "المقصود بالمرأة العاملة ليس تلك المرأة الماكثة في البيت التي تدير الأعمال المنزلية وكل ما يتعلق بالمنزل وتربية الأطفال، وإنما نعني المرأة التي تعمل خارج البيت".

وتعرف المرأة العاملة أيضا على أنها: "تلك التي تمارس عملا مأجورا، أي التي تتقاضى أجرا عن جهد عقلي أو عضلي تقوم به في مؤسسة ما"[3].

إجرائيا:

وإذا أردنا أن نعرفها تعريفا إجرائيا يمكننا أن نقول أنها: المرأة التي تخرج لميدان العمل خارج نطاق منزلها سواءا متزوجة أو غير متزوجة، لها أبناء أم بدون أبناء وتتلقى أجر مقابل عملها حسب المؤهلات التي تملكها وتسهر على المشاركة في تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة التي تعمل بها، وتقوم في نفس الوقت بواجباتها كأم وزوجة شأنها شأن المرأة

---

[1]- كاميليا عبد الفتاح، **سيكولوجية المرأة العاملة** ،دار النهضة العربية ، بيروت, لبنان ،1984، ص189

[2]-محمود قرزيز، "عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري"، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة، القاهرة: 2002، ص ص 31-30.

[3]- فتيحة عمران، "إرادة التطور وشبح إسمه البطالة"، مجلة جزائرية، العدد177، يصدرها الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الجزائر: سنة 1989، ص ص 10_11.

الماكثة بالبيت، وحتما فإن هذا العمل ستكون له آثار عليها وعلى زوجها وأبنائها وعلى حياتها الأسرية ككل .

ونحن في هذه الدراسة سنركز على المرأة العاملة المتزوجة المنجبة لأبناء (الأم)، التي تبذل جهدا داخل منزلها لكي تؤدي دورها كأم وزوجة، وفي نفس الوقت تؤدي عملا مشرووعا في مؤسسة تربوية، أوإدارية أو خدماتية وتتلقى عليه أجر تسعى من خلاله إلى الرفع من المستوى المعيشي لأسرتها، وكذا الإستقلال اقتصاديا عن زوجها.

- المقاربة السوسيولوجية:

يحتاج أي بحث علمي نظرية توضح من خلالها الفروض العلمية، حيث يكسب البحث طابعا علميا و يكون الاعتماد عليها حسب طبيعة الدراسة و الموضوع ، و عليه اعتمدنا في دراستنا على المقاربة النسق الاجتماعي الجذور الفكرية للمقاربة المنهجية المستعملة

- مقاربة التنسيق الاجتماعي ل " تال كوت بارسونز " tacot parsons قدم بارسونز اسهاما متميزا في تفهم التنظيمات المواكبة في الأنساق الاجتماعية التي تبدو فيها تأثره الواضح بأفكار " ماكس فيبر" و " إميل دور كيم " في تأكيد الوظائف المعيارية كالقيم و المثل في الحياة الاجتماعية فقد انطلق بارسونز في رؤيته التحليلية للتنظيم من وجهة نظر (نظامية، ثقافية) فالطابع النظامي الذي تتخذه القيم في صياغ أداء الوظائف يجب أن يتسق مع قيم المجتمع بصفة عامة و أن القيم النظمية هي التي تمنح أهداف التنظيم الشرعية من خلال التزام التنظيم بالوفاء بالمتطلبات الوظيفية للنسق الأكبر و تسهم الشرعية في إعطاء التنظيم أسبقية أهدافه عن أهداف أنساقه الفرعية المختلفة.

- فقد انطلق (بارسونز) من التنظيم بوصفه نسقا اجتماعيا يتألف من أنساق فرعية مختلفة فجماعات و الأقسام و الإدارات لا يرى هذا التنظيم يعد بدوره نسقا فرعيا يدخل في اطار نسق اجتماعي أكبر و أشمل كالمجتمع تم حلل التنظيم من وجهة نظر ثقافية تنظيمية مؤكدا على التوجيهات القيم السائدة في التنظيم هي التي تمنح الأهداف هذا التنظيم طابعا شرعيا لأنها هي التي تؤكد على إساهم التنسيق التنظيمي في تحقيق المتطلبات الوظيفية التي يسعى النسق الأكبر لتحقيقها و هو بدوره قدرا من الانسجام بين القيم التنظيم و قيم المجتمع الذي يوجد فيه و من خلال الشرعية التي يحققها التنظيم، يستطيع أن يضع أهداف الأساسية في الأولية تسبق أهداف التنسيق اهداف الأنساق الفرعية المكونة و عليه يمكن تحديد مكانته في المجتمع و أن يحدد موافقة أمام أي منافسه تهدد كيانه..

الفصل الثاني: عمل المرأة

أولا : السيرورة التاريخية لعمل المرأة

- 1-1- المرأة العاملة عبر التاريخ
- 1-2- تطور عمل المـرأة :
- 1-3 تطور عمل المرأة في البلدان العربية:
- 1-4- تطور عمل المرأة في الجزائر
- 2- النظريات المفسرة لعمل المرأة:

ثانيا : الأطروحات المفسرة لعمل المرأة

- 1- في الدول الغربية
- 2- في دول العالم الثالث
- 3- في الدول العربية

ثالثا : الواجبات الأسرية والمهنية للمرأة العاملة خارج البيت

- 1/ دوافع خروج المرأة للعمل
- 2/ عمل المرأة في العالم
- 3/ عمل المرأة من المنظور الإسلامي

أولا : السيرورة التاريخية لعمل المرأة

1-1- المرأة العاملة عبر التاريخ

يرجع مفهوم عمل المرأة إلى بداية الثورة الصناعية في أوروبا، وذلك عندما بدأ عمال المصانع يضربون عن العمل نتيجة لإرهاقهم بساعات عمل طويلة وذات أجر محدود بسبب ذلك دخلت المرأة ميدان العمل لتغطي نقص الأيدي العاملة في المصانع، خوفا من توقف العمل والخسارة المالية المترتبة على ذلك ، ويرى بعض الكتاب العرب أن دخول المرأة لميدان العمل ما هو إلا نتيجة لخطط مدروسة من قبل الرأسمالية التي ولدت على يد اليهود وهذا لغرض إنشاء مجتمع مالي بدون دين ولا أخلاق وكانت الوسيلة الوحيدة للوصول إلى غايتهم الخبيثة تحرير المرأة.[1]

1-2- تطور عمل المـــــرأة:

إن وضع عمل المرأة التاريخي يرتبط ويتأثر بالظروف والدوافع الحضارية والثقافية والنظم الاقتصادية وهذا حسب خصوصية كل مجتمع، حيث أن عمل المرأة كان يرتبط ارتباطا وثيقا بوضعها ومكانتها ونظرة المجتمع إليها، كما أننا نجد أن المجتمعات يختلف فيها وضع المرأة ودورها في الحياة فأحيانا يكون سلبيا وأحيانا يكون إيجابيا نشيطا، وهذا الاختلاف وضع المرأة كنتيجة لتلك الظروف والأوضاع الحضارية، حيث كانت وضعيتها تختلف من مرحلـــة تاريخية لأخرى ففي فترة اكتشاف الزراعـــة، حيث كانت ملكـــية الأرض مقصورة على الرجال بمـــا في ذلك المـــرأة والعبيد، حيث كـــانت تعمل في قصور الأسياد، في مرحلة الإقطـــاعية إلى مرحـــلة الرأسمالية، لم يحل مشكلة المرأة، إذ مازالت تعاني حتى الآن في بعض البلدان من مشكلة التمييز بينها وبين الرجل سواء كان ذلك في ميدان العمل أو الأجر[2].

---

[1]- ابن محمد الرماني زيد، اضطراب العمال ...السبب في عمل المرأة، مقال إستراتجية عمل المرأة .2003، ص82

[2]- إحسان محمد الحسن ،علم إجتماع العائلة ، ط7 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ،.2005 ، ص89

إلا انه في الدول الاشتراكية أعطت حق المساواة بين الرجل والمرأة في معظم دساتيرها فأصبحت المرأة تعيش مع الرجل وتخوض غمار التجربة وتحاول النجاح في جميع مجالات العمل واثبات قدرتها ومهارتها وكفاءتها في أداء مختلف المهن واثبات أيضا أن النجاح في العمل يعود إلى الشخص نفسه وطموحه ومهارته وخبراته، وليس لتحديد الجنس الذكري أو الأنثوي دور في هذا الموضوع، مما سمح لها بإثبات قدرتها وكفاءتها في مجال العمل الإنتاجي. وهناك اتجاه عالمي يتزايد نحو إعطاء المرأة حرية أكثر وأنه ليس هناك فروق بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالذكاء والقدرات وفي حالة وجود فروق تكون نتيجة الثقافة لا الفطرة ويعتبر المجتمع الصناعي الحديث الأول الذي أعطى المرأة حرية أكثر وذلك إعطائها حق العمل مستقلة عن زوجها بفتح مجالات شتى للعمل في مختلف الأنشطة، بحيث أصبحت تتمتع بمكانة اقتصادية مساوية للرجل وبالتالي أن العمل ليس منافسة بين الرجل و المرأة بقدر ما هو مشاركة من جانب المرأة للرجل بزيادة الدخل والنهوض بالمجتمع.

1-3 تطور عمل المرأة في البلدان العربية:

إن عمل المرأة في الوطن العربي لم يكن ظاهرة اجتماعية جديدة، إنماهو امتداد تاريخي لدورها في الحياة فقد عملت المرأة الريفية في المجال الزراعي لتؤمن حاجيات أسرتها ومازالت تعمل في الحضر في عصر التكنولوجيا والعولمة لتساهم في تطوير اقتصاد مجتمعها وأسرتها معا[1].

فالمرأة العربية تتجدد مكانتها في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية التي يمر بها المجتمع العربي الخاضع للتغير الاجتماعي والحضاري المستمرين، فلقد تعرضت معظم المجتمعات العربية إلى حقبات من الإستدمار التي أثرت

[1]- مكاك ليلى ، **عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري دراسة ميدانية ببلدية الشمرة ولاية باتنة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه_علوم_ في علم الاجتماع العائلي ، إشراف الأستاذ الدكتور: الطاهر حفاظ ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2016–2017، ص 75–83

كثيرا على بنيتها الاجتماعية والأسرية، ولعل المرأة هي أشد تأثرا بتلك الظروف فبعد أن حققت المجتمعات العربية الإستقلال السياسي المرغوب فيه أصبحت تسعى إلى تحقيق الإستقلال الاقتصادي عن طريق التنمية الشاملة التي تستدعي تكثيف جهود جميع الأفراد والجماعات والإهتمام بالموارد البشرية، فأصبح عمل المرأة خارج المنزل ضرورة ملحة يفرضها الواقع، إلا أن المجتمع الذي تعود عليها تعمل داخل منزلها لم يتقبل هذا الخروج لأنه اعتبره تقصير في واجباتها الأسرية خاصة الأطفال رغم أن عملها الخارجي يحسن الظروف المادية للأسرة .

ولقد أخذ هذا الأخير (العمل الخارجي) يتطور بتطور المجتمعات ومع تغير بناءها الاقتصادي والاجتماعي، فقد أخذت أعمالها تتنوع تقريبا منذ منتصف القرن العشرين، حيث شهدت المجتمعات العربية نهضة حضارية خاصة بعد استرجاع استقلالها واهتمامها بتوسيع قاعدة التعليم الذي جعلها واعية أكثر بدورها ومركزها في المجتمع، وقد ساعدها في ذلك النهضة النسائية بهذه المجتمعات في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث أقرت ضرورة التعليم للمرأة لأنه هو الذي يفتح أمامها أبواب الكسب ويجعلها تحصل على قوتها بنفسها، وأعطاها فرصة دخول عالم الشغل فاقتحمت جميع القطاعات، وتتلمذ على يدها أجيال من البنين والبنات، ورغم ذلك تعتبر النسبة التي تساهم بها قوة العمل النسائية العربية في النشاط الاقتصادي من أدنى النسب في العالم، فقد بلغت نسبة النساء العاملات في عقد الثمانينات من القرن الماضي حوالي: 9 %، وتوقع مكتب العمل الدولي أن تصل النسبة إلى 13 % من مجموع القوى العاملة عام 2005[1].

وكان الفضل الكبير لدخول المرأة ميادين العمل المختلفة إلى نيلها قسطا وافرا من التعليم، وقد أكدت العديد من الدراسات التي تناولت قضايا العمالة النسائية في الوطن العربي أن مشاركة المرأة في قوى العمل الخارجي خلال العهدين الماضيين بدأت تتزايد تزايدا

[1]- مكاك ليلى ، **عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري** ، المرجع السابق، ص 76.

ملحوظا في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والزراعية ومختلف القطاعات التنموية لذلك لعبت ومازالت تلعب أدوارا هامة في التنمية الاقتصادية.

فقد اشتغلت المرأة المصرية بالمهن المختلفة التي كانت حكرا على الرجل فقط مثل: ((الطب، الصحافة، المحاماة، الهندسة ومراكز البحث العلمي.. إلخ).

وفي المملكة العربية السعودية طرقت المرأة مجالات عمل عديدة (كالطب، الإدارة، التمريض، الإعلام والخدمة الاجتماعية.. إلخ).

أما في الجزائر فقد بدأ استخدام قوة العمل النسائية مع مطلع القرن العشرين وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما كان لها من نتائج وآثار على فرنسا، حيث حاولت هذه الأخيرة اتباع سياسات لإنعاش اقتصادها من جديد فأنشأت صناعات ذات طابع استغلالي خدمة لسياستها الإحتلالية وتمكنت من استقطاب اليد العاملة النسوية خاصة في المدن بالرغم من أن أغلب اليد العاملة النسوية في تلك الفترة[1].

1-4- تطور عمل المرأة في الجزائر:

لقد تنامت في المجتمع الجزائري خلال العقدين الأخيرين ظاهرة خروج المرأة المتزوجة بعد أن كانت بالأمس القريب مجرد أفكار تلقى الرفض القاطع من المجتمع "انطلاقا من قناعة تامة وفكرة متأصلة في وعي الفرد الجزائري والتي مفادها أن مكان المرأة الوحيد بل الأوحد هو المنزل لتنحصر مهمتها في تربية ورعاية الأولاد والزوج، إذ أن عملها يأخذ الكثير من وقتها ويجعلها غير قادرة على تلبية ما يحتاجه أبناؤها من رعاية وتربية، ولكن بمجرد ازدياد حظوظها في التعليم ازدادت حظوظها في اقتحام عالم الشغل أيضا، وقد كان للثورة الصناعية دورا هاما في الجزائر كبقية بلدان العالم في إيجاد ظروف وعوامل سمحت للمرأة الجزائرية أن لا ينحصر دورها في الأعمال المنزلية فقط بل استطاعت أن تصل إلى أبعد من ذلك فاقتحمت مجال العمل في قطاعات مختلفة كالصناعة

[1]-مكاك ليلى ، **عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري** ، المرجع السابق، ص 77

والزراعة والخدمات المختلفة وغيرها، بحيث كانت المرأة الريفية ولا تزال تمارس الأعمال الزراعية والصناعات التقليدية مثل: صناعة الأواني الفخارية والزرابي ..إلخ، ومن خلال ذلك أكدت كغيرها من نساء بلدان العالم بصفة عامة وبلدان الوطن العربي بصفة خاصة مشاركتها الفعالة في بناء المجتمع الجزائري.

1-4-1 عمل المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية

إذا تتبعنا تاريخ عمل المرأة في الجزائر نجد أنها شاركت مشاركة لن ينساها التاريخ[1] في الثورة التحريرية الكبرى، ووقفت جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل في سبيل تحرير الوطن، وخاضت المعارك والحروب وواجهت العدو بكل شجاعة وثبات رغم أنها ظلت خلال فترة الإستدمار تعاني من الحرمان المطلق في مختلف مجالات الحياة العامة .

ومع ظهور نوع من الوعي القومي بدأ الجزائريون يدركون خطر إهمال شريحة كبيرة من الشعب ألا وهي العنصر النسوي وتيقنوا أنه بدون مشاركتها لا يمكن لأي ثورة الإندلاع، ومن أجل ذلك كان لزاما تعليم الفتاة وتكوينها مثلها مثل الذكر، وبعد الحرب العالمية الثانية واصلت الفتاة الجزائرية تعليمها لتصل إلى الثانوية وحتى إلى الجامعة، كما ظهرت في ذلك الوقت العديد من الجمعيات أهمها: "جمعية العلماء المسلمين التي فتحت أبوابها لتعليم الفتيات ووصل عددهن سنة 1939 إلى 21679 فتاة متعلمة وتطور إلى أن وصل سنة 1957 إلى 81448 فتاة"[2].

ظهر أيضا خلال هذه الفترة الهامة في تاريخ المرأة الجزائرية العديد من الجمعيات النسائية التي تنادي بحقوق المرأة الجزائرية المسلمة وضرورة ترقيتها ومشاركتها في الحياة العامة أهمها:

---

[1]- حنان سواج، "**المرأة وعالم الشغل في الجزائر تطور مشجع رغم كثرة العراقيل** "جريدة المساء، يومية، الجزائر: 07 مارس 2008.

[2]- مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1984، ص 54 .

1- الإتحاد الفرنسي المسلم لنساء الجزائر أنشأ عام 1937.

2- إتحاد نساء الجزائر كان له نزعة شيوعية وكان له تأثير قليل في أوساط النساء المسلمات.

3- جمعية النساء المسلمات تكونت في جويلية 1947 تحت إشراف حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

ولا يمكننا إنكار أن المرأة الجزائرية قد استفادت كثيرا من العمل السياسي للحركة الوطنية الجزائرية على مدى نصف قرن بكامله فارتفع مستواها الفكري ووعيها السياسي بالقضية الجزائرية وعندما اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954 كانت مهيأة لخوضها حيث تحولت من فرد مسجون بين جدران البيت إلى فرد اجتماعي يؤدي دورا سياسيا وتاريخيا فعالا، وعوضت بذلك جزءا مما تخلفت عنه من قبل بسبب حصار المستدمر وبعض العادات والتقاليد البالية، ورغم اختلاف الإحصائيات من مرجع إلى آخر إلا أنها متقاربة وتعكس وجود نسبة لا بأس بها من النساء اللواتي شاركن في الثورة "وتشير البعض من هذه الإحصائيات إلى أن 10949 إمرأة قد ساهمن مساهمة عسكرية فعالة في الحرب التحريرية"[1] وهذا ما يؤكده التحقيق الذي أجري خلال عامي 1978و1979.

1-4-2 عمل المرأة الجزائرية خلال الاستقلال

خلف المستدمر الفرنسي بعد خروجه من الجزائر مجتمع منهك القوى، وبأوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية متدهورة، وعليه فقد اهتمت الدولة الجزائرية بعد الإستقلال عام 1962 بالمنظومة التربوية التي تعتبر القاعدة الأساسية في تطوير بقية القطاعات، ومنحت فرصة التعليم المجاني للجنسين خاصة المرأة التي كانت مهمشة تعاني من الجهل والأمية خلال الفترة الإستعمارية، وهكذا نالت المرأة حظا وافرا من التعليم واقتحمت ميدان الشغل ولم تكتف بعملها التقليدي داخل المنزل فقد كان عدد النساء آنذاك حوالي

[1]- مليكة بن زبان، "**عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية**"، رسالة ماجيستير، جامعة قسنطينة: 2004، ص 63

نصف عدد الرجال لذلك كان من الضروري إشراكهن في عملية البناء والتشييد التي كانت كنتيجة حتمية لبلد مستقل بعد أكثر من قرن من الإستدمار الذي أتى على الأخضر واليابس [1].

وتقلدت المرأة مناصب عمل عديدة شاركت بها الرجل في تحقيق التنمية في البلاد حيث نجد الجزائر في طليعة الدول التي أقرت قانون عمل عادل ومنصف للمرأة وقانون ضمان اجتماعي يحمي حقوقها، كما أن تشريع العمل الجزائري يمنع كل شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس، ويضمن تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز ويقر مبدأ المساواة بين العمال أيا كان جنسهم أو نسبهم حيث جاء فيه: "أن العمال يستفيدون من نفس الإمتيازات لنفس العمل وبالمساواة في التأهيل والمردود، كما أدرج تشريع العمل من جهة أخرى إجراءات خاصة لحماية المرأة لا سيما فيما يخص الأمومة ودورها في الحفاظ على الخلية الأسرية".

ورغم ذلك تبقى مشاركة المرأة في سوق العمل في تلك الفترة ضئيلة جدا حيث بلغت[2] .

82 % سنة 1966 و 2 . 61 % عام 1977 لكن رغم قلة هذه النسب إلا أنها تعكس لنا تلك النقلة النوعية عن تحرر المرأة من تلك النظرة التقليدية التي تجعلها حبيسة بين جدران المنزل لا ينحصر عملها إلا في القيام بشؤونه وشؤون الزوج والأبناء، وتوالت السنوات التي توالي معها تحسن ملحوظ لوضعية المرأة الجزائرية حيث دخلت مجال العمل الخارجي من بابه الواسع، واستطاعت أن تثبت ذاتها وتبرهن أنها قادرة على تحمل المسؤولية المزدوجة مثلها مثل الرجل أوأكثر، حيث تقلدت مناصب عديدة في مختلف مؤسسات الدولة الجزائرية فنجدها نائبا في البرلمان ووزيرة في الحكومة ووالية وقاضية وأمينة عامة ورئيسة ديوان وسفيرة إلى جانب تقلدها المناصب سامية على مستوى

[1]- سامية العارفي، "**الأم العاملة بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية**" رسالة ماستر، جامعة البويرة: 2012، ص50.

[2]- نعيمة دودو، "**تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة**"، رسالة ماجيستير، جامعة سطيف: 2011، ص39.

الإدارات العمومية: (مديرة عامة، مديرة فرعية، محافظة شرطة، طبيبة، صيدلية....إلخ) بالإضافة إلى بروزها في المجال السياسي وفي المجالس المنتخبة (الوطنية والولائية والبلدية....إلخ)، حيث يجب أن نشير إلى أن الإصلاحات السياسية التي قامت بها الجزائر منذ عام 2008 بإقامة إطار قانوني تحفيزي من خلال القانون العضوي المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بتوسيع فرص المرأة بالمجالس المنتخبة من خلال وضع "نظام الحصص" الذي يتطلب إدراج أسماء المترشحات في القوائم الإنتخابية، ليكون بهذه الصفة عدد المقاعد بين 20 و50 % وذلك بهدف تمكين المرأة من الوصول إلى الحياة السياسية ومناصب اتخاذ القرار، حيث تشير الأرقام في تقرير أعدته الوزارة الوصية المكلفة بالتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة أن عدد النساء بالمجلس الشعبي الوطني بلغ 146 إمرأة منتخبة من أصل 462 نائب أي بنسبة 60 . 31 % سنة 2012 وهي النسبة التي سمحت بتصنيف الجزائر كأول دولة عربية في هذا المجال، كما نجد المرأة تتقلد العديد من المناصب السامية والحساسة في الدولة فزيادة على ما ذكرناه من قبل من مناصب نجدها أيضا رئيسة لأحزاب سياسية ورئيسة لمجس الدولة، تترشح أيضا للمناصب المنتخبة في نظام الأمم المتحدة [1].

2- النظريات المفسرة لعمل المرأة:

1. النظرية الماركسية

يعتبر الماركسيون من دعاة حقوق المرأة فهم ينتقلون من مناقشة العمل المنزلي إلى تحليل وضع النساء باعتبارهن جيشا احتياطيا للعمل، ففي ضوء المادية التاريخية والمادية الجدلية أعطى كل من "ماركس" "وانجلز" "وبير" اهتماما خاصا بقضية اضطهاد المرأة وأكدوا خضوعها وقهرها نتيجة للتطور الاقتصادي التي مرت به المجتمعات الإنسانية فقد فسر "انجلز" تفسيرا شاملا للعوامل التي ساعدت على التمييز بين الجنسين باعتماده فكرتي

[1]-مكاك ليلى ، **عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري** ، المرجع السابق، ص 80.

الاستغلال الطبقي ونشأة الملكية الخاصة. وهو يقول:" إن أول تنافر وأول عداء طبقي ظهر في التاريخ كان متطابقا مع تطور العداء بين الرجل والمرأة في ظل نظام الزواج الأحادي وان أول ظلم طبقي كان مصاحبا لظلم الرجل للمرأة" مؤكدا الدور الحاسم للمرأة في العملية الإنتاجية في ظل النظام العشائري الذي أكسبها مكانة أفضل من الرجل وسميت هذه المجتمعات بالأمومية، وان تطور قوى الإنتاج ونشأة نظام تقسيم العمل قد أدى إلى تدني مكانتها، بحيث شهد التاريخ الإنساني أول شكل من أشكال المجتمعات الطبقية في ظل المجتمع العبودي، وبظهور الإقطاعية والرأسمالية تطورت علاقات الإنتاج القائمة على الاستغلال، ظهر النظام الأبوي مقابل انحطاط مكانة المرأة وتحولت إلى مجرد سلعة وأداة للمتعة والمنفعة وانحصار دورها وإمكاناتها الإنتاجية والإنسانية في الحدود البيولوجية[1] .

وتأسيسا على ما سبق فان المنهج الماركسي يخضع المرأة للعلاقة بين المستغل والمستغل[2]، وفي هذا السياق لقد أعلن ماركس وانجلز مشكلة المرأة بربطها بالنضال الطبقي وبالتحول الثوري ويخص ماركس فكرة مشاع النساء التي تدين بها الشيوعية الأمية، وأوضح انجلز أن النساء والأطفال هم ضحايا الرأسمالية فأصحاب المغازل يفضلون النساء على الرجال لأنهن يعملن أكثر وبأقل اجر" وهو ما أكده ماركس وانجلز في البيان الشيوعي حيث جاء فيه: إن المجتمع الطبقي وحده الذي يحرر المرأة[3]، كما جاء في "رأس المال" فالمساهمة في الإنتاج والتحرر من الاستغلال الرأسمالي هما المرحلتان الأساسيتان لتحرر المرأة.

---

[1]- فاتحة حقيقي، موقف علم الاجتماع من قضايا المرأة، مجلة الوحدة، دون عدد، 1985، تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية، باريس، فرنسا، ص ص:56، 57

[2]- فاتحة حقيقي وآخرون، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، اليونسكو، بيروت، لبنان، دون تاريخ، ص:23

[3]-د خليل احمد خليل، المرأة العربية وقضايا التغيير، دار الطليعة الجديدة، بيروت، لبنان، 1982، ص:120.

2- النظرية الوظيفية :

ترى هذه النظرية أن الأفراد في المجتمع الواحد يؤدون وظائف مختلفة، أي أن كل فرد يقوم بوظيفة جد هامة، داخل النسق الاجتماعي، وذلك لخدمة المصلحة العامة للمجتمع، ولقد اتخذت هذه الوظيفة عدة أوجه متباينة فيما بينها نذكر منها ما يلي:

أ- الوظيفية المطلقة

ويمثلها "مالينوفسكي" الذي يرى أن كل مؤسسة، تقوم بوظيفة ضرورية ومهمة إزاء المجتمع ولا يستطيع أي عضو القيام بوظيفة أخرى غير وظيفته فمثلا، وظيفة المرأة الأساسية والخاصة بها داخل النسق الأسري تتمثل أساسا في السهر على راحة الزوج و تربية الأبناء ورعايتهم " باعتبارها الأكثر فعالية من الأب في الإشراف على واجبات الأبناء "[1].

كما لا يعوض أي احد عن دور الأم في مجال تربية أطفالها، والسهر على تلبية حاجاتهم اليومية وهكذا تبقى الأم الوحيدة المسئولة على الاعتناء بأطفالها ومصدر الأمن والحنان لدى الصغير ولها وظيفة مطلقة تجاه هذا الأخير.

ب - الوظيفية النسبية

يرى "روبرت ميرتون" أنه: لا ينبغي للباحث أن يفترض أن عنصر أو بناءة واحدة فقط يمكن أن يؤدي وظيفة معينة، بل على العلماء الاجتماعيين أن يقبلوا الحقيقة التي تذهب إلى البناءات الاجتماعية البديلة إنما تؤدي وظائف ضرورية لاستمرار الجماعات، كما يقر أيضا بان العنصر ذاته قد يؤدي وظائف متعددة، وكذلك الوظيفة ذاتها يمكن أن تؤدي من خلال عناصر عديدة و بديلة"[2].

---

[1]- محمد سمير حسانين، التربية الأسرية ، مكتبة الأشوال، ط1، مصر، 1994، ص: 113.

[2]- ارفنج زالتن، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، ترجمة محمود عودة، ابراهيم عثمان، دراسة نقدية، دار المعرفة الجامعية، الكويت،1998، ص:27.

وعليه فإن المرأة العاملة يمكن لها أن تقوم بوظائف متعددة، فهي إذن تعمل خارج المنزل وداخل الأسرة، ألا وهي الإشراف على رعاية الأبناء وتدبير شؤون المنزل كما يمكن أن تكون تربية الأبناء وظيفة مجموعة من المؤسسات الاجتماعية أو الأعضاء المختلفين، مثلا نجد الروضة تساعد الأم العاملة في التربية والاهتمام بطفلها قبل دخوله المدرسة.

ج – البنائية الوظيفية

يعتبر بارسونز من متزعمي هذا الاتجاه الذي حاول أن يفسر أهمية تقسيم العمل بين الجنسين بحيث يختص الرجل بالعمل والإنتاج وممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، بينما يقتصر دور المرأة على الوظيفة العائلية لتحقيق قدر من التوازن داخل النسق الاجتماعي ككل، كما لاحظ اثر النظرية الوظيفية على المرأة الأمريكية التي وجدت نفسها تعيش في خضم المجتمع الاستهلاكي، فحررها من الأعباء المنزلية، وأشعرها بعدم الاطمئنان النفسي، خاصة تلك التي تنتمي للطبقة العليا التي وصفها "فليبين" في نظريته بطبقة الفراغ فالمنظور الوظيفي يقوم على افتراض أن دور المرأة ينحصر في إطار الأسرة باعتبارها زوجة وربة بيت، فهو يؤكد على وضعها التبعي للرجل[1].

وعليه فان النظرية الوظيفية تؤكد تبعية المرأة وانحصار وظيفتها في إطار أسرتها لتحقيق الاستقرار والتوازن للنسق الاجتماعي للمجتمع ككل.

3– نظرية المساواة بين الجنسين

ترى هذه النظرية إن سيطرة الذكور تتجذر في ظاهرة التقسيم الجنسي للعمل فهي تبحث في أصل التفاوت الجنسي، فاشتغال الرجل بالصيد والمرأة بالقطف أدى إلى سيطرة الرجل على زمام الأمور نظرا لما أسمته بعض البحوث ب:" التعقد التكنولوجي لعملية الصيد وبساطة الأعمال التي تقوم بها المرأة"، بالإضافة إلى استقرار النساء نسبيا في

[1]-فاتحة حقيقي، المقال نفسه، ص:67.

مكان واحد كونهن يقمن بحمل الأطفال ورعايتهم. انطلاقا من نقدها لنظرية الحتمية البيولوجية والنظرية الاجتماعية، ذات الطابع التطوري التي تري في التقسيم الجنسي عنصر مركزي في هذا التمييز، وتمتد جذورها عبر مراحل التطور الإنساني، وقد لقيت هذه النظرية رواجا كبيرا في الغرب ممثلة بعدة حركات مثل حركة تحرير المرأة، الحركة النسوية، حركة ترقية المرأة، وهي حركات ذات طابع اجتماعي سياسي فئوي تطالب بتغيير عام وشامل لوضعية المرأة في المجتمع، وتبنت مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، لأنها تواجه الحياة الاجتماعية كالرجل وباستطاعتها الحصول على مواردها الاقتصادية وكذلك استعمال موانع الحمل ومشاركة الزوج في رعاية الأبناء والأعمال المنزلية[1].

انتقدت هذه النظرية من قبل المجتمعات الغربية والعربية الإسلامية ومنها ما كتبه الدكتور "مصطفي بوتفنوش " في قوله " فيما يخص المرأة هناك فكرة يجب الوقوف ضدها بشدة، لأن المرأة الجزائرية لم تكن شبيهة لأم الرجل الخادمة للعائلة، أو موضوع للجنس في يد الرجل بلا رحمة. كل هذه الملامح أدخلها التيار الأنثوي بأدبياته ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر في الغرب، هذا التيار الذي عاش ازدهار ملحوظا في نهاية الحرب الكونية 1914–1918[2].

من خلال هذا الطرح يتبين أن هناك اختلاف كبير في الرؤى حول المرأة ووظيفتها داخل المجتمع يرجع ذلك إلى طبيعة المجتمعات وما تحمله من أفكار ومعتقدات حول المرأة نفسها وأدوارها التي تختلف كذلك من مجتمع لأخر.

[1]- من إعداد نخبة من الأساتذة، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص:548.

[2]- مصطفي بوتفنوش، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص:78.

ثانيا : الأطروحات المفسرة لعمل المرأة :

1- في الدول الغربية :

في العصر الحديث ومنذ بزوغ الثورة الصناعية في الغرب تحطمت الأسرة وفكت روابطها ودفعت المرأة الثمن غاليا من جهدها وكرامتها وحاجاتها النفسية والمادية، حيث امتنع الرجل عن إعالتها، وفرض عليها أن تعمل لتعول نفسها حتى لو كانت زوجة أو أما[1]، فاستغلت في المصانع التعمل لساعات طويلة بأجر زهيد أقل من الرجل، مع أنها تقوم بالعمل نفسه وفي المصنع نفسه، ولكنها مضطرة أن تعمل لتعيل نفسها.

وفي نهاية القرن الثامن عشر سنة 1789 جاءت الثورة الفرنسية لتعلن عن حقوق الإنسان تحت شعار "الحرية والمساواة والإخاء" هادفة إلى إعطاء المرأة حقوقها، حيث خففت شيء من معاناتها بتغيير قوانين الطلاق وحفظ الحقوق الاقتصادية المسلوبة، وفتحت أمامها أبواب التعلم[2].

وبعد الحرب العالمية الثانية (1939–1945) قتل العديد من الشبان فكان على المرأة أن تعمل التعول الأطفال والعجائز واستمرت المصانع في معاملتها الظالمة لها، وأمام هذا الوضع المأساوي كان لابد من ثورة نسائية تحطم الظلم الواقع عليها منذ قرون طويلة، فاستخدمت المرأة في أوربا وأمريكا أسلحة عديدة كالإضراب، والتظاهر، والصحافة، والمطالبة بحق الانتخاب، وحق التمثيل في البرلمانات، حتى حققت بعض مطالبها فكانت أول حركة نسائية لتحرير المرأة في انجلترا سنة 1903[3]، وكانت من بين مطالبها: المساواة المطلقة بين الرجال والنساء، واستقلال النساء بشؤون معاشهن، وفي هذه الظروف ظهرت حركة نسويه قوية تطالب بحقوق المرأة وتحسين وضعيتها والسماح لها بالعمل الليلي وفي المناجم مع تخفيض ساعات العمل.

---

[1]- اصلاح عبد الغني محمد، **موسوعة المرأة المسلمة**، ج1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2001، ص:45.

[2]- المردودي، **الحجاب**، دار الطليعة الجديدة، بيروت، لبنان، 1985، ص:150.

[3]- صلاح عبد الغني محمد، **موسوعة المرأة المسلمة**، ج1 ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، .222، ص:46

ورغم ما خلفته الحرب العالمية الثانية إلا أنها تعتبر نقطة حاسمة في تاريخ تحرير المرأة الغربية خاصة مع تناقص النظرة الدونية لها، لذلك تعد الحرب العالمية الثانية معلما تاريخيا في حركة تحريرها وحصولها على حقوق مساوية لحقوق الرجل"[1] ، لأن دخولها في مرحلة الحرب المهن المختلفة ومساعدة الرجال بكونها السند والقاعدة الخلفية للحرب في الإمداد بكل ما تتطلبه هاته الحرب، أكسبها حق في العمل خارج البيت فأصبح من الحقوق المكتسبة التي ألزمت المجتمع القبول.

2- في دول العالم الثالث

يعتبر موضوع عمل النساء في دول العالم الثالث من بين المواضيع التي يثار حولها الكثير من النقاش، فعمل النساء يعد عاملا مهما في إعادة هيكلة علاقات النوع الاجتماعي في اتجاه تحقيق قدر كبير من المساواة في توزيع الإيرادات، والقرارات والأدوار داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامة. كما أنه من خلال العمل تستطيع المرأة أن تبرز في المجال العام، ويبدو أن البطالة المتفاقمة تحول النساء إلى منافسات للرجال في سوق الشغل، مما ينمي معه شدة المعارضة للإقرار بدورهن الاقتصادي، كما يمثل موضوع عمل النساء وحقهن في الشغل سببا من أسباب العنف.

ولقد ظهرت عدة طروحات مفسرة لوضع المرأة بدول العالم الثالث يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- يرجع البعض تخلف وضع المرأة في العالم الثالث إلى النظام الأبوي الصارم الذي أدى إلى استمرارية تبعية المرأة، ويلقي أصحاب هذا الرأي اللوم على الاستعمار لعدم محاولته تغيير القيم التقليدية. .

[1]- حسن الساعاتي، **علم الاجتماع الصناعي**، دار النهضة العربية بيروت 1980، ص:180.

بينما يرجع البعض الأخر خاصة الاشتراكيون، تدني وضع المرأة إلى التقاليد البالية والاستعمار اللذان هما مهد الاستغلال تحت وطأة التوسع الرأسمالي، فأضرا بمصلحة المرأة .

– ويشير البعض إلى خصوصية الظروف التاريخية لمجتمعات العالم الثالث، وتخلفها عن المجتمعات الأوروبية.

ففي الوقت الراهن تمر مجتمعات العالم الثالث بمرحلة التحديث التي أدت إلى ظهور بعض التناقضات في التركيز على تنمية المرأة الحضرية بوصفها أكثر مسايرة وتقبلا لعملية التحديث من المرأة الغربية[1].

فواقع التخلف الذي ميز مجتمعات العالم الثالث أثر على وضعية المرأة، وحال بينها وبين المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لكن مع طبيعة التحولات الهادفة لتحقيق التقدم الاجتماعي أفرزت أنماط جديدة لتقسيم العمل بين الجنسين باختلاف البيئة الاجتماعية على مستوى الريف والمدينة كما يلي:

أ. على مستوى الريف

تقوم المرأة الريفية في دول العالم الثالث بدور فعال في المجال الاقتصادي بممارسة بعض الأنشطة كالزراعة، وتربية الحيوانات، والحرف، والصناعات التقليدية الموجهة نحو الاستهلاك العائلي المحلي والإنتاج الموجه للسوق. وبسبب الظروف السيئة للعمل في القطاع الفلاحي من جهة وتراجع الفرص المتاحة لكسب العيش في المناطق الريفية، اضطرت بعض النساء إلى الهجرة نحو المدن، فواجهن صعوبات عديدة في الاندماج لدى اليد العاملة الصناعية الحديثة، حيث يجدن أنفسهن في أسفل الهرم المهني مما يجبرهن

[1]- اسيد عبد الفتاح عفيفي، **بحوث في علم الاجتماع المعاصر**، دار الفكر العربي، 1996، ص:30.

على العمل كخادمات في المنازل، أو بائعات في الأسواق والشوارع وفي حالات أخرى لا يجدن سبيلا للارتزاق سوى الدعارة[1].

ب . على مستوى المدينة

إن وضعية المرأة في المدن أسوء منها في الريف، حيث دفع الفقر بالنساء للعمل في أي ميدان ومهما انخفضت أجرته، فمعدل الفرق بين الجنسين في هاته الدول يقدر بحوالي 27% ويصل في بعض الدول إلى 50%، واغلب العاملات يتمركزن في عدد قليل من الوظائف التي لا تتطلب قدرا عاليا من التأهيل، بسبب انتشار الأمية بشكل رهيب في أوساط النساء أكثر من الرجال باستثناء "السيشل" حيث ترتفع فيه نسبة أمية الرجال 4 , 44 % من أمية النساء التي بلغت 2 , 40 % كما يلاحظ تقارب في نسبة الأمية بين الرجال والنساء في البرازيل بنسبة تقدر للرجال1, 10 % والنساء % 8 , 11 أما روندا فنسبة العاملات تقدر ب 6 , 55 % وفي تنزانيا تقدر بنسبة 2 , 45 % والسنغال بنسبة2, 38% والكاميرون بنسبة 2 , 29 % [2]. ولو أن أغلب النساء يمارسن أعمالا فلاحيه وخاصة في الدول الإفريقية ويرجع ذلك إلى قلة المنشآت الصناعية لهذه الدول باستثناء الشركات المتعددة الجنسيات.

3- في الدول العربية

إن وضعية المرأة في الدول العربية تتأرجح بين ثلاث اتجاهات سنعرضها فيما يلي:

الاتجاه الأول:

هو الاتجاه التقليدي المحافظ الذي يرى أن المرأة كائنا ضعيفا جسما وعقلا تنحصر وظيفتها في الزوجية بمفهومها الخضوعي، والأمومة بمفهومها الرعوي، ويعللون موقفهم

---

[1]- الطاهر غراز، خروج المرأة للعمل وتربية الأطفال، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة، 1994-1995، ص: 31.

[2]- الطاهر غراز، المرجع نفسه، ص: 34.

بتعاليم الدين، لكنهم لا يعترضون على مساهمة المرأة الريفية، رغم قسوة عملها وهذا ما يثبت أن تمسكهم بموقفهم لا يرجع الأسباب دينية بل للتقاليد والرغبة في امتلاك المرأة والسيطرة عليها، وهو الأكثر رواجا في المجتمعات المتخلفة في الوطن العربي[1]..

الاتجاه الثاني:

هذا الاتجاه مبني على أساس المساواة بين المرأة والرجل وهو يعترف بواقع الظلم الذي تعيشه المرأة، ويتميز بنسبة متحررة نسبيا لا تتعارض مع التقاليد، إذ يعترف بحقها في العمل في نطاق وظائف معينة (التعليم، الأمومة، الصحة.....) تنسجم مع طبيعتها وتساعد على زيادة دخل الأسرة وتحررها، وهذه الفكرة تحوز على أذهان الغالبية من الرجال والنساء[2].

الاتجاه الثالث:

وهو اتجاه يساوي بين كلا من المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويرجع تخلف المجتمع العربي لانعدام حرية المرأة وجهلها وعدم اطمئنانها على مستقبلها كونها عضو غير فعال فيه، لذا يطالبون بفتح الأبواب أمامها للتعليم والتدريب والعمل بمختلف أنواعه[3] .

فقد لعب الاستعمار بشتى أنواعه دورا كبيرا في عدم تطور المرأة العربية عن الغربية إضافة للاستغلال من طرف الرجل وخضوعها لسيطرته المتجذرة في الأيديولوجيات العربية التقليدية، إلا أنه ظهرت أفكار تحررية في العصر الحديث مع تكليف المرأة بمسؤوليات ومهام لضمان التقدم

[1]- محمد السويدي، محاضرات في الثقافة والمجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ، ص:13.

[2]- نورة العطية، المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد، العراق، بدون تاريخ ، ص:19

[3]- نورة العطية، مرجع نفسه، ص:23

الاجتماعي والتركيز على تعليمها، ويعتبر قاسم أمين صاحب كتاب "تحرير المرأة" و "المرأة الجديدة" ممن نادي بتحريرها وتعليمها وترقيتها.

ومع وجود الاستعمار انتشرت المدارس الأجنبية فأدخلت المرأة التعليم ثم العمل لسد الفراغ الجزئي الناتج عن نقص الأيدي العاملة من الذكور الذين تركوا المصانع والمعامل للإسهام في الحرب، ومع انتشار موجة الاستقلال والحركات التحررية في العالم والبلاد العربية استدعت الضرورة إلى تجنيد كافة الطاقات البشرية لخلق تنمية شاملة فأدمجت المرأة وشاركت في العملية الإنتاجية، يقول (لينين linin): "برهنت المرأة على أن النساء قادرات على شتى أنواع الأعمال شأنهم شأن الرجال وعندما تتاح لهن إمكانية إظهار طاقتهن الطبيعية فإنهن ينافسن الرجال ويتجاوزهن أحيانا... إن توسيع امتيازات النساء هو المبدأ العام لكل تقدم اجتماعي" [1].

على غرار باقي مناطق العالم، سجل شمال أفريقيا، خصوصا منذ سنة 1990، اتجاها نحو ارتفاع معدل نشاط النساء: إذ أن عدد النساء اللواتي يلجن سوق العمل عرف تزايدا مطردا، وهذا الاتجاه ثابت لدى جميع الدول باستثناء موريتانيا. أما بالنسبة لباقي البلدان فإن وتيرة النمو عرفت بعض الاختلاف: فهي أكبر سرعة في الجزائر، تليها تونس ومصر. وبغض النظر عن هذه الاختلافات يلاحظ وجود استمرارية خلال المدة ذاتها، ذلك أن موريتانيا، وبالرغم من تسجيل انخفاض، إلا أنها سجلت أعلى معدل نشاط، بينما سجلت كل من الجزائر وليبيا معدلات أدني. وفي سنة 2000، في شمال إفريقيا، يلاحظ في المتوسط وجود امرأة واحدة نشيطة من أصل أربع نساء، هذا في الوقت الذي تظل فيه فوارق شاسعة بين البلدان، وهي بحسب النسبة أكثر عددا في موريتانيا (38,7%)، وفي

[1]- إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية الهيئة المصرية العامة، مصر، 1975، ص: 560. في مكتب العمل الدولي (2004).

المغرب (27 , 42 %)، وفي تونس (1 ,26%)؛ كما أنها أقل بكثير من حيث النسبة في الجزائر (% 19 , 29) وفي ليبيا (16, 43 %)[1].

في المنطقة دون الإقليمية كما في غيرها، تظل كل معدلات النشاط لدى الرجال أعلى منها لدى النساء إلا أنه خلال المدة المتراوحة بين 1980 و 2000، وفي المتوسط فإن الفجوة بين معدل مشاركة النساء ومعدل مشاركة الرجال تقلصت بعض الشيء (نقطة واحدة في المائة).

ثالثا : الواجبات الأسرية والمهنية للمرأة العاملة خارج البيت

1/ دوافع خروج المرأة للعمل

إن ظاهرة خروج المرأة للعمل لم تظهر عشوائيا ,بل كان نتيجة لعوامل عدية ومتداخلة ,دفعت بالمرأة دفعا قويا إلى عالم الشغل ,لان خروج المرأة إلى العمل خارج المنزل لقاء أجر ,له مدلوله السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهي كلها عوامل متشابكة بعضها ببعض ,ولقد ركزت هنا على العوامل الأساسية التي دفعت بالمرأة للخروج إلي ميدان العمل الخارجي , لكن على الرغم من جميع التحفظات حول عمل المرأة، فالواقع يدفع بأعداد متزايدة من النساء في البلدان النامية لسوق العمل بسبب الحاجة لتحسين دخل الأسرة، حتى لو لم تكن لديها قناعة بضرورة العمل[2].

يجب التمييز بين الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لعمل المرأة وبين الدوافع المختلفة لعملها، و قد يتداخل السبب مع مفهوم الدافع، الذي يعد تعبير عن الرغبة في إشباع حاجات إنسانية قد تكون حاجة بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية وهي تنبع من داخل الفرد ذاته فالدافع يختلف عن الحافز في كونه ينبع من الداخل، أما الحافز فإنه تنبيه يأتي

---

[1]- في مكتب العمل الدولي (2004).

[2]- سيد فهمي محمد ،**المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية ، 2004 ، ص49.

من الخارج يشجع على القيام بسلوك ما، فدافع العمل هو دافع من داخل الفرد يدفعه إلى السعي بشكل جدي والمثابرة بهدف تلبية حاجة إنسانية،أما الحصول على المكافأة فهي عبارة عن محفز للقيام بسلوك ما تدفعه نحو العمل والقيام بنشاط حركي وعقلي معين وتعمل الحوافز كمحرك للدوافع ، أي أن الدوافع تنبع من الداخل أما الحوافز فتأتي من الخارج.

وقد تتداخل الدوافع والحوافز في كثير من الأحيان في موضوع عمل المرأة سواء بالنسبة للمرأة في البلدان المتقدمة أو المتطورة وفي البلدان النامية مثل الجزائر، إلا أن هناك خصوصيات ثقافية و قيمية تحول أحيانا بين المرأة ومزاولة مهنة معينة، وتفضيلها لعمل عن آخر، وقد تختلف باختلاف الدول والمناطق الجغرافية ، بالإضافة لذلك قد تكون دوافع عمل المرأة بأجر خارج المنزل مختلفة داخل المجتمع الواحد، من امرأة لأخرى، فقد يكون غياب المعيل وعدم وجود دخل عند المرأة الفقيرة في المرتبة الأولى، في حين أن الدوافع الاجتماعية والنفسية تأتي في مراتب متأخرة ، فهناك جملة من الأسباب تدفع النساء إلى العمل خارج المنزل تختلف باختلاف الخصائص الذاتية ومكونات الشخصية للمرأة ، أو وجود خصوصيات مختلفة تتحدد بجملة من الظروف الاجتماعية تبين أي من هذه العوامل هي الأهم في دفعها إلى العمل، فثمة حزمة من الدوافع إلى العمل عند المرأة، ترتبط بجملة من الظروف المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بالإضافة للسياسة العامة لنظام الحكم في الجزائر، والجانب التشريعي المتعلق بوضعية المرأة في المجتمع وحقوقها، كما ترتبط بشكل أدق بجملة الظروف الأسرية التي تحيط بالمرأة، إذ تتعدد الدوافع بين رفع المستوى الاقتصادي للأسرة والمشاركة في الحياة العامة ، أو الشعور بالمسؤولية وتحقيق مكانة اجتماعية ، وتتمثل أساسا في ما يلي:

1- الدافع اقتصادي :

الاقتصادية ,فخروج المرأة للعمل ضرورة استلزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الصناعي الحديث ,إذ أن أعباء المعيشة وغلائها من جهة والتطلع إلى مستوى أفضل للحياة من جهة

أخرى ,دفع بالمرأة إلى الخروج عن إطارها التقليدي والمتمثل في دور المنجبة والمربية والراعية لشؤون أسرتها ,ففي دراسة قام بها "هير" , عن دوافع خروج المرأة إلى ميدان العمل المهني أظهر, أن النساء من الطبقة الدنيا يعملن من أجل المادة[1].

كما أن الظروف المعيشية والاقتصادية التي تعيشها الأسرة الحديثة هي التي ,أجبرت المرأة على العمل لمساعدة زوجها في تلبية رغبات أفراد أسرتها ,من مأكل وملبس ودواء .إن مقتضيات الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها مختلف الأسر تفرض على المرأة للخروج للعمل كوسيلة للحصول على النقود اللازمة لرفع مستوى معيشة الأسرة كان من أهم العوامل التي جعلت المرأة تتمسك بالعمل الخارجي[2].

وعليه نجد أن خروج المرأة للعمل قد ارتبط بالدافع الاقتصادي ,العالم اليوم يمر بمرحلة اقتصادية جد صعبة ,لذلك يعتبر عمل المرأة هام جدا ، فهي بدخلها تساهم وتساند زوجها ,كما تصنف تماضر زهري حسون في كتابها بعنوان "سيكولوجية المرأة العاملة "إن هناك دراسة أجريت في المغرب عبرت فيها النساء إن الدافع الاقتصادي ,هو الذي دفعهن إلى العمل ,وهناك دراسة أخرى أجرتها تماضر زهري حسون "حول تأثير المرأة العاملة على التماسك الأسري وتوصلت إلى الرغبة في زيادة دخل الأسري وتحسين المستوى ,المعيشي كان السبب الرئيسي الذي دفع أغلبية السيدات لمزاولة عمل مأجور خارج المنزل خاصة اللواتي ينتمين إلي طبقات ذات دخل منخفض ومتوسط بنسبة تفوق[3] 80.

إن الدافع الاجتماعي هو الآخر من بين الدوافع الأساسية التي جعلت المرأة تخرج إلى ميدان العمل الخارجي فمنه يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية و إبداء أرائها المختلفة ،ومن ثم فرض وجودها في المجتمع مما يسمح لها أن يكون لديها سلطة ،

[1]- كاميليا عبد الفتاح ,**سيكولوجية المرأة العاملة** ، دار النهضة العربية ، بيروت , 1984 ،ص. 85

[2]- علياء شكري وآخرون , المرأة في الريف والحضر, دراسة في حياتها في العمل والاسرة, الإسكندرية,دار المعرفة الجامعية ,1988 ، ص 238

[3]- تماضر زهري حسون , **تأثير عمل المرأة في تماسك في المجتمع العربي مجلة الأمن والحياة** ،العدد144 , أفريل , 1994 ، ص 50

كما أن الشعور بالمسؤولية لدى المرأة العاملة وفرض ذاتها اجتماعيا يظهر جليا في مشتريات البيت (تأثيث البيت) وذلك حتى تثبت دورها في الحياة الأسرية .

إن خروج المرأة للعمل وسع من دائرة واجباتها ,بحيث ساهم في نمو وعيها الثقافي وارتفاع مستواها العلمي إلى تغيير وجهة نظرها حول المسائل الأسرية ،إذ أصبحت تشارك في كل صغيرة وكبيرة تهم الحياة الاجتماعية لها ولأبنائها ,فيمكنها أن تأخذ قرارات قضاء العطل وتسيير ميزانية أسرتها بجزء من مرتبها ومن ثم تحسين ظروف الحياة الاجتماعية للأسرة .

- الدوافع النفسية والذاتية:

تأكيد الذات والمكانة الاجتماعية وكذلك حب الظهور ,وتحقيق المنفعة الشخصية هي دوافع أخرى لخروج المرأة إلى سوق العمل, بحيث تبين في الدراسة فرديت ندزفيج أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة ,أكثر من خروجها إلى العمل تحت الحاجة الاقتصادية [1].

و هناك من يعتبر العمل بالنسبة للمرأة وسيلة لتأكيد ذاتها وابراز شخصيتها ,كفرد في المجتمع ,له حقوق و واجبات باعتبار أن هذا العمل الخارجي وسيلة لاكتسابها مكانه هامة في المجتمع عامة و الأسرة خاصة ، وفي الواقع إن العمل قد طور شخصية المرأة وجعلها تكتشف نفسها وتشعر بأنها فردا منتجا مفيدا ,وأنها تستطيع أن تجابه الحياة لو اضطرت الوقوف بمفردها[2] .

[1]- حسين عبد الحميد ,أحمد رشوان ,**علم اجتماع المرأة** ,الإسكندرية المكتب الحديث ، 1988, ص 99

[2]-زهير حطب , **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة** , معهد الإنماء العربي ,ط1 ، 1976 , ص 267

وعليه ولأسباب مختلفة كالميل الشخصي والرغبة في تحقيق الذات والحاجة إلى تحسين المداخيل العائلية وضرورة مساعدة الأسرة باتت النساء تدخلن وبأعداد متزايدة إلى ميدان العمل المأجور .

ولقد تقرر في البحث الذي قام به "لانكشير" أن بعض الأمهات يلتحقن بالعمل الأسباب أخرى ,كالرغبة في الخروج والشعور بالرضا عن العمل واتفاق العمل مع ميولهن[1] .

وانه لمن الخطأ أن ننظر إلى العمل على أنه مجرد مصدر إيراد فحسب ,بل هو مظهر من مظاهر النشاط الإنساني ,فالفرد غير العامل هو إنسان بلا حياة ولذلك فهناك من السيدات يزاولن عملهن حتى بعد الزواج لا لحاجة الأسرة إليه ,بل لأن العمل يحقق غايات نفسية,وفي هذا الصدد ترى الباحثة أن العمل وسيلة لتحسين الوضعية المادية للمرأة وفي الوقت نفسه ,وسيلة لخروجها من جدران البيت والانغلاق بمعنى أنه يوسع المجال الاجتماعي ,حيث يخرجها إلى مكان حضاري جديد .

3- الدافع التعليمي والسياسي :

نجد أن الدولة قد أولت اهتماما كبيرا ,وجهودا معتبرة بالنسبة لتعليم المرأة وتكوينها ,حيث أصبح تعليمها حتمية لا مفر منها لإخراجها من بؤرة الأمية ,ولهذا كان لانتشار التعليم على نطاق واسع أثر في قلب المعايير التي كانت سائدة من قبل فاندفعت المرأة إلي المشاركة في مختلف الميادين جنب إلى جنب مع الرجل .

وقد أصبح عمل المرأة كتكملة للمشوار الذي قطعته في سيرورة حياتها التعليمية و يبدو أن التعليم ساهم في توفير فرص التوظيف ,لأن مساهمتها في النشاط المهني يرتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه بواسطة التعليم ، إذ أنه بحصولها على الدرجات العلمية تستطيع تأكيد ذاتها بواسطة العمل الخارجي وهكذا تجدر الإشارة إلى القول إن

[1]- كاميليا عبد الفتاح ,**سيكولوجية المرأة العاملة**، ص 267

عمل المرأة يرتبط بتعليمها , فحصولها على عمل يتناسب مع شهادتها العلمية المتحصل عليها ، وفي هذا الصدد تقول الباحثة سيمون دي بوفوار "أنه بالتعليم استطاعت المرأة أن تحقق النجاح في الالتحاق بالعمل خارج البيت حيث سمح لها أن تؤكد إنسانيتها وبحصولها على شهادات تعليمية فتحت لها أبواب المهن الأساسية[1] .

إذن يعتبر التعليم من أهم العوامل التي ساعدت المرأة ,على حصولها على العمل وهذا ما أعطى لعجلة التغيير النسوي دفعة قوية وقد ترتب على تعلم المرأة تحريرها من سيطرة التقاليد الاجتماعية التي كانت مفروضة عليها بشكل مباشر و ذلك باشتغالها في مختلف المهن المتخصصة .

وعليه ، جاءت الدساتير والقوانين الدولية التي نصت على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات وانعقدت مؤتمرات دولية حول الأسرة والمجتمع لبحث دور المرأة في المجال الاجتماعي والثقافي وخاصة السياسي ,حيث يعتبر العمل بالنسبة للمرأة كحق سياسي تسعى من خلاله الوصول إلى السلطة .

2/ عمل المرأة في العالم:

إختلف وضع المرأة من بناء اجتماعي إلى آخر عبر العصور التاريخية، حيث لعبت أدوارا مختلفة وهذه الأدوار فرضتها كلها ظروف المجتمع الذي كان يسيطر فيه الرجل، حيث كان هذا الأخير في العصور البدائية يختار العمل الذي يناسبه والباقي يتركه للمرأة فهو صاحب الضبط والسلطة المطلقة، وكذلك هو الحال في الحضارات القديمة (الهند، الصين، اليونان...إلخ).

وقد أثبتت الدراسات الأنتربولوجية أن النساء في عصر الجماعات القبلية كن مساويات للرجال، وأن الرجال كانوا يعتقدون أن تلك المساواة تكمن في العمل، ففي ذلك الوقت

[1]- كاميليا عبد الفتاح ,**سيكولوجية المرأة العاملة**، ص 267

كانت العشيرة كلها تعمل رجالا ونساءا حيث كانت الأم تساعد الزوج في الأعمال الأساسية كالزراعة والحرف اليدوية، إضافة إلى الإعتناء بأطفالها وتدبير شؤون البيت لذلك "فالنساء يقمن منذ أقدم العصور بأعمال معينة وسط عائلاتهن، كما يساهمن في مختلف النشاطات الاقتصادية سواء كن يتقاضين عليها أجرا أم لا"[1].

وقد كانت الثورة الصناعية أهم العوامل التي ساهمت بشكل فعال في إحداث التغيرات الاجتماعية "حيث خلفت الرأسمالية الصناعية آثارا كبيرة على المرأة في مختلف الطبقات الاقتصادية ففي الطبقات العليا أدت إلى زيادة فراغ المرأة وبالمقابل لوحظ استغلال بشع للطبقات العاملة، فظروف المجتمع الصناعي الحديث النشأة فرضت تشغيل النساء في المناجم والمصانع، وقد بدأت الحركة النسائية في أوروبا فقبل الثورة الصناعية ظهرت (marie degournay) في فرنسا تطالب بالمساواة بين الرجال والنساء لكن حركتها لم تلق اهتماما كبيرا حتى جاء الفيلسوفان الفرنسيان بعد قرن ونصف تقريبا وهما من فلاسفة الثورة الصناعية (halbach condorat) وطالبا بمنح المرأة كامل حقوقها"[2].

وفي إنجلترا اتجهت المرأة نحو الإصلاحات الاجتماعية ولم تندمج في الوظائف العامة نظرا لعدم ثقة الرجل الإنجليزي في كفاءتها في العمل خارج المنزل، وجاءت (marie wolstone craft) وقادت حركة نسائية لقيت صدى كبير في المجتمع الإنجليزي، وما لبثت المرأة أن اقتحمت ميادين عمل عديدة ودخلت حتى الميدان السياسي، وحصلت على مقاعد في البرلمان.

أما في ألمانيا وفرنسا فقد لعبت الحرب العالمية الأولى دورا هاما في جذب النساء إلى أعمال كثيرة وذلك بحكم خوض الرجال للحرب واهتمامهم بالشؤون العسكرية التي شغلتهم عن أعمالهم مما دفع بالنساء إلى العمل نيابة عنهم، وكسب لقمة العيش بأنفسهن،

---

[1]- جرمين بوسيل، **المرأة في الحياة المهنية**، مؤسسة الخدمات للطباعة، لبنان: 1984، ص 68.

[2]- عائشة بوبكر، "**العلاقة بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجة العاملة**"، رسالة ماجيستير، جامعة قسنطينة: 2007، ص 15.

إلا أنه في ألمانيا حدث نقص فيما بعد في نسبة اليد العاملة النسوية نتيجة ظهور الحركة النازية الألمانية التي دعت إلى عودة النساء إلى منازلهن وضرورة تركهن للأعمال الخارجية مستندة في دعوتها إلى أن عمل المرأة نتج عنه نقص في عدد الأطفال وطرد عدد كبير من الرجال من العمل وفي هذا الصدد قال هيتلر: "إن عالم المرأة هو زوجها وبيتها"[1].

وفي روسيا فقد عرفت المرأة مراحل متباينة ومتعاقبة من التدهور والإرتفاع وخلال سنوات الإعداد للثورة الجديدة أخذت النساء نصيبهن الكامل من المسؤولية، ولم يطالبن بأي ميز لكونهن نساء فأدين نفس الأدوار التي أداها الرجال فكن جاسوسات وقاذفات قنابل .....إلخ، وحين نجحت الثورة كان من الطبيعي والضروري أن تقوم مساواة تامة بين الجنسين في كافة المجالات.

"وهكذا امتدت حياة المرأة الجديدة في روسيا وارتفع أملها في التحرر من الوحدة، وقال لينين في هذا الصدد: "إن الأمة لا تكون حرة حيث كان هناك نصف عدد سكانها مغلولين بأعمال المطبخ".

ويقول ماركس: "إن التقدم الاجتماعي يمكن أن يقاس بالوضع الاجتماعي للجنس النسائي، إلا أن الوضع الاجتماعي للمرأة ونجاح دخولها إلى معترك العمل يرتبطان بشكل أساسي بنجاحاتها النفسية والاقتصادية والاجتماعية إلى العمل وقدرة المجتمع على تقديم الفرص المناسبة "[2].

"وبذلك استطاعت المرأة الروسية هي الأخرى أن تتقلد بعض الوظائف بداية من سنة 1917، حيث كان النظام الروسي يشجع النساء على مزاولة المهن المأجورة مع إعطائهن حق تقاضي الأجر في فترات الحمل والرضاعة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة النساء

[1]- مليكة الحاج يوسف، "أثار عمل الأم على تربية أطفالها"، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: 2003، ص55.

[2]- عائشة بويكر، مرجع سابق، ص16,

العاملات خارج إطار العمل المنزلي، حيث قدرت نسبة العاملات بعد الحرب العالمية الثانية ب: 55 % من القوى العاملة في البلاد"[1].

أصدرت هيئة الأمم المتحدة عام 1961 إعلانا إعلاميا تضمن حقوق المرأة الأساسية أكدت فيه على وجوب تمتعها بكامل تلك الحقوق من تعليم، صحة، عمل، الحق في ممارسة النشاط السياسي، وذلك لما للمرأة من أهمية بالغة في المجتمع في نصف المجتمع الإنساني.

ومع الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من إفرازات بدأت نسبة النساء العاملات الأجيرات في أمريكا تتزايد، كما كان أيضا للنمو الصناعي والحضاري أثر في زيادة القوة العاملة النسوية، والواقع أنه عندما ظهرت المصانع لأول مرة في الأرض الأمريكية في نيوأنجلاند في القرن التاسع عشر سرعان ما اتسم العمل في هذه الأخيرة على أنه يلائم النساء بصفة خاصة، وهكذا أخذت نسبة النساء العاملات تتزايد خاصة في المهن التي يكون فيها التأمين خلال العطل والإجازات "إذ أنه قبيل عام 1958 بلغ عدد النساء الأمريكيات في القوة العاملة 23 مليون لأول مرة، ومن بين جميع النساء فوق سن الرابعة عشر كانت 38 % منهن يعملن ويبحثن عن العمل وعدد النساء اللائي كن يعملن في عام 1957 أكثر منه في أي سنة سابقة، واستمر العدد في الإرتفاع منذ ذلك الوقت خاصة النساء المتعلمات"[2] إلى أن وصل إلى 000. 675 .24 امرأة سنة 1963 أي حوالي 32 % من جملة القوى العاملة حيث يبلغ عدد المتزوجات منهن 000. 312 . 15 امرأة أي بنسبة 62 % من مجموع النساء العاملات.

"وفي بريطانيا تشير الإحصائيات إلى الإرتفاع السريع لعدد العاملات خلال حوالي نصف قرن حيث ارتفعت النسبة من: 29 % في عام 1931 إلى: 45 % عام 1987 من المجموع

[1]- مليكة الحاج يوسف، مرجع سابق، ص 55

[2]- مرجع نفسه، ص 54.

الكلي للعاملين، وفي أمريكا صدر قرار مساواة الأجر بين الرجل والمرأة عام 1963 وتبعه عام 1964 قانون المساواة في التعيين" [1].

3/ عمل المرأة من المنظور الإسلامي :

يعّد الدين الإسلامي دين احترام حقوق الإنسان التي تشمل المرأة والرجل من النواحي المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمساواة في الحقوق والكرامة التي هي المدخل الأول لتحقيق العدالة الاجتماعية، عدالة ترتبط بقواعد الأخلاق وتعطي كل ذي حق حقه.

فالقرآن يؤسس بشكل واضح للظروف الإنسانية الواحدة، التي أوجدت الذكر والأنثى لقوله تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2]

فالحمد لله الذي خلقنا ورزقنا , وحدد لنا مهمتنا في هذه الحياة وشر لكل جنس ما يناسبه ويصلحه ,

فقال سبحانه : ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [3].

---

[1]-مرجع نفسه، ص 17.

[2]- سورة النساء الآية 01.

[3]-سورة النسآء الآية 32.

وكرم الله تعالى المرأة بتكليفها بالعمل الصالح مع الرجل سواء بسواء بقوله تعالى:

﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [1].

فالعمل هو وسيلة الاكتساب ومعنى هذا أن القرآن الكريم يقرر حق المرأة في العمل لقوله تعالى:﴿ ..... أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [2].

فلقد كانت النساء في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم يخرجن لقضاء حوائجهن غير ان هناك بعض الآيات التي توصي بغير ذلك، لقوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [3].

فهذه الآية تقر وتوصي بعدم الخروج للعمل، فالإسلام دين يكرم المرأة ويحميها ويريدها مصونة عفيفة، لأن في ذلك حماية للمجتمع بأسره فالمرأة مستقر الرجل ومستودع سره وحاضنته ومربيته فإذا كانت صالحة قدمت للمستقبل جيلا صالحا، فقد حمل الله عز وجل لكل من الزوجة حقوقا وألزمها بواجبات ليكتمل بناء الأسرة والمجتمع، فالرجل يقوم بالكدح والعمل والاكتساب والنفقة والمرأة تقوم بتربية الأولاد وتركها لواجبات المنزل ضياع البيت وتفكك الأسرة حسيا ومعنويا.

ويمكن توفيق بين الآيات في ضوء مرونة الإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان وفي ضوء حرصه على الكرامة الإنسانية، فواجبات المرأة المنزلية ورعاية شؤون أسرتها قد تكون كبيرة غير أن ظروف الواقع وضرورات الحياة قد توجب غير ذلك فتملي على المرأة ألا تكتفي بدورها في المنزل بل تشارك الزوج في كسبه.

---

[1]- سـورة النحل الآية 97.

[2]- سورة آل عمران الآية 195

[3]- سورة الأحزاب الآية 33

ولقد اشتغلت المرأة المسلمة بالتدريس وتتلمذ عليها أفاضل الرجال ، فالمرأة في الإسلام جلست مجلس العلماء وأجازت التلاميذ وهذه تعتبر بداية اشتغالها بمهنة التدريس، ولم يقف اهتمامها بالعمل عند هذا الحد بل شاركت في الحروب وقامت بتمريض الجرحى ورعايتهم طبيا، وكذلك فقد اهتم بعضهن بالسياسة، وقد تلقت المرأة في الإسلام العلم في المساجد والزوايا وقصور الخلفاء ودور الكتب والمدارس وغيرها من أماكن التربية التي كانت معدة لتعليم الرجال.

فالمرأة المسلمة شاركت الحياة العامة مع الرجل سواء في دور العلم أو في مجال العمل فهي بهذا تكون قد حققت دوراً جديداً في المجتمع إلى جانب دورها الأساسي في أن تكون زوجاً وأُماً وذلك بتشجيع من الرجل واعتراف منه على قدرتها وكفاءتها في القيام بالعمل الخلاَق[1].

و الناظر في الأحاديث الشريفة وسنة المصطفى القولية والفعلية يجدها قد حفلت بمشاهد كثيرة عن عمل المرأة، فهي مفسرة للقرآن، ومكملة لشرع الله سبحانه وتعالى، ولهذا فإن الأحاديث والسنة تناولت عدداً من الصحابيات اللاتي بايعن الرسول صلى الله عليه وسلم، وهاجرن معه، وشاركن في نشر الدعوة، كالسيدة خديجة وأسماء بنت أبي بكر وسواهن، حفظن كتب السير الإسلامية، فالسنة تظهر أن دور المرأة في الحياة لم يقتصر على عملية حفظ وبقاء واستمرار النوع ، بل تعدت ذلك، فأظهرت إسهاماً فعلياً للمرأة، ومشاركة واضحة في شئون الحياة الإسلامية.

فخروج المرأة للعمل قد يكون الباعث عليه الضاغط الاقتصادي وتقل مسؤوليات الأسرة المادية، حيث أن الإسلام يكفل للمرأة أن تعمل حفاظا على شرفها بدلا من التردي إلى

[1]-كاميليا إبراهيم عبد الفتاح ، **سيكولوجية المرأة العاملة** ، دار النهضة العربية، بيروت ،1972، ص50

الهاوية الرذيلة، كما يكفل لها أن تعمل بدلا أن تفقد كرامتها فتضطر للتسول أو تصير عبئا على غيرها[1].

فالإسلام أعطى حق المرأة في أن تشغل ثروتها وأن تستثمر أموالها فمن حقها أن تعمل وأن تكسب في التجارة والزراعة والصناعة، وكانت السيدة خديجة " رضي الله عنها " تعمل في التجارة وكانت النساء في عهد الرسول عليه الصلاة و السلام يقمن بهذه الأعمال فالعمل مشروع للمرأة خاصة إذا فقدت العائل وتوفرت لها الظروف المناسبة و بالتالي لا نجد نصا يحرم العمل على المرأة و لا يعني بالضرورة إلغاء أنوثتها، ولكن هناك حالات لعمل المرأة في الإسلام ويمكن استفرادها فيما يلي:

1/ يسمح الإسلام للمرأة في المجالات التي تستغني فيها عن الرجل حتى يتم الحفاظ على حياة النساء من الاختلاط بالرجال كوظيفة طبيبة أمراض النساء والتوليد، ممرضة تقدم الخدمات الطبية للنساء المرضى قد ثبت أن الصحابيات اشتغلن بالتطبيب والتمريض .

2/ حالة طلاق المرأة أو موت زوجها دون وجود عائل لها، ودون كفالة بيت مال المسلمين لها، حيث يحق لها العمل في هذه الحالة لأن العمل يكون لها ضرورة حياتية.

3/ حالة نبوغ المرأة في مجال يندر فيه وجود النساء و الرجال معا، وتكون مصلحة للمجتمع أن تعمل المرأة ذات النبوغ مثل المرأة طليقة اللسان صاحبة الكلمة المؤثرة، صاحبة العلوم والمعارف التي تبد فيها، ففي هذه الحالة قد يكون عملها إذا كان في ذلك مصلحة كبيرة.

4 / حالة المرأة الريفية والبدوية التي يحق لها العمل بجانب زوجها أو والدها أو أسرتها ومساعدتهم في الحقل أو الرعي والواقع في عملها في هذه الحالة لا يشكل لها أي مشكلة .

5/ أخيرا عملها في مجال التدريس للفتيات في كل أطواره والعمل في مثل هذه المجالات يعد من باب فرض الكفاية الذي يسقط به الحرج عن جميع النساء.

---

[1]- سيد فهمي محمد، **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية ، 2004 ، ص46

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستنتج أن اليد العاملة النسوية في تطور مستمر سواءا في المجتمعات العربية أو الغربية، رغم انخفاض نسبة التطور في الدول العربية والإسلامية مقارنة بالدول الغربية وقد يعود ذلك إلى تمسك هذه المجتمعات بالعادات والتقاليد التي مازالت ترفض خروج المرأة للعمل، ورغم ذلك فقد اقتحمت المرأة ميادين عديدة كانت حكرا على الرجل وتميزت فيها مما جعلها فردا فعالا داخل أسرتها ومجتمعها: في العمود الفقري لأسرتها من خلال قيامها بأغلب شؤون الأسرة والأبناء وهي الوحيدة التي بإمكانها القيام بذلك على أكمل وجه، ومن جهة أخرى فقد برهنت من خلال عملها الخارجي على قدرتها على المساهمة الفعالة في تحريك عملية التنمية الشاملة في المجتمع، لذلك نجد معظم القوانين المعمول بها اليوم في مختلف الدول عموما وفي الجزائر خصوصا خصصت حيزا واسعا للمرأة وفصلت في أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون تجاهل دورها الأساسي داخل الأسرة .

الفصل الثالث: أثر عمل المرأة على الإستقرار الأسري

تمهيد

أولا:تعريف الإستقرار الأسري

ثانيا: مفاهيم مرتبطة بالإستقرار الأسري

ثالثا:عوامل الإستقرار الأسري

رابعا: مظاهر الإستقرار الأسري

خامسا: المتغيرات التي تؤثر على الإستقرار الأسري

سادسا: الآثار المترتبة عن عدم الإستقرار الأسري

سابعا:الإستقرار الأسري في الجزائر

ثامنا: عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري

- خلاصة

تمهيد:

إن الإستقرار الأسري هو جوهر الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية وحتى الاجتماعية بلا منازع، وهو يمثل حالة التوازن التي تسود هذه العلاقات، وتشمل جميع الجوانب الحيوية في الحياة الأسرية

العاطفية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية... إلخ ، ولما كانت الأسرة في الخلية الحية في جسم المجتمع فإن استقرارها يسهم إسهاما مباشرا في استقرار المجتمع وتنميته على جميع الأصعدة اجتماعيا، وثقافيا، سياسيا.. إلخ وفسادها وعدم استقرارها أوانحلالها مناط فساد المجتمع وانهياره.

وبولوج المرأة إلى عالم الشغل أصبحت الأسرة مهددة بعدم الإستقرار الناتج عن ازدواجية الدور وكثرة الواجبات الملقاة على عاتقها إذ أن ازوجة الأم حبل الوريد الذي يربط بين أفراد الأسرة.

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه ماهي الآثار الناجمة عن هذا الخروج ؟ وماهي انعكاساتها على الإستقرار النفسي والاجتماعي لأفراد أسرتها؟

أولا:تعريف الإستقرار الأسري

هو زيادة العلاقات الموجبة والمستقرة في المحيط الداخلي للأسرة، فكلما زادت درجة الوصول إلى العلاقات الزوجية السليمة زادت درجة الإستقرار، وكلما تشتت العلاقات واتجهت نحو الانفرادية ضعف التماسك والإستقرار داخل الأسرة.

هذا الإستقرار الذي يتحقق عن طريق التوافق بين الزوجين ويؤدي إلى إضفاء نوع من الطمأنينة والراحة النفسية لدى أفراد الأسرة ويحميهم من مؤثرات الإنحراف ويدعم صلابتها مما يؤدي إلى خلق نوع من التخطيط الواعي المبني على التكامل والترابط الوظيفي في أداء الأدوار، لتحديد كيفية تحمل المسؤوليات والواجبات وتحقق المرونة والتكيف مع المتغيرات المختلفة، مما يولد لدى الزوجين الشعور بالرضا والإرتياح النفسي.

ويعتبر الإستقرار داخل الأسرة الهدف الرئيسي الذي يصبو كلا من الزوجين إلى تحقيقه ويعني التوازن والسكينة والإطمئنان، وتمثل السكينة أو السكن الواردة في القرآن الكريم جوهر وروح الحياة الزوجية والأسرية لأنها بتحققها يتحقق معنى السكينة النفسية والروحية والجسمية والاجتماعية التي تطبع حياة الأزواج والزوجات والآباء والأمهات والأبناء والبنات والأسرة الكبيرة في المحيط الاجتماعي الكبير بالمودة والرحمة والبركة[1] وتشمل حالة التوازن هذه جميع الجوانب الحيوية في الحياة الأسرية خاصة منها الجوانب العاطفية والاقتصادية.

ونقصد بالتوازن الأسري "الموازنة بين أجزائه ومركباته المتناسقة خصوصا الموازنة بين النظام والبيئة التي يوجد فيها"[2]، وبالتالي فإننا إذا تحدثنا عن الإستقرار الأسري إنما نتحدث عن النسق الأسري ككل فهو عرضة للإستقرار عن طريق التوازن وعرضة أيضا لعدم الإستقرار عن طريق الإنحراف عن التوازن المطلوب.

---

[1]- الطيب برغوث، الأسرة المسلمة على طريق النهضة الحضارية، دار قرطبة، الطبعة الأولى، الجزائر: 2004، ص16.

[2]- دينكن ميتشل، ترجمة: إحسان محمد الحسن، معجم علم الاجتماع، دار الحداثة، الطبعة الثانية، بيروت: 1986، ص 88.

لهذا كان الإستقرار الأسري عملية تحدث نتيجة تكامل بين العناصر الأساسية المكونة للنسق الأسري ما ينتج عنه حدوث التوازن المطلوب وهو يحمل في طياته مفاهيم: (الرضا، التوافق، التماسك، التكامل، الأمان، الإطمئنان) وبالتالي تتحقق السعادة الزوجية ويرتفع مستوى الرضا والطمأنية داخل النسق الأسري ككل.

ومن هنا يتضح لنا أن الإستقرار الأسري ضروري للحفاظ على تواجد النسق الأسري "ويرتكز بالأساس على ثلاث عناصر رئيسية هي: (العاطفة، التفاعلات الاجتماعية، والحقوق والواجبات وبقدر حدوثها وتواجدها بالصورة الإيجابية المطلوبة يتحقق الإتزان والإستقرار في النسق الأسري، وعلى العكس إذا حدثت بصورة سلبية يحدث اللاتوازن والإستقرار"[1].

والإستقرار الأسري غاية يصبو كلا من الزوجين إلى تحقيقها من خلال قيام كل واحد منهما بواجباته تجاه الآخر وتجاه الأبناء، والمحافظة على علاقات القرابة والتعاون المتبادل داخل إطار الأسرة وخارجه، وفي هذا السياق جاء في قانون الأسرة الجزائري المؤرخ في 09 رمضان عام 1404 الموافق ل 09 يونيو سنة 1984 المادة 36: يجب على الزوجين:

-"المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة. - التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.

- المحافظة على روابط القرابة والتعاون مع الوالدين والأقربين بالحسني والمعروف"[2].

[1]- علي ثابت، "الإختيار الزواجي وعلاقته بالمشكلات الأسرية"، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة: 2003، ص 115.

[2]-يوسف دلاندة، قانون الأسرة، دار هومة، الجزائر: 2004، ص ص 24، 25.

ثانيا: مفاهيم مرتبطة بالإستقرار الأسري

1-الزواج:

- التعريف اللغوي للزواج: "ورد في المعجم المحيط زوج الأشياء تزويجا وزواجا، قرن بعضها ببعض، والزواج أي اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر بالأنثى"[1] يقع الكثيرون في خلط مفاهيمي بين مفهومي الزواج والتزاوج، فالزواج مفهوم سوسيولوجي مقتصر على البشر فقط، أما التزاوج فهو مفهوم بيولوجي يعبر عن العلاقة التي تربط بين الكائنات الحية الأخرى.

والزواج في اللغة له عدة معاني منها: - المثيل أو الشبيه ومعناه أيضا المكمل للشيء -الإقتران والإرتباط وزوج الشيء وزوجه إليه بمعنى قرنه وفي ذلك قوله تعالى: "وزوجناهم بحور عين"[2].

وهو نظام اجتماعي لبني البشر موجود ومعروف منذ وجود البشرية، وقد حث عليه الدين الإسامي الحنيف حيث لا توجد شريعة ولا قانون ولا نظام حث عليه مثلما فعل الإسلام، فقد رغب فيه وجعله وحده الأسلوب المشروع لتلبية غريزة الإنسان وتنظيمها في إطار شرعي حيث قال رسول الله : "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء" صدق رسول الله.

وليس ذلك فحسب بل اهتم الإسلام كذلك بتحديد أركان الزواج وشروطه وأهدافه الأساسية التي على رأسها تكوين أسرة وتحصين النفس والمحافظة على الأنساب والحفاظ على النسل بإنجاب الأولاد .

وقد كان الزواج في الماضي يتم وفق أسس ومعايير تختلف عن تلك الموجودة في عصرنا الحالي حيث كانت الفتاة في الماضي تتزوج من الشخص الذي يختاره أبوها أو رئيس القبيلة لها وليس لها الحق في الرفض، أما الآن وبظهور جملة من المتغيرات أهمها فتح الباب أمام المرأة لمواصلة تعليمها والحصول على عمل فقد أصبحت تختار شريك حياتها

---

[1]- إبراهيم مذكور وآخرون، المعجم المحيط، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت:1979 ، ص 460.

[2]- سورة الدخان، آية: 54.

بكل حرية، وهذا ما يساعد الأزواج في معظم الحالات على الإحساس بالسعادة والإستقرار في حياتهما نظر لكون الزواج كان مبني على حرية الاختيار وليس على الغصب خاصة إذا كان الزوجين متوافقان من حيث المستوى التعليمي والاجتماعي والفكري.

يمكن تعريف الزواج إجرائيا على أنه: "ذلك العقد أو العلاقة الوطيدة التي تربط جنسين مختلفين الرجل والمرأة بهدف تكوين أسرة قائمة على المودة والرحمة والتشارك، حيث يتقاسمان معا الأكل والشرب والنوم والمسؤولية المشتركة نحو الأسرة والأولاد والمجتمع".

2- العلاقات الأسرية:

إن شبكة العلاقات الأسرية ماهي إلا نموذج مصغر لشبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع، كما أنه يمكن اعتبار هذه الأخيرة امتداد لشبكة العلاقات الأسرية، فالمجتمع يتكون من أفراد اجتماعيين يتفاعلون مع بعضهم البعض وتربطهم علاقات متشابكة ومنظمة وهذا ما يسمى بشبكة العلاقات الاجتماعية.

وإذا ما كانت هذه العلاقات تتميز بالإيجابية كالزواج، التعاون، التكافل الاجتماعي، التراحم التوافق، والتسامح التي تبقى من قيم المجتمع الجزائري المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف فإنها تساهم بشكل كبير في تحقيق التماسك والإستقرار الأسري.

أما إذا تميزت العلاقات الاجتماعية بالسلبية مثل: الكراهية، الحسد، الصراع، الأنانية وحب الذات ... إلخ، فإن ذلك يؤدي إلى تقهقر المجتمع وتأخره، وما أصاب المجتمعات الإسلامية عموما والعربية خصوصا اليوم من تفكك لخير دليل على ذلك، ولهذا يؤكد مالك بن نبي: "أن العلاقة الروحية بين الله وبين الإنسان هي التي تلد العلاقة الاجتماعية، وهذه بدورها تربط ما بين الإنسان وأخيه الإنسان"[1].

[1]-كميلية عواج، "التطرف الديني وأثره على التماسك الأسري"، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة: 2011، ص109.

3-التوافق الأسري:

مصطلح توافق هو مصطلح سيكولوجي أكثر منه سوسيولوجي "يستخدمه بعض علماء النفس للإشارة إلى العملية التي من خلالها يكون الفرد على علاقة منسجمة وصحية مع بيئته الفيزيقية والاجتماعية، وأحيانا ما يستعمله علماء الاجتماع للإشارة إلى ما تقوم به وحدة اجتماعية مثل جماعة أومنظمة محققة نفس الغاية، ويرى البعض أنه نوع من التكيف الاجتماعي أو النفسي يقتضي من الشخص حين يواجه مشكلة أو يعاني صراعا نفسيا أن يغير اتجاهاته ليوائم الجماعة التي يعيش في كنفها"[1].

ويشير التوافق أيضا إلى العلاقة المنسجمة نسبيا بين الأفراد والجماعات، ونظرا لما للتفاعل الإنساني من طبيعة ديناميكية ومعقدة فإن ما يظهر على أنه توافق من وجهة نظر معينة قد يكون عدم توافق من منظور آخر، ولذلك فإن أغلب تعريفات التوافق في علم الاجتماع لها الطابع الإجرائي، ومن الأمور التي ضاعفت من غموض هذا المصطلح أن تعريفه غالبا ما يختلط بمصطلحات أخرى مثل: التلاؤم، التكيف، التناسب... إلخ كذلك، ناهيك عن "عدم التمييز الحاسم بين التوافق الفردي والتوافق الاجتماعي، ويبقى التوافق ينطوي على مضمون معياري أو نسبي يرتبط بقياس القدرة على على التوافق مع الظروف العديدة التي تواجه الفرد أو الجماعة"[2].

4-التماسك الأسري:

"كلمة تماسك لغة مشتقة من الفعل أمسك أي بمعنى أخذ الشيء وتعلق به وشده عكس أطلقه وتستعمل بالمعنى الحقيقي للدلالة على القوة التي تؤلف الأجزاء الصغيرة من الجسم وتشد بعضها إلى بعض، ويستعمل هذا المصطلح مجازا في وحدة الفكر أو وحدة التعبير التي تجعل جميع عناصر الموضوع متماسكة مع بعضها البعض"[3].

---

[1]- عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1999، ص70.

[2]- نخبة من أساتذة قسم علم اجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: دون سنة نشر، ص18.

[3]- نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، معجم العلوم الإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1975، ص 179.

ورغم عدم الوضوح في معنى التماسك الأسري كما يؤكد بعض علماء الاجتماع إلا أنه كمصطلح استعمل في علم الاجتماع للدلالة على الرابطة القوية التي تربط بين الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع، واستخدم كذلك لتفسير نوع العلاقة بين الأفراد داخل الجماعات الصغيرة تلك العلاقة التي تؤمن لهم تحقيق أفضل الغايات والأهداف والتزام أشمل بالمصالح المشتركة بينهم .

"والتماسك بشكل عام وصف لنوع من العلاقات عبر عنه بعض العلماء العرب مثل الفارابي بأنه مستوى من الإشتراك في اللغة واللسان والمنزل، وعرفه البعض بأنه درجة انجذاب الأعضاء للجماعة وعرفه آخرون على أنه العلاقة التعبيرية الإيجابية التي تقع بين شخصين أو أكثر"[1]، أما التماسك الأسري فيمكن تعريفه بأنه: "نوع من علاقات التجاذب بين أفراد الأسرة الواحدة".

ومن المعروف لدى العام والخاص أن لكل فرد داخل الأسرة وظائف أو أدوار يقوم بها فالأب مسؤول أمام أسرته على توفير لقمة العيش وتربية أبنائه، والأم كذلك ملزمة بأداء واجباتها المنزلية ورعاية وتربية الأبناء، وللأبناء كذلك مسؤولياتهم، وعلى أساس الإلتزام بالمسؤولية وأداء الأدوار يمكن أن يكون التماسك قويا أو ضعيفا، وبمعنى أدق كلما تحمل أفراد الأسرة مسؤولياتهم وأدوا وظائفهم بشكل صحيح كلما كان التماسك جيدا، والعكس فكلما تنصل أحد أفراد الأسرة وخاصة الزوجين من مسؤولياته كان التماسك ضعيفا وهشا.

5- التكافل الأسري:

تمر الأسرة بمراحل وظروف مختلفة ومواقف حياتية متعددة تحتاج خلالها وفي أحيان ليست قليلة إلى وقوف أفراد العائلة مع بعضهم البعض من أجل التصدي للأزمات والمحن وتجاوز آثارها، فالمساعدة في دعم جهود الأب لتحسين المستوى المعيشي للأسرة يعتبر نوع من أنواع التكافل الأسري، مساعدة الأخ أوالأخت على الزواج أيضا نوع من أنواع

[1]- عدنان أبو مصلح، مرجع سابق، ص139.

التكافل داخل الأسرة، مشاركة أفراد الأسرة في بناء أو تحسين المسكن الأسري كلها مؤشرات قوية على قوة التكافل بين أفراد الأسرة، والعكس صحيح .

6-الأسرة المستقرة:

هي تلك الأسرة التي يحس فيها أفرادها بالطمأنينة والرضا والسكينة حيث لا يصل أفراد الأسرة إلى درجة الإستقرار إلا إذا كانوا يعتقدون بأفكار اجتماعية ودينية وأخلاقية واحدة، ويشاركون في أداء مهنة واحدة، ويعتقدون بقيم وعادات وتقاليد متشابهة، ويعيشون ظروف اقتصادية واجتماعية متقاربة، ونجد العلاقات الاجتماعية التي تربطهم قوية ومتينة الأمر الذي يسبب استقرار الأسرة وترابط العلاقات بين أفرادها، فنجد أفراد اللقب العائلي الواحد يعيشون في أغلب الأحيان تحت سقف مشترك، وبالنسبة للذين لا يعيشون في مسكن واحد (الأقارب) فنجد زيارتهم مستمرة لبعضهم البعض وهذا ما يؤلف بينهم ويوطد العلاقات ويوحدهم نحو تحقيق أهداف وطموحات مشتركة وبالتالي يتحقق التماسك الأسري بشكل جيد [1].

7-الأسرة غير المستقرة:

هي الأسرة التي لا يشعر أفرادها بالرضا والسكينة بانتمائهم لها، ونجدهم يعتقدون بأفكار وقيم وإيديولوجيات مختلفة فالإبن مثلا يعتقد بأفكار وقيم تختلف عن أفكار وآراء أبيه، كأن يمارس مهنة تختلف عن مهنة أبيه مثلا، كما أن ظروفه تختلف عن ظروف إخوته، وهذه أهم الأمور التي تسبب عدم استقرار الأسرة، مما يعني عدم وجود علاقات اجتماعية قوية ومتماسكة وهو ما يؤدي عادة إلى فشل الأسرة في أداء وظائفها الأساسية، أما العلاقات القرابية التي تربط أفراد هذه الأسرة تتميز بالضعف والمصلحة فالزيارات بينهم لا تخرج عن الإطار الرسمي في المناسبات والأعياد، ونجد أفراد الأسرة غير المستقرة يميلون إلى تولي الوظائف الأساسية وترك الثانوية للدولة، ويعتمد هذا النوع من الأسر على مبدأ تقسيم العمل ويتمتع بمستوى اقتصادي رفيع، إلا أنه من جهة أخرى فإن المشاكل

[1]- عدنان أبو مصلح، مرجع سابق، ص139.

الاجتماعية التي تواجه هذه الأسر أكثر خطورة من تلك المشاكل التي تواجه الأسرة المستقرة الأمر الذي ينعكس سلبا على مستويات تماسكها.

8-التفكك الأسري:

هو الصورة العكسية للتماسك الأسري، ومصطلح التفكك في العموم يشير إلى الإنفصال والإنحلال وعدم الترابط ويؤدي إلى انهيار وحدة اجتماعية ما وتفكك بنائها واختلال وظائفها سواءا كانت هذه الجماعة فردا، أو مجموعة من الأفراد، ومؤسسة اجتماعية، أو أمة بأسرها.

والتفكك الأسري يحدث على مستوى العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وهو جزء من التفكك الاجتماعي الذي يحدث على مستوى العلاقات العامة بين أفراد المجتمع والذي ينتج عن غياب أو قلة تأثير القيم الاجتماعية على الأفراد داخل الأسرة خصوصا والمجتمع عموما، وهو يحول بين الأسرة وبين تحقيق وظائفها التي لا بد من أن تقوم بها للوصول إلى التكامل بين أفرادها وتحقيق الإستقرار الأسري الذي يؤدي إلى استقرار المجتمع[1] .

والتفكك الاجتماعي مصطلح يطلق لوصف وضع انحلالي يعتري مؤسسات المجتمع فيهدد التوافق القائم بين الفرد والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويؤدي إلى انتشار الفوضى والإضطراب، " وينتج التفكك عادة عن وقوع تغيرات اجتماعية سريعة في المجتمع مثل: نشوب الحروب وحلول الكوارث وانتشار الأوبئة ويتجلى من خلال الإخفاق الجزئي أو التام في الإستجابة للقيم العامة"[2].

9- المشاكل الأسرية:

تندرج المشاكل الأسرية تحت إطار ما يسمى بالمشكلة الاجتماعية التي يعتبرها علماء الاجتماع إنحراف نسبي سواءا كان بسيطا أو معقدا عن القواعد الاجتماعية السليمة والمألوفة والتي يحددها المجتمع، وبصورة بسيطة هي كل موقف اجتماعي يقتضي تغييرا

---

[1]- عدنان أبو مصلح، مرجع سابق، ص139.

[2]- مرجع نفسه، ص 137. .

نحو الأفضل، وهي نوع من الشلل أوالوهن الذي يصيب الأسرة حيث تضعف الروابط بين أفرادها ويهمل كل واحد منهم أداء وظائفه

الأسرية.

إنطلاقا من المشكلة الاجتماعية يمكن تعريف المشكلة الأسرية على أنها: "حالة من الإختلال في آداء الأدوار الاجتماعية الناتجة عن حاجة أو حاجات غير مشبعة عند فرد أو مجموعة من الأفراد، ويترتب عنها نمط سلوكي أو مجموعة أنماط سلوكية يعبر عنها الفرد أو مجموعة الأفراد المتعاملين معه بكيفية تتنافي مع أهدافه كفرد في الأسرة ومع بقية الأفراد أيضا، وحتى مع الأهداف الأسرية ككل.

ثالثا:عوامل الإستقرار الأسري

يحتاج الإستقرار الأسري إلى بعض الأسس الضرورية لتحققه واستمراره وهي ليست مرتبة حسب أهميتها لأنها متكاملة وذات أهمية لا يستهان بها في تحقيق الإستقرار الأسري ومن أهم هذه الأسس:

1- حسن اختيار الشريك:

من الأسس التي وضعها الإسلام لبناء أسرة قوية ومتماسكة حسن اختيار كل من الزوجين لشريك حياته، "فالزواج ليس مجرد علاقة عابرة بين شخصين بل هو قضية اجتماعية كبرى، قد ينشأ عن سوء الإختيار من الشقاق والنزاع وانشطار الأسرة وتفككها ما لا تعود آثاره على الزوجين أو الأسرة فقط بل تمتد هذه الآثار إلى سائر المجتمع"[1].

لذلك فقد أعطانا الإسلام الدعائم الأساسية التي تمهد لحياة أسرية مستقرة حيث بين لنا الأساس الأول لاختيار شريك العمر وهو الدين والخلق، وذلك لما له مندور مهمفي التغلب على ما قد يعترض الأسرة من مشكلات تهدد أمنها واستقرارها، فضلا عن أنه يئ الجو الصالح لتربية الأبناء تربية سليمة.

[1]- رشا بسام، رزيقة إبراهيم، "عوامل استقرار الأسرة في الإسلام"، أطروحة ماجيستير"، جامعة فلسطين، 2010، ص 29.

2- الإحترام المتبادل:

من المهم أن يحترم كل شريك شخصية الطرف الآخر، ويتقبل عيوبها قبل مزاياها، والتقبل يعني القبول والتفهم بأن صفات قرينه قد يكون جزء منها وليد الظروف والبيئة، وهذه العيوب قد تذوب تلقائيا عندما يشعر الطرف الذي يحملها أن شريكه يقبلها فقط من أجله.

كذلك يدخل تحت إطار الإحترام أيضا تقدير كل طرف لآراء الطرف الأخر حتى ولو كانت لا تساير رغباته الشخصية، والإحترام يشمل احترام كيان الشخص في وجوده أو غيابه، لأنه لا يصح أبدأ أن نذم أونشكو الشريك للآخرين في حالة عدم وجوده لأن ذلك يهدم الأحاسيس والمشاعر الجميلة للشريك قبل أن يهدم صورته في عيون الآخرين.

3- الشعور بالإنتماء:

إن الشعور بالانتماء إلى الكيان الأسري من المفاهيم الأساسية في العلاقة الزوجية، فالزواج ليس مجرد علاقة رسمية فقط تمت بموجب عقد الزواج، أو مجرد علاقة جنسية أباحها العقد ذاته، أو هو مجرد معيشة فردين معا ألزمها الزواج، إن الزواج أسمى من ذلك بكثير، إنه يعني أن هناك شخصين قد ارتضيا أن يكملا مسيرة حياتهما معا، يتقاسمان مرها قبل حلوها، وكل منهما يشعر بآلام الأخر كأنها آلامه، ويرقص قلبه فرحة بأفراح شريكه، وكل نجاح أو تحقيق هدفيعتبر نجاحا للكيان الأسري وليس لفرد معين، ويولد الشعور بالإنتماء التزام كل طرف بواجباته اتجاه الآخر واتجاه الأسرة ككل.

4- التعاون:

إن التعاون من السمات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها الزوجان، فكل منهما لا بد أن يكون السند للطرف الآخر وعونا له على تجاوز الصعوبات وتحقيق ما يسعى إليه من أهداف، وعلى كل طرف أن يدرك أن كل نجاح لشريكه هونجاح للكيان الأسري ككل

لذلك عليه الإبتعاد عن الأنانية وتوجيه تفكيره نحو الصالح العام والتنازل قليلا عن أهدافه إذا كانت تحول دون تحقيق أهداف الطرف الآخر[1].

5- تنظيم الحقوق والواجبات:

الأسرة أهم وحدة في البناء الاجتماعي، ولكي تستقر حياة هذه الوحدة، ويسودها التماسك المتواصل كان لا بد من تنظيم الحقوق والواجبات فيها، وقد قررت ذلك الدساتير والقوانين الوضعية المختلفة، كما نظم القرآن الكريم الحقوق والواجبات المختلفة لكل من الزوجين حيث قال الله تعالى: " الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم"[2]، وقال أيضا: " ولهن مثل الذين عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة "[3]..

إن هذه القوامة، ليست محاباة للرجل أو إلغاء لشخصية المرأة، وليست كذلك سبيلا للاستبداد والسيطرة من قبل الرجل، إنما هو تقسيم للأدوار حسب قدرة ومؤهلات كل جنس ليتشارك الزوجان في تحمل المسؤوليات ضمانا للعشرة الحسنة، ومن أولويات حسن العشرة أن يتشاور الزوجان في كل ما يهم الأسرة في هدوء وسماحة نفس وسعة صدر .

وفضلا عن الحقوق والواجبات بين الزوجين، تعبر بعض آيات القرآن الكريم عن العلاقة الزوجية أروع تعبير، في مثل قوله تعالى: "هن لباس لكم وأنتم لباس لهن "[4]، في علاقة الستر المشترك والإمتزاج الكامل، تعبر بصدق أصدق عن المودة والرحمة والإحسان الذي يؤدي إلى خلق جو من الوئام والحبور داخل الأسرة.

6-الملائمة:

يقصد بها درجة التكافؤ بين الزوجين من حيث مختلف المستويات التعليمي، المادي ، الاجتماعي ومحاولة كل طرف التكيف مع شخصية الآخريعد الزواج من أجل تكوين

---

[1]-رشا بسام، رزيقة إبراهيم، "عوامل استقرار الأسرة في الإسلام"، المرجع السابق، ص 30.

[2]- سورة النساء، آية 34.

[3]- سورة البقرة، آية 228.

[4]- سورة البقرة، آية 187.

علاقة شخصية سهله بين الزوجين وهذا يفتح المجال للتأقلم والتعايش بينهما ويمهد إلى حياة مستقرة .

7- القدرة والمهارة:

تعتمد على إمكانية الفرد على ترجمة مظاهر الملائمة إلى أفعال ملموسة في علاقته مع الآخرين، خاصة في المواقف التي تحتاج إلى حسم الصراع وحل المشاكل التي تعترض الأسرة في حياتها .

8- الصبر:

يقصد به القدرة على التحمل خاصة في الصعاب والمحن التي تعترض كلا الزوجين في حياتهما الزوجية، وضرورة مساندتهما لبعضهما البعض لتجاوزها حتى يشعر كلا منهما أنه مدعوم من الآخر وأنه اليس وحيدا في هذه الحياة .

9- الإعالة:

الأسرة لا تعيش بمعزل عن المثيرات الخارجية لذلك فإن المساعدات والتدعيمات الخارجية تسهم في استقرار حياة الأسرة، فالأقارب والأصدقاء والمؤسسات الخارجية المختلفة تلعب دورا هاما في حياة الأسرة وخاصة الزوجين وفي تدعيم دورهما في الإستقرار الأسري .

رابعا: مظاهر الإستقرار الأسري

إننا لا نعني بالإستقرار الأسري خلو العلاقات الأسرية تماما من الصراع والمشاكل ولكن نعني الإحساس الغالب بالطمأنينة والسكينة بين الزوجين والأبناء، ومجموعة المؤشرات التي تدل على استقرار هذه العلاقة هي ما يسمى بمظاهر الإستقرار الأسري الأمر الذي يعود على الأسرة ككل وخاصة الأبناء بالإستقرار والتماسك، أو بعكس ذلك، ونجمل أهم هذه المظاهر فيما يلي:

1- إتفاق الزوجين على الأدوار المختلفة والتي يؤديها كلا منهما للآخر بالإضافة إلى التوفيق بين هذه الأدوار وتوقعات الآخرين[1].

2-توحد الأهداف بين أفراد الأسرة والسعي من أجل تحقيقها وذلك بتظافر وتعاون جميع أفرادها من أجل تحقيق هذه الأهداف .

3- إتفاق الزوجين على تيسير أمور الأسرة بغض النظر عن الخلافات التي توجد بينهما .

4- إحترام ديموقراطية العلاقة في الأسرة ليكون لجميع أفرادها الحق في التعبير عن رأيهم بكل شفافية ووضوح، مع احترام رأي رب الأسرة وعدم التدخل في صلاحياته واتخاذ القرار الأصلح للجماعة.

5- التكيف بين الزوجين في عدة أمور أهمها العلاقات بين الأهل والأقارب وإختيار الأصدقاء وكيفية قضاء وقت الفراغ .

6- الصمود أمام الأزمات التي تتعرض لها الأسرة سواء كانت أزمات داخلية أو خارجية

7- عدم وجود مشكلات ذات مظاهر إنحرافية في الأسرة بمعنى أن يكون الأولاد متكيفين مع الأسرة والمدرسة والأصدقاء.

8- الميل إلى تحقيق الإنتماء الأسري بمعنى تضحية الزوجين من أجل الأسرة وانصهار شخصية الفرد في جماعته الأسرية، وإحساسه بأنها تحقق له كافة إحتياجاته .

9- إكتساب الأسرة درجة المرونة التي تسمح لها بالتكييف مع المتغيرات التي تحدث في المجتمع الخارجي

[1]-رشا بسام، رزيقة إبراهيم، "عوامل استقرار الأسرة في الإسلام"، المرجع السابق، ص 31.

خامسا: المتغيرات التي تؤثر على الإستقرار الأسري

إن المشخص لواقع المجتمع الجزائري عموما والمتغيرات التي تمر بها الأسرة الجزائرية خصوصا في ظل التحديات الراهنة والتي تشهد تحولات على كافة المجالات والأصعدة، والتي من خلالها تؤثر على استقرار الأسرة وتشكل تحديا لاستمرارها، مما يحتم على التربويين النظر في هذه المتغيرات وبيان كيفية التعامل معها واحتوائها، وقد اختلف هؤلاء على تحديد هذه المتغيرات ومن أهمها[1]:

1-عدم الإلتزام بالضوابط الشرعية للزواج

إن ما دعا إليه الدين الإسلامي الحنيف من ضوابط وأسس يقوم عليها الزواج كلها تضمن دوام المودة والرحمة بين الرجل والمرأة وضمان الاستقرار الأسرة، إلا أن الإبتعاد عن هذه التعاليم وعدم الإلتزام بها، من ذلك إجبار الفتى أو الفتاة على الإقتران بمن لا يأنس إليه ولا يرغب في العيش معه، وقد نهى الرسول له عن مثل هذا الزواج، وبين أنه من حق المرأة أن تعترض على زواجها إذا زوجها أبوها أوولها دون رضاها، فقد روي أن امرأة جاءت إلى رسول الله فقالت: أن أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسته ... فجعل الرسول ل الأمر إليها إن شاءت أقرت الزواج وإن شاءت أبطلته، فقالت: " فإني قد أجزت ما فعل أبي، ولكني أردت أن تعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء".

كذلك يدخل في باب عدم الإلتزام بالضوابط الشرعية والخضوع للأعراف أن يتم الزواج دون الرؤية التي أمر بها الرسول ة قبل العقد، وتفاجأ المرأة أو الرجل بعد العقد أو الدخول أنه تزوج بمن لا يسره أن ينظر إليه، أو يجد الراحة النفسية حين لقائه والحديث معه.

ومن صور الزواج الذي لا تلتزم بالأداب والضوابط الشرعية، أي أن لا يرغب الرجل في المرأة لذاتها وإنما يسعى إلها لغرض زائل كالحسب والمال والجمال، ويحرص على ذلك

[1]-رشا بسام، رزيقة إبراهيم، "عوامل استقرار الأسرة في الإسلام"، المرجع السابق، ص 32.

أكثر مما يحرص على القيم الثابتة، وقد أوردت سابق عن الرسول الزواج مجلبة للشقاء والتعاسة[1].

في بعض ما روي عنه أن الإهتمام بأعراض الحياة الدنيا في إن مثل هذه الصورة وسواها مما يدور في فلكها لا تجعل من الزواج علاقة طاهرة مقدسة تبني الأسرة على مبادئ الدين والخلق والإختيار الحسن والرضا الكامل، والأسرة التي لا تؤسس على هذه المبادئ لا تعرف الإستقرار والإستمرار، وتهب عليها غالباً رياح الشقاء والتمزق والتفرق.

2- عدم التشابه في المعتقدات والقيم الاجتماعية:

إن التشابه في الخلفية الثقافية أو اختلافها عند كل من الزوجين قد تؤدي إلى التوافق والتجانس أوتنتهي إلى الصراع والخلافات، إذ أن التشابه في الميولات والقيم يؤدي إلى تقوية الروابط بين الزوجين من خلال توحدهما في الرأي والإهتمامات المشتركة والعكس، كما أن أنواع النشاط الأسري وما تتضمنه من الأعمال المنزلية، وتربية الأطفال، والهوايات الأسرية، وحالات المرض، والأصدقاء، يمكن أن يشترك فيها الزوجان مما يوطد العلاقة بينهما أكثر فأكثر، أو قد يهرب أحدهما إلى أنواع من النشاط خارج دائرة الأسرة، كما يحدث في بعض الأسر مما يؤدي إلى الصراع والخلاف وعدم الشعور بالإطمئنان والسكينة في الحياة الزوجية.

وقد أظهرت إحدى الدراسات أهمية التقبل الاجتماعي الذي يبديه الآخر، كالأصهار والأقارب والأصدقاء، في مساعدة الزوجين على التوافق خاصة في بداية تكيفهم مع الحياة الزوجية، ومع ذلك فإن ديناميكيات الحياة الزوجية تعتبر أكثر من مجرد نمو الروابط الودية، فالزواج يعني المشاركة في اتخاذ

القرارات وتكامل وجهات النظر[2].

---

[1]-رشا بسام، رزيقة إبراهيم، "عوامل استقرار الأسرة في الإسلام"، المرجع السابق، ص 33.

[2]-رشا بسام، رزيقة إبراهيم، "عوامل استقرار الأسرة في الإسلام"، المرجع السابق، ص 34.

وفي مثل هذه العملية لا يعني الزواج قيام الأفراد باتخاذ قرارات مستقلة، ولكن الزوجان يفكران ويقرران معأ، فإذا اتخذت قرارات مشتركة حول موضوعات، كالميزانية والإنفاق أو تربية الأطفال، فإنها تؤدي إلى احترام وجهات النظر، وتحقيق المشاركة المتبادلة وتكامل الحياة الزوجية، أما إذا تمت القرارات بطريقة أوتوقراطية أو فردية فإنها تضعف من قوة العلاقة الزوجية مما يؤدي إلى عدم القدرة على مواجهة التغيرات التي تطرأ على المواقف الاجتماعية والتي تؤثر سلبا على التكامل في أداء الأدوار الأسرية مما يؤدي إلى حدوث خلل في التوازن الأسري ككل.

3-عدم فهم الزوجين للحياة الزوجية:

اقتضت حكمة الله في خلقه أن يقوم الاجتماع البشري على أساس التقاء كل من الذكر والأنثى ، وعقد الزواج ينشئ بين الرجل والمرأة علاقة خاصة متميزة لا تتحقق بين الرجل وأقرب الناس إليه رحمة، كما لا يمكن أن تكون بين المرأة وأقرب الناس إليها أيضا، وقد اقتضى هذا العقد الذي يقوم على المودة والرحمة أن تكون هناك حقوق وواجبات متبادلة بين الزوجين، فلكل منهما خصائص ينفرد بها إلى جانب ما بينهما من الخصائص المشتركة، وتلك الخصائص يكمل بها أحدهما الآخر، وهو تكامل نفسي وبدني واجتماعي، ولكن استقلال أحد الزوجين بنفسه أوترك اختصاصه إلى الآخر، إضافة إلى عدم فهم الزوجين لطبيعة الحياة الزوجية وعدم إدراكهما لما يجب عليهما حفاظ على هذه الحياة واستمرارها وأنها لا تنتهي إلا بوفاة أحد الزوجين أوكلهما، وأيضأ عدم قيام كل منهما بما عليه من واجبات، وأن كلا منهما راع ومسؤول عن رعيته يهدد الكيان الأسري بالشعور بعدم الرضا، وقد ينتهي بالحياة الزوجية إلى التفكك[1].

[1]- مكاي ليلى ، عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري دراسة ميدانية ببلدية الشمرة ولاية باتنة ، أطروحة دكتوراه تخصص علم الاجتماع العائلي ، باتنة ،2016-2017، ص160

ولخصائص الفطرة التي انفردت بها المرأة، كانت رسالتها الأولى في الحياة أن تكون أماً وربة بيتوهي لن تنهض بهذه الرسالة على أحسن وجه إلا إذا تفرغت لها، ولم يشغلها عنها أمر آخر[1].

لذلك يذهب البعض إلى أن الخطأ الفادح الذي ارتكبته المرأة العاملة هو هجرها لبيتها وإهمالها لرسالتها السامية، وحرصها على العمل خارج البيت معتقدة أن هذا العمل ضرورة لمشاركتها الإيجابية في الحياة، وذلك لأن عمل المرأة في البيت هو الأصل، وهو عمل له خطورته وأهميته، أما عملها خارج البيت فهو استثناء من هذا الأصل، والإسلام لا يمنعها منه ما دام لا يطغى على عملها في البيت أويكون على حسابه.

إن ما تعيشه المرأة في الوقت الراهن من تحديات جعلها ترى أن عملها الخارجي يكاد يكون أهم من عملها في بيتها ورعايتها لزوجها وأولادها، متجاهلة أن خروجها إلى ميدان العملأخذ منها الكثير من الناحية الجسدية والنفسية .

4- تقصير أحد الزوجين في القيام بواجباته:

إن واجب الرجل نحو أسرته ليس مقصورة على الإنفاق المادي فحسب بل هو مسؤول مسؤولية كاملة أمام الله عز وجل على القيام بكل واجباته نحو أسرته فلا تشغله أعماله، مهما كانت عن الرعاية التي فرضت عليه لكل أفراد أسرته، لأنه بذلك يحمي أسرته من التفرق والتمزق، وإذا قصر في القيام بواجباته المادية والمعنوية أو ظن أن مهمته لا تخرج عن توفير الحاجات الضرورية من طعام وشراب وما إليهما لأسرته، فإنه بذلك يعرض أسرته للضياع لأنها فقدت الراعي والموجه، ويسرت للأبناء مرافقة أصدقاء السوء واتباع طريق الفساد.

وواجب المرأة نحو أسرتها لا يقل شأنا عن واجب الرجل فهي التي تسهر على راحة أفرادها ومنحهم الحنان والعطف والقيام بمختلف الأعمال المنزلية، لذلك فإن مسؤولية الزوجين في الأسرة كمسؤولية ربان السفينة، عليه أن يقودها نحو شاطئ الأمان والسلامة

[1]-رشا بسام، رزيقة إبراهيم، "عوامل استقرار الأسرة في الإسلام"، المرجع السابق، ص 35.

ويجنها الأخطار والأضرار، فإذا أهمل في مسؤوليته كان الغرق هو المصير المحتوم للسفينة، وكذلك الأسرة إذا لم يكن الرجل يقضا وعلى وعي بما يجب عليه نحو أسرته فإنها تغرق في دوامة الخلل، ويكون مصيرها التفكك والفرقة[1].

5- عدم التكافؤ بين الزوجين:

إن عدم التكافؤ بين الزوجين سواءا من حيث المستوى التعليمي، السن، المستوى الاجتماعي، المستوى الاقتصادي.....إلخ) يؤدي إلى خلق هوة كبيرة بينهما، فالفرق الكبير في السن مثلا يجعل كلا منهما يحس بهوة عميقة نفسية واجتماعية وعقلية، مما يحول دون تفاهمهما وانسجامهما معا في حياتهما الخاصة وفي تربية الأولاد، وقد يؤدي إلى اضطراب العلاقة بينهما وعدم العيش بصورة طبيعية وقدينتهي بهما المطاف في كثير من الأحيان إلى الطلاق.

ونفس الشيء بالنسبة للفرق في المستوى الاقتصادي حيث يرى علماء الاجتماع أنه يؤدي إلى حدوث صراعات داخل الأسرة، حيث سيرغب الطرف الأقوى في فرض سيطرته على الطرف الأقل من الناحية المادية.

كما أن المكانة الاقتصادية المتواضعة للزوج تجعل مكانته الاجتماعية والزوجية أقل في نظر زوجته.

[1]-مكاي ليلى ، عمل المـــرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري، ص165

سادسا: الآثار المترتبة عن عدم الإستقرار الأسري

عدم الإستقرار الأسري يحمل معنى عدم وجود علاقات اجتماعية متماسكة وقوية بين أفراد الأسرة الواحدة مما يؤدي إلى فشلها في تحقيق أهدافها الأساسية، فالحياة الزوجية التي يسودها القلق وعدم الإحترام المتبادل بسبب انهيار القيم الأخلاقية، وعدم إدراك أحد الشريكين أو كلاهما أن الحياة الزوجية شركة اجتماعية رأس مالها السكينة والرحمة، وليست ميدانا للمبارزة والعناد أوالسيطرة والتحكم هي حياة غير مستقرة لا يحس فيها الفرد بالطمأنينة وراحة البال[1].

والآثار المترتبة عن عدم استقرار العلاقة بين الزوجين داخل الأسرة كثيرة وسنركز على الزوجين لأنهما لبنة الحياة الأسرية بلا منازع فإذا كانت العلاقة بينهما طبيعية ومستقرة انعكس ذلك على الأبناء والعكس صحيح ومن أهم هذه الأثار:

– قد يؤد عدم الإستقرار الأسري بين الزوجين إلى امتناع كل منهما عن الحياة الزوجية الطبيعية فقد نجدهما متخاصمان لا يكلم أحدهما الآخر، أو أن الزوج يهجر فراش زوجته فلا يعاشرها بالمعروف وإن كانا أمام الناس غير ذلك، وهذا الإمتناع هو ما يعرف بالهجر أو الطلاق الصامت، أو فقدان لغة الحوار.

–وقد يتجاوز الأمر حدود السلبية ويتحول عدم الإستقرار الأسري إلى عنف قد يصدر من الرجل ضد المرأة أو العكس، فالرجل الذي يمارس العنف مع زوجته يثير لديها غريزة العنف ضده، وكذلك ممارسة العنف ضد الأبناء يثير لديهم غريزة العنف ضد الآباء مستقبلا.

–ومن آثار التفكك الأسري المدمرة كثرة الطلاق دون سبب مشروع، والطلاق يؤدي إلى التمزق العاطفي للأبناء بسبب الحيرة في الإنحياز لأي طرف، الأب أم الأم، فضلا عن فقدهم للشعور بالأمان نتيجة للإضطراب والتفرق الذي حل بالأسرة، ويؤثر هذا على تحصيلهم العلمي وتفوقهم الدراسي.

[1]-مكاي ليلى ، عمل المـــرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري، ص165– 166

والأطفال بعد الطلاق قد يستخدمون أحياناً كوسيلة للإنتقام والإيذاء المتبادل بين الزوجين، فالأمتحرم الأب من رؤية أولاده، والأب يحاول أن يضم الأولاد إلى حضانته، ويعيش الأبناء تجربة نفسية قاسية تترك في وجدانهم انطباعا سيئا عن الجو الأسري والعلاقات الزوجية قد يؤدي بهم إلى العزوف عن الزواج مستقبلا، هذا إن سلموا من أخطار الإنحرافات المختلفة، وتدفع المرأة المطلقة ثمنا غالية لطلاقها في تحرم من الإعالة والإشباع العاطفي، وتتعرض لقيود على تصرفاتها، هذا ناهيك عن نظرة المجتمع لها التي تكون مليئة بالقسوة وهذا يجعلها تنظر إلى الحياة من خلف مرآة سوداء، وقد تنجرف في تيار الإنحلال إذا لم تجد زوجا صالحا تعيش في كنفه[1].

لقد أثبتت الدراسات أن ظواهر الإجرام والعنف وانحلال الأخلاق، وتوتر العلاقات بين الدول وظهور القيادات التي كانت سببا في الحروب المدمرة، مردها إلى أن الروابط النفسية في الأسر ضائعة، وأن أجيالا تربت وترعرعت بعيدة عن مشاعر الحنان والمودة والرحمة فانتكست فطرتها، وانغمست في بؤر الفساد، واستحوذ عليها حب الإنتقام[2].

وعلى العكس من ذلك نجدالأبناء الذين يشبون في أسر صالحة ومستقرة يرتوون بالمشاعر النبيلة والتوجيه الحكيم والحنان الفطري، وتكون نشأتهم سوية وتكسبهم قوة الجسم والعقل معا وتجعلهم ذخراللمستقبل، ولهذا كان الأبناء الذين لا ينشؤون في أسر مستقرة لا يتمتعون بما يتمتع به سواهم ممن شبوا في رعاية الوالدين وربما يشكلون خطرا على أنفسهم وعلى أسرهم وحتى على المجتمع.

وإذا كان للتفكك الأسري كل تلك الآثار التي ذكرناها على الزوجين والأبناء، فإن آثاره على المجتمع أخطر فالأسرة قاعدة الحياة البشرية وقوام المجتمع، فإذا تعرضت للإضطراب والتصدع ولم تؤد رسالتها في المجتمع على أكمل وجه فإنها بدلا من أن تكون قوة دفع فيه للخير والإصلاح، تتحول إلى قوة جذب للوراء، ولا يكون لها عطاء نافع، فيخسر المجتمع بذلك خسارة فادحة، خسارة أجيال تدمر ولا تعمر أجيال تعوق

---

[1]-مكاي ليلى ، عمل المـــرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري، ص165–166

[2]-مكاي ليلى ، عمل المـــرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري، ص167

مسيرة التنمية والنهضة لأن قوة المجتمع ونهضته من قوة الأسرة ومتانة العلاقة بين أفرادها، فإذا ساد التفكك الأسري فإن المجتمع يفقد أهم رافد من روافد قوته واستقراره، ويعاني من الضعف والإضطراب، لأن التفكك الأسري يعطل الطاقات البشرية عن الإنتاج، ويدفعها إلى أن تكون عامل هدم وتدمير، ويجعل العلاقات الاجتماعية أوهن من خيط العنكبوت، وكل هذا يعرقل مسيرة التطور والتنمية في المجتمع، ويقضي بالتخلف وفقد القوة الدافعة نحو التجديد والبناء، ومن هنا كانت حماية الأسرة من التفكك حماية للمجتمع ودفع له نحو البناء والتنمية والتطور.

سابعا:الإستقرار الأسري في الجزائر

يشكل استقرار العلاقات الأسرية وديمومتها المطلب الرئيسي الذي يصبو كل من الزوجين إلى تحقيقه على مستوى النسق الأسري سواءا في المجتمع الجزائري أو في غيره من المجتمعات، وهو يعبر عن حالة التوازن في العلاقات وديمومتها وحتى نصل إلى ذلك فإننا بحاجة إلى إيجاد نوع من الملائمة والتقارب بين أهداف واحتياجات مختلف الأفراد، ومن هنا يتميز الجو الأسري بالدفء والإستقرار والسكينة، ومن ناحية أخرى قد تتباين الأهداف وتختلف الإحتياجات ويعجز أفراد الأسرة عن تلبيتها وينشأ نوع من الصراع وتظهر المشاكل الأسرية وتتوتر العلاقات ويغيب الإستقرار، وبما أننا نؤمن أن الأسرة عماد المجتمع وقاعدة الحياة الإنسانية الأولى، وأنها إذا أسست على دعائم راسخة من الدين والخلق فإنها تكون لبنة قوية في بناء الأمة... ومن أجل ذلك كان فساد الأسرة وعدم استقرارها أو انحلالها مناط فساد المجتمع وانهياره.

وإذا تحدثنا عن الإستقرار الأسري في الجزائر فإننا نجد الأسرة الجزائرية تفتقر إلى الجو الأسري الذي يسوده التواصل والحوار الأسري البناء الذي يخلق نوع من الألفة والتراحم بين أفراد الأسرة الواحدة ويقرب وجهات نظرهم عن طريق الإقناع والإقتناع وليس عن طريق السيطرة وفرض الرأي وبالتالي يتحقق الإستقرار الأسري المنشود، وافتقار الأسرة الجزائرية لأساليب التواصل الأسري راجع إلى افتقادها لبرامج الإرشاد الأسري الهادفة إلى التقليل من الصراعات النفسية والاجتماعية الناتجة عن انسداد قنوات الحوار بين أفراد

الأسرة الواحدة، وتحسين علاقة الأوزاج ببعضهم البعض وعلاقة الأباء بأولادهم وذلك "على الرغم من أن خدمات الإرشاد الأسري معروفة منذ القدم نظريا إلا أنها لا تجد سبيلا إلى التطبيق ميدانيا لحل ما تعانيه الأسرة الجزائرية من صراعات نتيجة لغياب الوعي بأهميتها في تأمين الإستقرار الأسري"[1].

إننا إذا أردنا تحقيق الإستقرار الأسري المنشود علينا تحقيقه على مستويين هما:

-على مستوى المجتمع: من مسؤولية المجتمع أنه يسعى إلى تحقيق الإستقرار الأسري من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة لرعاية الأسرة وحمايتها، وذلك من خلال تشريع القوانين التي تنظم العلاقات الأسرية وتحفظ الأسرة، إذ ينبغي علينا أن لا ننظر للأمر بنظرة مادية فقط ولكن علينا أن نتساءل ونحن نضع هذه القوانين عن مدى حمايتها للأسرة وحفاظا على الإستقرار الأسري، وكذلك من خلال مختلف المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة ودور الحضانة وغيرها من المؤسسات التي تؤثر بدرجة كبيرة على العلاقات الاجتماعية بصفة عامة وعلى العلاقات الأسرية بصفة خاصة، فالمجتمع يتحمل المسؤولية كاملة مثله مثل الأسرة في توفير كل الخدمات التي تؤدي إلى صلاح الفرد فهو من يضمن أمنه وسلامته وحمايته من الإنحراف ومن كل الأخطار التي تهدده، فالفرد السليم هو منتوج الأسرة السليمة والمجتمع السليم، والفرد المنحرف تكون الأسرة والمجتمع هما المسؤولان عن علاجه الصحي والنفسي وإعادة إدماجه في المجتمع.

فهناك أنظمة تعزل الأب عن أسرته، وتتعامل معه على أنه آلة، وإذا كان يصح في العالم الغربي أن تعمل الأم لساعات طويلة بعيدة عن أسرتها وأطفالها فهولا يصح في مجتمعاتنا العربية عموما ومجتمعنا الجزائري خصوصا، إذ ينبغي علينا إعادة النظر في توقيت المرأة العاملة وذهابها في مهمة عمل طويلة بعيدا عن أسرتها، ومدة فترة الحمل وعطلة الأمومة وساعات الرضاعة..إلخ إذ أنني أرى وهو رأي شخصي أنه ينبغي علينا وضع حد لا يمكن تجاوزه بالنسبة لأوقات عمل المرأة العاملة الأم ولا يجب مقارنتها بالرجل

[1]- رشيدة بلال، "الأسر الجزائرية في أمس الحاجة لخدمات الإرشاد الأسري "جريدة المساء، يومية، الجزائر: 7 ديسمبر 2012.

ولو أن البعض قد لا يشاطروونني الرأي ويرون أن هذا تقصير في عملية الإنتاج وينقص من الإمكانيات المادية للمجتع فالعبرة ليست بالمادة، وحتى في المقياس المادي فإن تفريط الأم في واجباتها الأسرية والتربوية يكلف المجتمع الكثير فالخلل التربوي والقيمي يخلف آثار عديدة على جميع المستويات وله آثار وخيمة على المستوى المادي أيضا[1]، فحين ينحرف فرد من أفراد المجتمع فيكون مدمنة كم يكلف المجتمع في علاجه الصحي، وفي علاجه النفسي، وفي علاجه الاجتماعي، بل المجرم حين يقع في جريمة كم يكلف المجتمع من تكاليف مادية، وكم ينفق عليه في سجنه وبعد سجنه ؟ لو حسبنا التكاليف المادية لرأينا أن التربية حتى

بالمنظور المادي تختصر على المجتمع خطوات كثيرة.

وبالإضافة إلى ما ذكرنا من مسؤوليات المجتمع في تعميق الإستقرار الأسري لابد كذلك من إعادة تقويم التعامل مع وسائل الإعلام، فالمشاهد المتكررة على خشبة المسرح والأفلام التلفزيونية التي تجسد الخلافات المستمرة والعنف والطلاق التي تراها الأسر اليوم صباح مساء لها أثرها البالغ في هدم استقرار الأسرة وكأنها وسيلة لتطبيع التفكك الأسري واعتباره ظاهرة طبيعية وغير شاذة، ناهيك عن الأفلام التي تصور أم الزوجة أو الحماة على أنها أكبر مشكلة تواجه الأزواج بعد الزواج بل تصبح عدوه اللدود وللتخلص منها قد يرتكب جريمة في حقها تصل حتى إلى القتل العمدي، ضف إلى ذلك البرامج المختلفة التي تقدمها وسائل الإعلام عبر القنوات الفضائية، وعبر شبكة الإنترنت التي تصور الإثارة التي تحدث أثرا غير مباشر على الأزواج، فكل من الرجل والمرأة حين يرى صورة فاتنة في التلفاز أو على شبكة الإنترنيت ربما يقوده ذلك إلى مواقعة الفساد والبحث عما وراء ذلك، وهذا من أعظم ما يؤثر على الأسرة، وقل ما نشاهد مسرحية أو

[1]- رشيدة بلال، "الأسر الجزائرية في أمس الحاجة لخدمات الإرشاد الأسري "جريدة المساء، يومية، الجزائر: 7 ديسمبر 2012.

فيلم يصور لنا العلاقات الأسرية في أحسن صورها سواءا بين الأزواج أو بين كافة أفراد المجتمع كصور التكافل والتضامن الاجتماعي ورعاية المسن ومساعدة المحتاج.. إلخ.[1]

ولما كان الإستقرار الأسري ضروري للحفاظ على تواجد النظام الأسري ككل كان لزاما على كل من الزوجين السعي إلى تحقيقه للمحافظة على الكيان الأسري خاصة الزوجة التي يقع على عاتقها الجانب الأكبر من المسؤولية وبالخصوص إذا كانت عاملة خارج المنزل فتعدد الوظائف والأدوار الأسرية والمهنية يجعلها تواجه تحديات كبيرة من أجل المحافظة على استقرار أسرتها وتماسكها.

– على مستوى الأسرة: إن الأسرة لها دور كبير في تحقيق الإستقرار الأسري مثلها مثل المجتمع وأكثر إذ هي اللبنة الأساسية في بناءه والمحرك الأساسي لشبكة العلاقات الأسرية والاجتماعية بلا منازع، لذلك لا بد من آدائها لدورها على أكمل وجه ليستقر أفرادها ويهنؤوا بعيشهم ويستقر المجتمع أيضا، فالإستقرار الأسري لا تعود ثماره على الزوجين فقط إذ تنعكس على الأبناء بل على المجتمع كله، ومن ثمة لابد أن يسعى الزوجان من خلال الأسرة إلى تقوية الإستقرار الأسري والتضحية والتحمل في سبيل تحقيق مثل هذا الهدف والإهتمام أكثر بالأسرة عن طريق زيادة الوقت المخصص لها مثلا، حيث إذا تأملنا الأسرة في الماضي نجدها كانت تملك وقتا واسعا يستغله أفرادها في تبادل أطراف الحديث أوتبادل الزيارات مع الأهل والجيران والأصدقاء.. إلخ، وفي هذا الوقت استجدت عوامل كثيرة سرقت جزءا كبيرة من هذا الوقت الثمين للأسرة، والأمثلة على ذلك كثيرة: فجهاز التلفاز مثلا سرق من الأسرة الجزائرية والعربية الكثير من الوقت فقد سماه البعض المجمع المفرق فهو يجمع أفراد الأسرة حوله أجسادا فقط ويفرقهم أرواحا إذ يصمتون ويهتمون بالنظر والتركيز إلى ذلك الصندوق العجيب ولا يستمتعون بلمتهم مع بعضهم البعض، كما أن انشغال الأبوين بالعمل وغيابهما لوقت طويل عن الأبناء ينقص من الوقت المخصص الاجتماع أفراد الأسرة في المنزل مع بعضهم البعض، فالأب الذي يظل غائبا

[1]- رشيدة بلال، "الأسر الجزائرية في أمس الحاجة لخدمات الإرشاد الأسري "جريدة المساء، يومية، الجزائر: 7 ديسمبر 2012.

طول النهار قد ينشغل عند عودته من العمل أيضا ببعض الأمور والإرتباطات الأسرية والاجتماعية دون أن ينتبه أنه مقصر في حق أولاده خاصة في ظل خروج الأم إلى العمل وانشغالها هي الأخرى عنهم[1]، كل هذا يدعو إلى ضرورة التفات الأبوين إلى حاجة الأبناء إليهم وذلك بزيادة الوقت المخصص لهم في اليوم، وجعل الأولاد والأسرة ككل من الأمور ذات الأولوية، وذلك بالحفاظ عليها والبحث عن حلول لمشاكلها لأن المشاكل الأسرية هي الأرض الخصبة التي ينمو فيها التفكك الأسري وتمهد الطريق أمام الفشل الأسري وتفكك العلاقات الأسرية .

ثامنا: عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري

إن الوضع الاجتماعي الجديد الذي تعيشه أسر النساء العاملات نتيجة التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة التي تعرضت لها المجتمعات عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة أحدث هو الأخر سلسلة من التغيرات في النظام الأسري وخاصة في الوظائف والأدوار الاجتماعية، وبالتالي كان له آثار عديدة على الأسرة وعلى المرأة نفسها وعلى الأبناء وحتى على المجتمع الكلي من خلال مؤسساته المختلفة.

والمجتمع الجزائري في عمومه والأسرة الجزائرية بصفة خاصة تفتقر إلى الدفء الأسري بسبب غياب الحوار والتواصل الاجتماعي بين أفرادها، وخاصة بخروج المرأة إلى ميدان العمل الذي قلب الموازين وزاد الطين بلة، حيث تداخلت الأدوار واختلطت الوظائف الأسرية، لأن المرأة سواءا كانت ماكثة بالبيت

أوعاملة هي محور الأسرة وتلعب دورا أساسيا في استقرارها واستقرار المجتمع ككللكن هذا الدور قل ما يعترف به محيط لا يقدر المرأة ولا يعطيها الإعتبار والإهتمام اللازم[2] .

[1]- رشيدة بلال، "الأسر الجزائرية في أمس الحاجة لخدمات الإرشاد الأسري "جريدة المساء، يومية، الجزائر: 7 ديسمبر 2012.

[2]- رشيدة بلال، "الأسر الجزائرية في أمس الحاجة لخدمات الإرشاد الأسري "جريدة المساء، يومية، الجزائر: 7 ديسمبر 2012.

فالزوجة العاملة حتى ولو كانت عاملة وليس لها وقت كافي للإهتمام بأسرتها نجدها تحاول تنظيم وقتها وتدفع راحتها ثمنا لراحة أسرتها، فلا تخلو أي حياة زوجية من المشاكل ولكن الزوجة الذكية هي التي تتحدى العقبات وتضحي في سبيل تماسك أسرتها وتسعى دائما لإعادة الروح لحياتها الزوجية، في تعلم أن الزواج لا يحب الزوجة العبوس المتهكمة الشديدة الغضب والمعاتبة فهي تسعى دائما رغم تعبها إلى استبدال العتاب بالكلام الجميل، والإبتعاد عن طرح الأسئلة والتحقيق المستمر، واختيار الوقت المناسب للسؤال وبطريقة لطيفة ومناسبة، وخير نساء تقتدي بهن المرأة من الصحابيات وأمهات المؤمنين فنجد السيدة خديجة ع مثلا زوج رسول الله عليه السلام تضرب لنا أروع الأمثلة في حسن معاملة الزوج في قدوة حسنة لكل النساء المسلمات "فالزوجة التي تساند زوجها وتمنحه الدعم والحنان اللازم لأنه يكون دائما بحاجة إلى شريكة حياته خاصة حين يمر بظروف صعبة أو يواجه فشلا أوأزمة"[1].

وبالنسبة لعمل المرأة فنجد وجود تيارين مختلفين في الرأي: يؤكد أصحاب التيار الأول على الآثار الإيجابية لعملها من خلال الرضا النفسي الذي يترتب عن هذا العمل وبالتالي ينعكس ذلك عليها وعلى أسرتها، ويرى أصحاب التيار الثاني: أن عمل المرأة له آثار سلبية بالدرجة الأولى وخاصة إذا كانت ربة أسرة، ومما لاشك فيه أن الإستقرار الأسري للمرأة العاملة يتأثر بعمق خاصة إذا كانت الظروف المحيطة بها غير مواتية ولا تتلاءم مع هذا الوضع وسنتعرض فيما يلي للتيارين أو الرأيين:

– الرأي الأول الذي يتناول الأثر الإيجابي: يرى أصحاب هذا التيار أن اقتحام المرأة لميدان العمل أدى إلى حدوث تغيرات في بنية ووظيفة الأسرة الحديثة، ومن أهم مظاهر هذا التغير مشاركة المرأة في ميزانية الأسرة وتخفيف الحمل الذي كان على عاتق الزوج وحده الأمر الذي أعطاها مكانة خاصة في اتخاذ القرارات الأسرية وساهم بشكل كبير في

[1]- آمال مرابطي، "هكذا تكتمل وظيفة الحفاظ على الأسرة والإستقرار الإجتماعي "جريدة الشعب، يومية، الجزائر: الأحد15 مارس 2015.

تحقيق الإستقلال الاقتصادي لها ولأسرتها، مما ساعدها على الإستقرار والتماسك وذلك من خلال تجاوب زوجها معها في تدبير شؤون الأسرة والأبناء، حيث أصبحت العلاقة بينهما تقوم على أساس التعاون المتبادل، وذلك بعد أن كان الرجل هو الوحيد الذي يحق له اتخاذ القرارات داخل الأسرة ودخله هو الدخل الوحيد أيضا، وبالتالي كان هو الأمر الناهي" وقد بينت الدراسة التي قام بها بلود وهاملين حول أثر عمل الزوجة خارج المنزل على التغير في السلطة الأسرية والممارسات الفعلية للسلطة أن عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات العاملات ووضعت موضع التنفيذ أكثر من عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات غير العاملات"[1].

فالإستقلال المادي للمرأة العاملة مكنها من الإستقلال في الرأي واتخاذ القرار وحقق لها مكانة داخل المجتمع إلا أن هذا بقي أمر نسبي، حيث تبقى القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تميز كل مجتمع تلعب دورا هاما هي الأخرى وتفعل فعلها بالنسبة لعمل المرأة أو أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية الأخرى.

- الرأي الثاني الذي يتناول الأثر السلبي:

بمجرد خروج المرأة التي هي الركيزة الأساسية في الأسرة للعمل تسند إليها مهام أخرى زيادة إلى وظيفة الأمومة والقيام بالأعمال المنزلية اللامتناهية من طبخ وتنظيف وغسل الملابس ..... إلخ وبالتالي يؤثر كل هذا التغيير في طبيعة العلاقة بين الزوجين وفي تقسيم الأدوار داخل الأسرة.

إضافة إلى أن عمل المرأة يمنحها بعض الصلاحيات التي لا نجدها عند المرأة الماكثة بالبيت مثل المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية ووجود نوع من التسلط لدى بعض النساء العاملات، مما يؤدي إلى تضارب الآراء بين الزوجين وخلق العديد من المشاكل لأن الزوج لا يتقبل هذه السيطرة خاصة إذا تعلق الأمر ببعض القرارات المصيرية في الأسرة، وفي نفس الوقت قد نجد أن المشاكل الأسرية تحدث بسبب الدخل الإضافي للمرأة

[1]-نادية فرحات، مرجع سابق، ص127.

عندما يطلب منها الزوج المشاركة في نفقات الأسرة أو يطلب منها منحه كل راتبها ومن الممكن أن يلقي كل نفقات الأسرة على عاتقها لوحدها، وبسبب هذه المشاكل تذوب المقومات الأساسية التي ترتكز عليها الأسرة المتمثلة في الحب والتفاهم والتشارك وكل القيم المعنوية التي تحمل معنى الزواج ، وتتحول الحياة الزوجية إلى جحيم من المشاكل والصراعات التي لا تنطفيء وربما تتفكك الأسرة ويتشرد الأبناء ويحدث الطلاق الذي هو أبغض الحلال عند المولى عز وجل .

يمكن القول في الأخير أنه من الأسباب التي تحقق التماسك والإستقرار داخل الأسرة من مختلف الجوانب: (الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والنفسية) هو تعديل النظرة القائمة حول الزواج من مفهوم جنسي إلى كونه مشروع اجتماعي، بل هو مشروع أمة الهدف منه تكوين أسرة قوامها: المودة الرحمة، السكينة والتسامح، الأخوة والحوار، التألف... إلخ، وغايتها إعمار الأرض وتحقيق مبدأ الخلافة.

فالرؤية الإسلامية للأسرة تتميز بأنها رؤية متكاملة بدءا من كونها أصل الحياة الاجتماعية الإنسانية التي بدأتمع سيدنا آدم وأمنا حواء، والتي لا يمكن للمجتمع أن يقوم قياما صالحا إلا عليها، وانتظامها يعد مصدرا من مصادر تحقيق الأمن والاستقرار" [1].

فقد كان الإسلام أشد حرصا واهتماما بمقومات نظام الأسرة لاعتبارها نواة تنبثق عنها جميع العلاقات البشرية ولفعاليتها في بناء المجتمع السليم مصداقا لقول النبي " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " وهذا الحديث يؤكد على العلاقة الوطيدة التي تربط الأفراد وتجعل العلاقة بينهم متشابكة من حيث الأدوار والوظائف سواءا كان ذلك داخل المجتمع الصغير (الأسرة) أو داخل المجتمع الكبير .

[1]- كنزة عيشور، مهدي عوارم، "التماسك الأسري.. تعريفه وعوامل تحققه"، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة: أيام 9 و10 أفريل 2013، ص14.

خلاصة:

إن الإحساس بالرضا والطمأنينة والراحة وخلق جو أسري هادئ هي الغاية التي يصبو كلا من الزوجين إلى تحقيقها، فالإستقرار الأسري في معناه العام ليس خلو الحياة الأسرية تماما من المشاكل وإنما هو حالة يصل إليها أفراد الأسرة بعد توفر جملة من الشروط: أهمها الإبتعاد عن الذاتية وقيام كل فرد بواجباته قبل أن يطالب بحقوقه خاصة الزوجة العاملة الأم التي إن لم تجد المساندة الأسرية والدعم اللازم من طرف جميع أفراد الأسرة وحتى من طرف المجتمع فإن ذلك يؤدي لا محالة إلى حدوث خلل داخل الأسرة والمجتمع ككل .

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

تمهيد

-الدراسة الأولى : بعنوان : عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري دراسة ميدانية ببلدية الشمرة ولاية باتنة، أطروحة دكتوراه ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، من إعداد مكاك ليلى ، 2016–2017

- **الدراسة الثانية** : عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية- دراسة ميدانية بجامعة منتوري – قسنطينة – رسالة ماجيستير ، من اعداد الطالبة بن زيان مليكة، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي ، 2017–2018.

الدراسة الثالثة: "سيكلوجية المرأة العاملة" ، كاميليا عبد الفتاح عام 1984

الدراسة الرابعة: "عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري"

هادي رضا مختار التي كانت بمدينة الكويت سنة 1997.

الدراسة الخامسة: "المرأة بين البيت والعمل"

محمد أدم سلامة سنة 1982 في جمهورية مصر العربية

التعقيب عن الدراسات السابقة

تمهيد :

تعتبر الدراسات السابقة تراثا نظريا يمكن الانطلاق منه للوصول إلى نتائج جديدة تخدم البحث العلمي وتكون إجابات على تساؤلات الدراسة المطروحة، فالباحث لابد أن يستعين بكافة البحوث والدراسات التي تناولت نفس الظاهرة التي تم اختيارها من طرف الباحث.

"ويشترط في الدراسات السابقة أن يكون لها موضوعا وهدفا ونتاجا، وأما إذا وجدت فرضيات البحث والعينة والمنهج والأدوات، فالدراسة تصبح أكثر تفصيلا ودقة" وانطلاقا من موضوع الدراسة، هناك العديد من الدراسات السابقة والمشابهة التي أجراها الباحثون سواء التي تناولت أحد متغيرات موضوعنا عمل المرأة أو تلك التي تطرقت لمتغير أثره على الاستقرار الأسري ، لذلك سنتعرض لأهم الدراسات التي تخدم موضوعنا ونتطرق إلى أهم النتائج التي توصلت إليها مع إعطاء وجهات النظر المختلفة حولها،إضافة إلى محاولة نقدها وتقييمها والإشارة إلى أوجه الاستفادة منها.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى : بعنوان : عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري دراسة ميدانية ببلدية الشمرة ولاية باتنة، أطروحة دكتوراه ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، من إعداد مكاك ليلى ، 2016–2017

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: هناك تأثير فعال يقف وراء خروج المرأة للعمل على الإستقرارالأسري في المجتمع الجزائري.

– **الفرضية الفرعية الأولى:** يؤثر عمل المرأة على استقرارها من خلال إحساسها الدائم بالتعب والتقصير في حق نفسها وحق أسرتها.

مؤشرات الفرضية: تتمثل في: – الحجم الساعي للعمل الخارجي–مدى وجود وقت فراغ لدى العاملات–مدى إحساسهن بأنهن يقضين معظم وقتهن في العمل ولا يبقى لهن الوقت للقيام بالأعمال المنزلية–نوع العطل والإجازات الممنوحة في مكان العمل ومدى كفايتها– مدى إحساس العاملات بالتقصير في حق أنفسهن بسبب العمل–مدى توقفهن عن العمل في حالة تحسن المستوى المعيشي للأسرة.

– **الفرضية الفرعية الثانية:** يؤثر عمل المرأة على استقرار زوجها حيث تحس بالتقصير في حقه من خلال: تبادل أطراف الحديث معه، الخروج معه للتنزه، إعداد الطعام الذي يحبه...إلخ.

مؤشرات الفرضية: تتمثل في: –موقف الزوج من عمل المرأة–مديمساعدته لزوجته في القيام بالأعمال المنزلية–مدى تقصير المرأة العاملة في حقه من حيث: – تبادل أطراف الحديث معه– الخروج معه للتنزه–الإعتناء به عند المرض– إعطائه حقوقه كزوج.

– **الفرضية الفرعية الثالثة:** يؤثر عمل المرأة على استقرار الأبناء حيث تحس المرأة العاملة بالتقصير في حقهم من حيث تفكيرها الدائم بهم حتأثناء العمل، وتأمين مكان

مناسب لهم أثناء غيابها عنهم، والإعتناء بهم عند المرض، مراجعة دروسهم وهذا كله في خضم تراكم الأعمال وضيق الوقت.

مؤشرات الفرضية: تتمثل في: -مدى ملاءمة ساعات العمل مع عمر الأبناء-مدى توفر مكان آمن البقائهم أثناء غياب الأم العاملة-مدى كفاية البدائل المتاحة (دور الحضانة لتربيتهم تربية سليمة)-مدى تعرضهم لمشاكل بسبب غياب الأمنمدى تعويضم عن الوقت الضائع في العمل-مدى مساعدة الأزواج الزوجاتهم في رعايتهم-مدى إحساس الأم العاملة بالتقصير في حق أبنائها بسبب العمل خارج المنزل-مدى تعويدهم على القيام ببعض الأعمال بمفردهم.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يؤثر عمل المرأة على تقسيم الأدوار داخل الأسرة حيث أنه بسبب التزام المرأة بعملها الخارجي وغيابها عن المنزل طول اليوم قد يؤدي ذلك إلى حدث نوع من الخلل الوظيفي داخل الأسرة فيقوم الزوج بأعمال المنزل والأبناء كذلك ويحس كل فرد داخل الأسرة أنه يؤدي وظيفة أووظائف ليست من اختصاصه.

مؤشرات الفرضية: تتمثل في: -مدى إحساس المرأة العاملة بالإرهاق والتوتر والضغط والإستغلال المزدوج-مدى مساعدة الأجهزة المنزلية الحديثة على التخفيف من ثقل ازدواجية الدور-مدى إحساس الأم العاملة أنها تؤدي وظائف ليست من اختصاصها-مدى إحساس الزوج أنه يؤدي وظائف ليست من اختصاصه-مدى إحساس الأبناء أنهم يؤدون وظائف ليست من اختصاصهم.

- **الفرضية الفرعية الخامسة:** عمل المرأة يؤدي إلى وقوع خلافات داخل الأسرة حيث أنه بسبب الضغوطات وثقل حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المرأة العاملة المتزوجة والأم وإحساسها المستمر بالتعب الجسدي والضغط النفسي من جهة ومن جهة ثانية قد يحس الزوج أنها مقصرة في حقه وحق الأبناء مما يخلق خلافات بينهما.

مؤشرات الفرضية: تتمثل في: -طبيعة العلاقة بين الزوجين-مدى تلبية الأزواج لرغبات زوجاتهم مدى مشاركتهن في اتخاذ القرارات داخل الأسرة - أسباب الخلافات بينهما.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى تقديم إطار نظري تحليلي لظاهرة عمل المرأة التي لها أبعاد سوسيولوجية ونفسية على اعتبار الأسرة هي أساس التنشئة الاجتماعية السليمة، وأساس التنمية في المجتمع، والمرأة هي محور العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة بلا منازع.

– دراسة ظاهرة عمل المرأة بكل موضوعية للوصول إلى تحليل سوسيولوجي يوضح لنا العلاقة بين عملها واستقرارها الأسري، الإنعكاسات التي خلفتها هذه الظاهرة على المرأة نفسها وعلى أسرتها وعلى النسق الاجتماعي ككل، والتوصل إلى إيجاد البدائل المساعدة على قيامها بالدورين معا دون حدوث خلل في أحدهما خاصة مع وجود اختلاف بين العلماء فيما يخص هذه المسألة بين مؤيد ومعارض.

– الوصول إلى نتائج عن طريق البحث النظري والدراسة الميدانية التي تفيد في إزالة الغموض الذي يحيط بالموضوع محل الدراسة وفي تفسير عمل المرأة ومتغيراته على استقرار الأسرة باعتبارها مجتمع صغير واستقرار المجتمع ككل (تقسيم الأدوار الأسرية، مدى حدوث خلافات داخل الأسرة بسبب عمل المرأة، إحساس المرأة بالتوتر والتعب بسبب ازدواجية الدور، تأثير عملها على العلاقات الاجتماعية والقرابية...إلخ). تقديم بعض الإقتراحات من خلال نتائج الدراسة من أجل إعادة هيكلة السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز الإستقرار الأسري باعتبار الأسرة المستقرة هي التي يمكنها القيام بوظائفها الاجتماعية بشكل صحيح واستقرارها يؤدي إلى استقرار البنيان الاجتماعي ككل.

نتائج الدراسة

1– النتائج العامة:

لقد شملت الدراسة الميدانية عدة جوانب وقدمت تحليلا لبعض المؤشرات الهامة في الدراسة حيث قدمت تحليلا لبعض خصائص العينة المدروسة سواءا بالنسبة للمبحوثات أو بالنسبة لأزواجهن من حيث: (السن، سن الزواج، المستوى الدراسي، الحالة المهنية) وذلك لأن توفر مثل هذه المعلومات يعطي للبحث بعدا علميا ويمكننا من معرفة مدى تأثير

ذلك على بعض جوانب عمل المرأة من حيث دوافعه والعوامل المشجعة عليه، وكذا الصعوبات والمشاكل الناتجة عنه وبالتالي تأثير كل هذا على الإستقرار الأسري للزوج والأبناء والأسرة ككل.

هذا وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج العلمية التي مكنتنا من اختبار مدى صحة الفروض والإجابة على التساؤلات المطروحة وفيما يلي سنعرض أهم هذه النتائج:

1 – 1 الخصائص الاجتماعية للمرأة الجزائرية العاملة:

أهم الخصائص الاجتماعية للمرأة الجزائرية العاملة ما يلي:

أ– التركيب العمري:

يعتبر التركيب العمري والحالة العائلية من الخصائص الأساسية التي تعكس حجم تركز النساء العاملات في مرحلة عمرية معينة، الأمر الذي يساعدنا على وضع تصورات مسبقة حول فاعلية قوة العمل النسوية وبالتالي توجيه عملية التخطيط الاجتماعي والاقتصادي نحو المسار الصحيح، وكذا التخطيط التنمية المجتمع بصورة سليمة، وبما أننا اخترنا العينة من بين النساء العاملات المتزوجات واللواتي لديهن أطفال فإن نسبتهن بلغت 100 % من إجمالي أفراد العينة، وهذا أمر طبيعي لأن العينة المختارة في هذه الدراسة هي في الأصل من بين النساء العاملات المتزوجات واللواتي لديهن أطفال، والنتيجة العامة المستنتجة من ذلك هي أن عمل المرأة لم يضعف من تماسك الأسرة الجزائرية ولم ينقص من استقرارها ولم يكن عامل هدم وتفكك لها إذ أنه لم يؤد إلى الطلاق أو الإنفصال، كما أنه لم يؤثر على الصحة النفسية والجسدية للأبناء وبالتالي لم يؤثر على إحساسهم بالإستقرار.

– اتضح أن (29.41 %) من النساء العاملات يتركزن في الفئة العمرية (من 32 إلى 37)، بينما تبلغ نسبة اللواتي يتراوح أعمارهن (من 26 إلى 31) و(من 38 إلى 43): (25.88 %) و (% 24.70) على التوالي . ويمكننا ربط خروج المرأة للعمل في هذه المرحلة من

العمر بانتهاء مرحلة التحصيل العلمي والرغبة بالحصول على منصب عمل يحقق لها الإستقرار المادي والمركز الاجتماعي، كما أن العاملات في هذه المرحلة يرغبن بالمشاركة في رفع المستوى المعيشي للأسرة . أما بالنسبة للفئة العمرية (من 44 إلى 49) فبلغت نسبة النساء العاملات (11.76 %) وفي هذه المرحلة العمرية تتجاوز المرأة رغبتها في تحقيق ذاتها إلى رغبتها في الراحة والتفرغ لتحقيق مطالب أبناءها الذين كبروا وازدادت طلباتهم.

أما بالنسبة للفئة العمرية الأولى (أقل من الخامسة والعشرين) فإن معدل عمل المرأة ضعيف حيث بلغ (04.70%) من إجمالي النساء العاملات، وهذا راجع إلى كون البنات في هذه المرحلة العمرية يقبلن على الدراسة أكثر من إقبالهن على العمل وطول سنوات الدراسة يحول دون خروج الفتاة للعمل في هذه السن، كما تضعف نسبة النساء العاملات في سن ما بعد الخمسين، وهذا راجع إلى كون النساء في هذه المرحلة يرغبن في الراحة من متاعب العمل معتمدات على دخل أزواجهن وأبنائهن الذين كبروا وأصبح لديهم دخل مستقل .

بالنسبة للأزواج نلاحظ تركز معظمهم في الفئة العمرية (من 38 إلى 43) حيث يمثلون نسبة .(27.84%)

– وكذلك نجد نسبة لا بأس بها بالنسبة للفئتين العمريتين من(32 إلى 37) و(من 44 إلى 49)، حيث كانت النسبة متساوية وبلغت (22.78 %)، وهذا راجع لكون الأزواج في هذه المرحلة يكونون في سن النشاط وهم المسؤولون عن إعالة أسرهم. أما بالنسبة للفئة العمرية من (50 إلى 55) فنلاحظ أن النسبة نوعا ما في تراجع وبلغت (11.39 %) وتنخفض جدا في الفئة العمرية الأخيرة (أكثر من 55 سنة) لتبلغ (0.26 %) وهذا لكون أن أغلب العاملين في هذه الفئة العمرية يميلون للراحة والإحالة على التقاعد أو التقاعد النسبي.

ب- المستوى الدراسي

بالإضافة إلى أن التعليم ينمي قدرات الفرد على الإدراك ويوسع تفكيره وأفقه، فهو يعتبر من أهم الدوافع الكامنة وراء خروج المرأة للعمل، وهذا ما تعبر عنه نسبة (65.88 %) من العاملات اللواتي لديهن مستوى جامعي و(31.76 %) لديهن مستوى ثانوي....

ومن خلال قراءتنا لهذه النسب نستنتج وجود علاقة ارتباط قوية بين التعليم والعمل، إذ كلما ارتقت المرأة في سلم التعليم كلما كانت أكثر رغبة في الخروج للعمل، وكلما كانت فرص العمل المتاحة لها أوسع، والعكس صحيح، فالعمل بالنسبة للمرأة الأمية أو التي لها مستوى تعليمي منخفض من المتغيرات الأساسية التي جعلتها تفكر في تحسين مستواها العلمي، لأن قوانين العمل المعمول بها في الجزائر وفي كافة الدول العربية وحتى الأجنبية أخذت شيئا فشيئا ترفض تشغيل الأميات وتطالب العاملات اللواتي سبق وأن تحصلن على عمل بمحو أميتهن وتحسين مستواهن العلمي لدرجة إمكانية إقالتهن من العمل إن لم يتحقق ذلك.

ج-**الدخل:**

تعتمد أسر النساء العاملات وأزواجهن في دخلها على الأجور والمرتبات التي يدرها العمل عليهم، وهذا ما يؤكد قيمة العمل بالنسبة لهم، ويبقى هذا الدخل مرتبط بمجموعة من المتغيرات لعل أهمها نوع العمل والمستوى التعليمي للعاملات وأزواجهن.

ونلاحظ وجود تقارب كبير بين قيمة دخل العاملات وقيمة دخل أزواجهن.

- المرأة الجزائرية تساهم مساهمة فعالة في مصاريف الأسرة المختلفة حيث صرحت كل العاملات وكل الأزواج بنسبة (100%) أنهن يساهمن في نفقات الأسرة المختلفة، وقد كانت النسبة الغالبة من العاملات والأزواج هي نسبة الذين صرحوا أنهن يساهمن بإرادتهن وبسبب حاجة أسرهن لذلك، غير مجبورات على ذلك ..

ومن خلال التحاور مع المبحوثين والمبحوثات وجدنا أن ذلك راجع لكون المصاريف اليومية والمختلفة للأسرة من أكل وشرب ولباس هي المصاريف التي ترهق كاهل الأسرة وتحتاج للتعاون بين الزوجين لتلبيتها.

وهذا يعني أن المرأة العاملة تساهم في رفع المستوى المعيشي لأسرتها ويبرر لنا خروجها للعمل وتمسكها به الأمر الذي يساعد على ترابط أفراد أسرتها، ويجعلهم أكثر قدرة على مواجهة الصعوبات والأزمات المالية التي تعترض طريق الأسرة .

-كما تبين لنا من خلال هذه الدراسة ومن خلال التحاور الجانبي مع المبحوثات أن أغلبهن يساعدن أسرهن بملغ معين من حين لآخر، وأزواجهن على دراية بذلك ولم يعارضنهن، بل على العكس فقد شجعوهن على ذلك، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على قوة الروابط الأسرية داخل الأسرة الجزائرية من جهة وترسخ قيم الدين الإسلامي الحنيف الذي يحث على البر بالوالدين من جهة أخرى.

2 – 1 ظروف عمل المرأة:

أ-الدوافع الكامنة وراء خروج المرأة للعمل:

أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن الدافع المادي هو المحرك الأساسي لخروج المرأة للعمل خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل الضعيف والمتوسط، فقد بلغت نسبة كبيرة من العاملات اللواتي صرحن أن حاجتهن للمال ورغبتهن في تحقيق الإستقلال المادي ، وهي أهم الأسباب التي دفعتهن للعمل وقد أرجعوا أهم هذه الأسباب إلى: تحقيق مستوى اجتماعي لائق لأبنائهم مستقبلا، العمل يعتبر تأمين ضد ظروف الحياة المتغيرة، التخلص من روتين المنزل وشغل أوقات الفراغ، العمل ينمي القدرات الشخصية لهن ويعطيهن الشعور بالأمان .. إلخ.

ب- العوامل التي تشجع المرأة على العمل:

رغم النظرة التقليدية التي ترى أن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل وتبقى فرصة الإنضمام إلى العمل الخارجي في المرتبة الثانية بعد الواجبات الأسرية إلا أن المجتمعات

العربية عامة والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص إستطاع أن يتجاوز هذه الأعراف والتقاليد، حيث تؤكد استطلاعات الرأي ومعظم الدراسات الحديثة على النظرة الإيجابية التي ينظر بها للمرأة العاملة وللدور الذي تلعبه في الأسرة والمجتمع معا.

وحتى تتمكن هذه الأخيرة من أداء دورها بشكل فعال متجاوزة كل الصعوبات وعلى رأسها الإرهاق النفسي والجسدي الناتج عن ازدواجية الدور الذي يستنزف العمر ويفني الجسد والروح، نعطي أهم العوامل التي خرجنا بها من خلال هذه الدراسة والتحاور مع العاملات والتي تمحورت حول ثلاثة عوامل رئيسية هي: مدى تعاون الزوج وتفهمه لصعوبة الدور الملقى على عاتق المرأة العاملة، مدى تلاؤم ظروف العمل مع الظروف الأسرية للمرأة العاملة، مدى توفر الخدمات والبدائل المساعدة وفيما يلي سنعرض أهم هذه العوامل بالنسبة للعاملات:

-أغلب العاملات أجمعن على أن كل العوامل تشجع عمل المرأة ولا يمكن فصل عامل عن الآخر ، العاملات اللواتي أرجعن أهم عامل يشجع المرأة على العمل إلى العمل بنظام الدوام النصفي للمرأة يشكلن نسبة ضئيلة، لأن ذلك حسب رأيهم يعطي للمرأة العاملة الوقت الكافي للقيام بواجباتها المنزلية ورعاية أبنائها خاصة بالنسبة للعاملات اللواتي مازال أطفالهن صغارا وبحاجة لرعايتهن واهتمامهن.

- العاملات اللواتي صرحن أن توفير دور الحضانة ورياض الأطفال هو أهم عامل يشجع المرأة على العمل تبلغ نسبتهن: (14.11 %)، حيث أن ذلك يجعل المرأة تطمئن على أطفالها وينقص لديها التشتت الفكري الناتج عن مشاكل عملها من جهة، وقلقها على أطفالها من جهة ثانية حيث تصب كل تركيزها في عملها عند الإطمئنان على أطفالها .

ج-الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة:

من خلال الدراسة تبين لنا وجود عوائق تعترض طريق المرأة العاملة لكنها لا تحول بينها وبين عملها إذ أنها تعرقل طريقها لكنها لا تمنعها من ذلك لأنها تمكنت من إيجاد حلول لها بفعل عزمها على تجاوز كل الصعوبات، ومن أهم هذه العوائق هي تخطي تلك

العادات والتقاليد التي تجذرت في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص والتي تحرم المرأة من الإستقلالية التامة عن الرجل وتجعلها دائما تتكل عليه، مهما أعطاها عملها الخارجي من إستقلال وحرية، فهي دائما مجبرة على القيام بدورها التقليدي كأم وزوجة على أكمل وجه حتى لو كانت عاملة خارج المنزل مثلها مثل الرجل، بينما هذا الأخير لا يتحمل مسؤولية المنزل والأبناء معها فيساعدها متى شاء ويرفض ذلك متى أراد.

إن عمل المرأة منحها الشعور بالإطمئنان على مستقبلها ومستقبل أطفالها خاصة في حالات الطلاق أو الترمل، ومنحها كذلك المكانة الاجتماعية ومتن العلاقات القائمة بينها وبين زوجها، فقد أصبحت تقوم على أساس المشاركة بعد أن كانت قائمة على الإتكال والتبعية، ضف إلى ذلك أن العلاقة التي تربط الزوجة العاملة بزوجها مبنية على الحب وليس على المصلحة، فالزوجة العاملة المستقلة ماديا غير مجبورة على العيش مع زوج فقدت حبها له، لأنها ستعيش معززة مكرمة إذا انفصلت عنه عكس الزوجة غير العاملة التي ربما تضطر للعيش مع زوج لا يربطها به سوى السقف المشترك بينهما .

ولكن كل هذا لا ينفي أن عمل المرأة قد جلب لها بعض المشاكل خاصة فيما يخص الإرهاق النفسي والجسدي وتعدد الأدوار، والتشتت الفكري الناتج عن عدم الإطمئنان على الأبناء، ضف إلى ذلك المشاكل الناتجة عن كيفية التصرف في دخلها، والمشاكل الناتجة عن غيرة الزوج بسبب اختلاطها بزملائها في العمل، حيث يرى أن زوجته ملك له وحده ومجرد كلامها مع رجال آخرين يعتبره تعدي على حق من حقوقه، ناهيك عن خوفه المستمر من فقدان هيبته وسيطرته عليها بفضل السلطة التي منحها لها عملها الخارجي، وهذا ما يجعله يعمل على تجريدها من هذه السلطة مما يولد صراع دائم بينهما.

2- النتائج حسب الفرضيات

لقد بنيت الدراسة على أساس افتراض عدة فروض مستقاة من الواقع العملي للمرأة الجزائرية العاملة، وبعد القيام بعملية البحث الميداني من خلال أدوات البحث الاجتماعي المختلفة توصلنا إلى الكشف عن صحة هذه الفروض من عدمها وكان ذلك كالآتي:

- إن خروج المرأة للعمل رغم ثقل الدور الملقى على عاتقها وإحساسها المستمر بالتعب لم يؤثر على استقرارها داخل أسرتها، بل على العكس فقد حقق لها الأمن والاستقلال الاقتصادي، كما حقق لها إشباعات نفسية واجتماعية مرضية من خلال ارتقاء دورها ومكانتها ومشاركتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة .

- إن خروج المرأة للعمل لم يؤثر على الإستقرار الأسري لزوجها رغم اعترافها بأنها مقصرة نوعا ما في آداء واجباتها تجاهه بسبب عملها، حيث أقر معظم الأزواج أنهم لا يشعرون بتأثير هذا التقصير إن وجد على استقرارهم داخل الأسرة، بل على العكس فعمل المرأة أدى إلى خلق جو أسري مبني على التكامل والتشارك في تحمل مسؤولية الأسرة والأبناء ليس فقط من الناحية المادية بل من الناحية الروحية أيضا . -لم يؤثر عمل المرأة على الإستقرار الأسري للأبناء، بل على عكس ذلك فقد ساعد على تماسك الأسرة ورفع من كفاءتها في أداء عملية التنشئة الاجتماعية، وساعد على استقرارهم النفسي والاجتماعي وعمل على زيادة نضجهم العاطفي والعقلي .

-لم يؤثر عمل المرأة على تقسيم الأدوار داخل الأسرة، ولم يؤد إلى إحساس أفرادها أنهم يؤدون وظائف ليست من اختصاصهم، وهذا رغم توزع المرأة بين أدوار متعددة ومتنوعة يحتاج كل دور منها إلى جهد عضلي وفكري كبير، الأمر الذي أدى لدى كثير من السيدات إلى ما يسمى ب "صراع الأدوار".

- إن خروج المرأة للعمل لم يؤد إلى وقوع خلافات داخل الأسرة، ولم يعمل على زيادة هذه الخلافات بين الزوجين، بل على العكس فقد أدى إلى تحول القيم السائدة داخل الأسرة التي كانت تجعل المرأة دائما تابعة للرجل مما يعطيه الحق في السيطرة والتسلط،

وأصبحت هذه العلاقات قائمة على التفاهم والمحبة مماساعدهم على فهم بعضهم البعض وزاد من درجة استقرار حياتهما معا .

الدراسة الثانية : عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية– دراسة ميدانية بجامعة منتوري – قسنطينة – رسالة ماجيستير ، من اعداد الطالبة بن زيان مليكة، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي ، 2017–2018.

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة : خروج المرأة للعمل يؤثر على المستوى المعيشي للأسرة وعلى تفاعلها الديناميكي

الفرضيات الإجرائية:

1–خروج الزوجة للعمل له علاقة بمشاركة زوجها لها في أعمال المنزل.

2–خروج الزوجة للعمل له علاقة بمشاركة زوجها لها في تربية الأطفال.

3–خروج الزوجة للعمل له علاقة بتحسين المستوى المعيشي للأسرة.

4–خروج الزوجة للعمل يؤدي إلى المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية.

– أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تكمن فيما يلي:

– قد تفيد هذه الدراسة في إثراء المكتبة العلمية كدراسة سابقة لدراسات لاحقة في نفس الموضوع.

– قد تفيد الزوجة العاملة في التعرف على مشاكلها الأسرية المختلفة التي نجمت عن خروجها للعمل وكيفية علاجها، لكون النتائج التي تترتب عن هذه المشاكل لا تنعكس على الزوجة وحدها بل على زوجها وأطفالها ونظام بيئتها ككل أي تنعكس على الاستقرار العائلي، وإذن هذه الدراسة ربما تفيد المسؤولين في البلاد للتعرف على أنواع المشكلات التي تعاني منها الزوجة العاملة ومساعدتها والتكفل بمشاكلها، كأخذ بعين الاعتبار مثلا، إعادة توزيع ساعات العمل على النساء بشكل يترك لهن أكثر وقت للقيام بعملهن المنزلي

والاعتناء بأسرهن (الواجبات الزوجية والأمومة)، بالإضافة إلى حفظ صحتهن النفسية والجسمية.

– أهداف البحث:

إن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الدراسة هي:

– الوقوف على نوعية العلاقات القائمة بين أفراد أسرة الزوجة العاملة الجزائرية، وما مدى مساهمة الزوجة الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أسرتها الاقتصادي من خلال راتبها الشهري.

– محاولة اقتراح حلول مناسبة لمشاكل الزوجة العاملة الأسرية، حتى تتمكن هذه الأخيرة من أداء دورها الأساسي وهو الأسري، والمساهمة بجدية وإيجابية لصالح مجتمعها من خلال أداء عملها الخارجي مما يساعد على الرضى عن نفسها.

نتائج الدراسة :

توصلت الباحثة الى هذه النتائج التي هي في عمومها تكشف لنا أمور هامة تخص عمل الزوجة و مدى تأثير العلاقات الأسرية بهذا العمل و ذلك من عدة أوجه : من جهة عمل الزوجة أحدث انهيار و لو نسبي في تقسيم العمل داخل المنزل ، حيث أن الخط التقليدي الذي كان يميز أعمال الرجال و أعمال النساء في المنزل أصبح اقل وضوحا عن ذي قبل ، حيث أن عمل الزوجة في المنزل أصبح يشارك فيه الزوج، و إذا تمسك الرجل بالمعايير القديمة لتقسيم العمل فإن ذلك يؤدي إلى شجار و متاعب مستمرة بينهما لأن الزوجة و نظرا لكون التغيير الذي حدث في المجتمع أجبرها على أن تخرج بعيدا عن فضاء المنزل لتعمل و تتقاضى أجرا مساهمة منها في تحمل أعباء السرة جنبا لجنب مع زوجها ، هذا التغيير الذي دفع بها لن نفعل ذلك بالإضافة إلى القيام بكل الأدوار التقليدية (السرية) التي كانت تقوم بها فإن على الرجل (الزوج) هو الآخر أن يتحمل معها و لو جزءا من هذه المسؤولية داخل المنزل ليخفف عنها و لو بالجزء اليسير كل هذه المتاعب ، و مع ذلك فمن خلال بحثنا هذا تبين لنا أن مسؤولية الزوجة العاملة داخل أسرتها و

خاصة فيما يخص الشغال المنزلية لم تتناقص كثيرا رغم المساعدة التي تتلقاها من طرف زوجها حيث أن مساعدة زوجها لها كانت مقرونة بوقت الفراغ الذي يتوفر لديه بالإضافة لكون أغلبية أزواج هؤلاء العاملات يفضلون أعمال منزلية و يقومون بها دون القيام بأخرى ، و هذا راجع للخلفية التقليدية حيث بعض الأعمال لا يمكن أن يقوم بها الزوج رغم التغير الذي حدث في الأسرة بفعل التطور الإجتماعي و بالتالي قد تبين لنا أن الزوجة العاملة ما زالت تحمل مسؤولية إدارة المنزل إلى جانب تحمل مسؤولية الوظيفة ، كما أنها تقوم بالإشراف على رعاية الأطفال و مراقبة سلوكهم رغم مساعدة الزوج لها في ذلك ، فلقد اتضح لنا من خلال النتائج أن الزوج يلعب دورا في تربية أطفاله و بالتالي هناك خروج عن مفهوم دور الزوج التقليدي ، الذي يترك أمر تربية أطفاله لأمهم فقط ، فنتيجة لتعدد أدوار الزوجة العاملة أصبح الزوج هو الآخر له الدور في تربية أطفاله و الإعتناء بهم ، و هذا يعني ازدياد التعاون بين الزوجين في تربية أبنائها و منه بين نتائج بحثنا هذا لاحظنا تمسك الزوجة العاملة بعملها، و لأجل التوفيق بين عملها الخارجي و الأعباء السرية تلجأ الزوجات العاملات إلى وسائل متعددة ، و قد تبين أن غالبية الزوجات العاملات يلجأن إلى تنظيم الوقت بدقة و استخدام الأدوات المنزلية الحديثة، حيث أن معظم الزوجات العاملات ينظرن إلى هذه الأدوات باعتبارها عاملا رئيسيا يمكنهن من التوفيق بين العمل و رعاية السرة ، إلا أن هذه الوسائل ما زالت غير متوفرة في أغلبية بيوت هؤلاء الزوجات العاملات هذا بسبب ارتفاع أسعارها و انخفاض المستوى الاقتصادي لأسرة العاملة.

و من جهة ثالثة لقد تبين أن دور الزوجة العاملة اصبح أكثر إيجابية من الناحية الاقتصادية حيث نقصت حالات انفراد الرجل بسلطة اتخاذ القرار النهائي و تميل إلى أن تكون متساوية بين الزوجة العاملة و زوجها ، و هكذا يمكن أن نقول أن عمل المرأة أدى إلى مراجعة لدورها التقليدي في ما يخص استشارتها في أمور أسرتها و توسع هذا الدور إلى مرحلة أخذ القرار في هذه الأمور مساواة مع زوجها ، فنظرا لكونها تعمل و تتقاضى

أجرا و تساهم في التخفيف من أعباء الزوج الأسرية بالإضافة إلى نظرة المرأة العاملة للحياة و اتساع مدركاتها بحكم الخبرة و الواقع ، هذا كله يساعدها على المشاركة في سلطة اتخاذ القرار وحتى التوفيق إلى حد بعيد في اتخاذ القرار الملائم.

و من جهة رابعة إن عمل الزوجة خارج فضاء بيتها في أغلب الحالات كان سبب الاحتياج المادي لأسرتها، فلقد اتضح لنا من خلال بحثنا هذا أن الزوجات العاملات حافزهن الأساسي للخروج للعمل هو الحصول على أجر حتى يتمكن من المساهمة الإيجابية في النفقات المعيشية الأسرية ، و لقد كان هذا الدافع واضحا إلى حد بعيد بالمقارنة مع الدوافع الأخرى و التي من بينها تحقيق طموح شخصي ، هذا الدافع الأخير يعد من دوافع الزوجة التي حصلت على التعليم العالي لأن التعليم في حد ذاته لا يحقق الحصول على عمل فقط بل إنه وسيلة لتحقيق هدف أو طموح شخصي للزوجة التي تعمل خارجا ، مع العلم أن تأييد الدافع المادي لدى الزوجة العاملة لم يأتي من الفراغ بل نتيجة للظروف المعيشية المنخفضة لأسرتها و سعيا منها للرفع منها، و إن هذا الهدف يعد شرعيا و حاجة إنسانية أساسية لدى كل فرد و بالفعل أن هذا العمل الذي سعت إليه الزوجة العاملة قد حقق لها هدفها و أهم ميزة له هو ارتفاع متوسط دخل السرة و بالتالي ارتفاع مستواها المعيشي .

و معنى هذا أن الزوجة العاملة قد وجدت الفرصة الملائمة لأنها استطاعت أن ترفع من مستوى طموحها بحيث يمكنها أن تحي في مستوى أرقى هي أسرتها من ذلك الذي عاشته من سابقاتها في الأجيال السابقة و ذلك بفضل تخطيطها لحياتها و حياة أسرتها و تنظيمها لطرق معيشتهما

الدراسة الثالثة: "سيكلوجية المرأة العاملة"

من أهم وأقدم الدراسات التي تناولت موضوع خروج المرأة للعمل الدراسة التي قامت بها كاميليا عبد الفتاح عام 1984.

أهداف الدراسة:

كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو الوقوف عن الدوافع الحقيقية وراء خروج المرأة العربية للعمل ومعرفة نتائج وأثار هذا العمل على نفسها وأسرتها.

وقد تضمنت المحاور التالية:

1-هل الإشباعات التي تحققها المرأة العاملة عن طريق العمل هي: الإشباعات النفسية والاجتماعية والاقتصادية؟

2-هل هناك تغير في موقف المرأة بفعل العمل نحو الزوج والأبناء وما نظرة الرجل إلى هذا العمل؟

منهج الدراسة: إستخدمت الباحثة المنهج التجريبي بواسطة مجموعة تجريبية من العاملات ومجموعة ضابطة من غير العاملات باستخدام الإستمارة، وذلك لمعرفة أثر خروج المرأة للعمل على الأطفال ومدى استجابة المجتمع لاشتغال المرأة.

العينة: استخدمت الباحثة العينة العشوائية الطبقية على أساس وجود فئات مختلفة من العاملات في مستويات مختلفة مع دراسة بعض الحالات .

أدوات جمع البيانات: إعتمدت الباحثة على الإستمارة كأداة مناسبة لجمع البيانات .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن أهم دوافع خروج المرأة للعمل مايلي:

1- المرأة كحقيقة واقعة دخلت ميدان العمل الذي حقق لها إشباعات نفسية واجتماعية تتعلق بالإحساس بالأهمية والمسؤولية وتأكيد الذات، وشغل أوقات الفراغ.

2- عمل المرأة حقق لها الإستقلال الاقتصادي ضد التهديدات الواقعية والمتوهمة، والتي تثير في نفسها الخوف على مستقبلها ومستقبل أولادها، كما أن الأمن الاقتصادي يخفف من إحساسها بالتبعية للرجل فضلا عما تشعر به نتيجة لعملها واستقلالها ماديا من شعور بالقيمة والمكانة الاجتماعية.

3- إن اشتغال المرأة قد كان بسبب التغير القيمي الذي تعرفه المجتمعات نتيجة لتأثره بالثقافة الغربية من جهة، والتصنيع من جهة أخرى، وبالفلسفة الإشتراكية من ناحية ثالثة .

4- إن خروج المرأة للعمل ارتبط بوضوح بفكرة التكامل الأسري، إذ أن الرجل قد حقق نتيجة عمل المرأة قدرا كبيرا من التحرر من الأعباء والمسؤوليات المختلفة التي كانت بحكم الوضع التقليدي تلقى على عاتقه.

5- إن العمل الخارجي قد حقق للمرأة وللأسرة ككل الراحة النفسية والإطمئنان على مستقبل الأبناء وساهم في زيادة دخل الأسرة ورفع مستواها الاقتصادي، لذلك نجد معظم النساء العاملات يفضلن العمل الخارجي على عمل البيت المرهق.

6- وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة صورة إيجابية للمرأة في مجتمع العمل، وذلك من خلال إثباتها القدرتها على تحمل المسؤولية والإستعداد للتضحية من أجل العمل، كما أكدت هذه الدراسة على أن عملالمرأة يساعد على الإستقرار النفسي والنضج الإنفعالي للأطفال، كما أنها تقبل على أبناءها بشوق أكثر من المرأة الماكثة بالبيت رغم ضيق الوقت في بسبب غيابها عنهم طول اليوم تحاول تعويضهم عن الوقت الذي قضته في العمل بعيدا عنهم، زيادة على أنها من جهة أخرى تربط أبناءها بالواقع العملي وتشجعهم على الدراسة والعمل بأجر منذ الصغر لتحقيق الإستقلال الاقتصادي.

الدراسة الرابعة: "عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري"

دراسة قام بها الباحث هادي رضا مختار التي كانت بمدينة الكويت سنة 1997، والتي تتمحور حول صراع الأدوار لدى المرأة العاملة وأثر ذلك عل استقرار المرأة والأسرة ككل.

فرضيات البحث:

حددت فرضيات البحث على النحو التالي: فرضية رئيسية يطرح فيها الباحث مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع كما يلي:

إن عمل المرأة المتزوجة خارج المنزل مرتبط بعدة عوامل مختلفة لها علاقة بالخلفية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة قد تؤدي إلى خلق صراع في الأدوار مما يؤثر سلبا على استقرارها الأسري.

وانطلاقا من هذه الفرضية وضع الباحث عدة فرضيات فرعية تتعلق بإبراز العلاقة بين العوامل المختلفة (إيجابية كانت أم سلبية والإستقرار الأسري أو عدمه.

عينة البحث:

اختار الباحث عينة عشوائية تتكون من 468 عاملة كويتية من مختلف وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى القطاع الخاص المتمثل في الشركات والبنوك وقد استخدم في الخيارات الإحصائية متغيرات مستقلة خاصة بعمل المرأة مثل: (المحافظة التي تقيم فيها المرأة العاملة، وعمر العاملة، عمر العاملة عند الزواج، عدد سنوات الزواج، عدد الأبناء، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للعاملة، فارق السن بين العاملة وزوجها، وجود خادمة في المنزل) ومتغير تابع وهو عدم الإستقرار الأسري.

منهج الدراسة:

إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لوصف الظاهرة المدروسة وتحليل البيانات حيث أراد الباحث أن يحلل الأثر الذي يتركه عمل المرأة على الإستقرار الأسري.

الأساليب الإحصائية المعتمدة:

القياس العلاقة بين مختلف المتغيرات المدروسة ومدى تأثيرها على الإستقرار الأسري (سواءا بالسلب أو بالإيجاب) إعتمد الباحث على مقياس ليكرت من واحد إلى خمسة.

نتائج الدراسة:

كان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

1- المستوى التعليمي للمرأة العاملة والمستوى التعليمي لزوجها وعدد الأبناء من أهم العوامل المؤثرة في الإستقرار الأسري.

2-كلما زاد المستوى التعليمي للزوج تضاعف وعيه بالدور المزدوج لزوجته العاملة.

3- إن كثرة عدد الأبناء يعني زيادة حجم المهام الملقاة على عاتق المرأة مما يعني التأثير سلبا على استقرار الأسرة.

4- أما بقية المتغيرات التي درسها الباحث مثل: (عمر الزوجة عند الزواج، عمر الزوج عند الزواج، دخل الزوجة، عدد سنوات الزواج... إلخ) فقد توصل إلى أنها ليس لها أي تأثير يذكر في عدم الإستقرار الأسري.

الدراسة الخامسة: "المرأة بين البيت والعمل"

هي دراسة نفسية واجتماعية عن المرأة العاملة وكيفية تصورها لدورها الاجتماعي قام بها الباحث محمد أدم سلامة سنة 1982 في جمهورية مصر العربية .

فروض الدراسة:

توصلت الدراسة إلى الفروض التالية:

1-توجد علاقة بين أداء الأدوار لمختلف الفئات العمرية المدروسة عند النساء العاملات ومختلف المتغيرات المدروسة.

2-يتأثر صراع الأدوار عند النساء العاملات سلبا وإيجابا بمستوى التعليم.

3-يؤثر سن المرأة في قدرتها على مواجهة صراع الأدوار والقدرة على حل المشاكل الناتجة عن هذا الصراع.

عينة الدراسة:

شملت هذه الدراسة عينة تتكون من 124 زوجة عاملة تتراوح أعمارهن بين 20 و35 سنة لهن مستوى تعليمي مختلف، وطبق الباحث عدة اختبارات لقياس صراع الأدوار وبعض السمات الشخصية مثل: اختبار الثقة بالنفس.

نتائج الدراسة: توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- الدور المزدوج يسبب معاناة للمرأة العاملة بغض النظر عن سنها أو مستواها التعليمي، ويؤثر على علاقتها تجاه زوجها وأطفالها.

2-رغم الصراع في الأدوار إلا أنه يتشكل لدى المرأة العاملة شعور إيجابي يختفي معه الشعور بالذنب والإحساس بوجود الصعوبات في أداء هذه الأدوار.

8- منهج الدراسة : المنهج الوصفي

تهتم هذه الدراسة بدراسة الظواهر وتحليلها والتعمق فيها لمعرفة الارتباطات الداخلية والخارجية بينها وبين متغيرات أخرى، وعلى وجه الدقة تم استخدام المنهج الوصفي حيث يتم من خلاله معرفة التفاعل بين المتغيرات المعروضة في تساؤلات الدراسة والوقوف على أهم الآثار الأسرية والاجتماعية لعمل المرأة البيداغوجي والاجتماعي خارج البيت لدى عينة من النساء العاملات (قطاع التعليم) بولاية الجلفة و قد تّم اختيار المتغيرات الوسطية بعد الاطلاع على الدراسات السابقة .

ويعتبر المنهج الوصفي هو المنهج الأكثر شيوعا وانتشارا واستخداما في الدراسات التربوية والنفسية بصفة خاصة والاجتماعية بصفة عامة، ويركز على ما هو كائن في وصفه للظاهرة موضوع البحث، ويعبر عن جمع البيانات بنوعيها الكمية والكيفية حول الظاهرة محل الدراسة من أجل تحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج لمعرفة طبيعتها وخصائصها وتحديد العلاقات بين عناصرها و بينها وبين الظواهر الأخرى وصولا إلى تعميمها.

-تعقيب عام على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة حسب التسلسل الزمني والتي استفدنا منها كل حسب الموضوع الذي تناولته الدراسة، كان لزاما علينا توضيح جوانب الاستفادة من هذه الدراسات ولو بشكل موجز حيث استفدنا من الدراسة الأولى التي قامت بها الطالبة مكاك ليلى 2016–2017 حول عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري فمن خلال هذه الدراسة تعرفنا على أهم المؤشرات التي تدل على التأثير الذي يحدثه عمل المرأة على الاستقرار الاسري بالمجتمع الجزائري كذلك من خلال النتيجة التي توصلت إليها أنه يؤثر عمل المرأة على استقرارها من خلال إحساسها الدائم بالتعب والتقصير في حق نفسها وحق أسرتها و يؤثر عمل المرأة على استقرار زوجها حيث تحس بالتقصير في حقه و على استقرار الأبناء .

أما جوانب الاستفادة من الدراسة الثانية للطالبة بن زيان مليكة حول عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية والتي من خلالها استطعنا أن نجيب على بعض التساؤلات والوصول الى نتائج : الوقوف على نوعية العلاقات القائمة بين أفراد أسرة الزوجة العاملة الجزائرية، وما مدى مساهمة الزوجة الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أسرتها الاقتصادي من خلال راتبها الشهري.

– محاولة اقتراح حلول مناسبة لمشاكل الزوجة العاملة الأسرية، حتى تتمكن هذه الأخيرة من أداء دورها الأساسي وهو الأسري، والمساهمة بجدية وإيجابية لصالح مجتمعها من خلال أداء عملها الخارجي مما يساعد على الرضى عن نفسها

حيث أكد من خلال الدراسة أن خروج المرأة للعمل يؤثر على المستوى المعيشي للأسرة وعلى تفاعلها الديناميكي.

بناءا على نتائج الدراسات السابقة توصلنا إلى مجموعة من التوصيات نلخصها فيما يلي :

-نسبة كبيرة من الأمهات العاملات يعتمدن على أهلهن وأهل أزواجهن في رعاية الأبناء أثناء تواجدهن بالعمل، وذلك يعني شبه غياب المؤسسات الاجتماعية التي تعتني بالأبناء وعجزها إن وجدت على تقديم خدمات تربوية ذات مستوى لائق بالطفل ويرضي الوالدين، لذا نوصي بتوفير وتعميم مثل هذه المؤسسات بأسعار معقولة تتناسب مع دخل الأبوين (رياض الأطفال، دور الحضانة، نواد، فضاءات للعب) ويا حبذا لو توفرت مثل هذه المؤسسات داخل مكان العمل وبأسعار رمزية لكي تتمكن الأم العاملة من ملاحظة طفلها والإطمئنان عليه خلال فترات الراحة، مما يجعلها أكثر تنظيما لحياتها الأسرية وأكثر ارتياحا واستقرارا، وبالتالي تؤد عملها الخارجي على أحسن صورة .

-تبين من خلال الدراسات أن كل السيدات العاملات يساهمن مساهمة فعالة في الإنفاق على الأسرة، وعلى ضمان تنشئة اجتماعية سليمة للأبناء وبالتالي يبتعدون على كل أنواع الإنحرافات حيث أن الفقر والحاجة من بين الأسباب التي تؤدي بشكل أو بآخر إلى التفكك والإنحلال .

- كما أظهرت نتائج الدراسات السابقة أن الدافع المادي هو أهم عامل يقف وراء خروج المرأة للعمل، وهنا توصي الدراسة بتعزيز عمل المرأة والتأكيد على ضرورته وأهميته في تحقيق الإستقرار الأسري، وذلك بفتح جميع مجالات العمل أمامها وتقديم التسهيلات القانونية والإدارية لها وتوفير مؤسسات الرعاية التي تساعدها على التوفيق في مهامها النبيلة لأنها أثبتت قدرتها على ذلك مثلها مثل الرجل فقد اقتحمت مىادىن كثيرة كانت حكرا على الرجال فقط. والعمل على تطوير مهاراتها وقدراتها من خلال برمجة أيام تكوينية وتدريبية مستمرة لرفع كفاءتها في العمل .

– تبين من خلال الدراسة أن أغلب العاملات وأزواجهن اشتكوا من طول ساعات العمل وعدم كفاية الإجازات والعطل الممنوحة في العمل مقارنة مع واجباتهن الأسرية، لذلك توصي الدراسة بوضع قوانين تسمح بالعمل بالدوام النصفي للمرأة والحصول على إجازات طويلة خلال فترة الحمل والإرضاع لكي يتسنى لها رعاية أطفالها من جهة والحفاظ على عملها من جهة أخرى، وهذا لم تؤكده فقط نتائج هذه الدراسة بل أثبتت دراسات أخرى كذلك أنه من أهم العوامل المشجعة على عمل المرأة .

– إن مرونة ظروف العمل ومدى تناسبها مع ظروف المرأة العاملة هي أهم معيار لقياس مدى ارتياحها واستقرارها لذلك فمثلما خرجت الدراسة بعوامل مشجعة على عمل المرأة والتي سبق ذكرها هناك أيضا صعوبات عديدة تعترض طريق المرأة العاملة والتي تنقسم إلى نوعين: صعوبات ذاتية وصعوبات اجتماعية ولا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض لأن الصعوبات الذاتية نابعة من ترسخ القيم الاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري تحديدا، والتي تعزز الدور التقليدي للمرأة كأم وزوجة وتجعلها تابعة للرجل حتى لوكانت عاملة .

ومن هنا نوصي من خلال نتائج الدراسات السابقة إلى التأكيد على الدور البالغ لوسائل الإعلام والحملات التوعوية التي تبرز دور المرأة عامة والمرأة العاملة الأم على وجه الخصوص في تكوين أجيال الغد من جهة وفي عمليات البناء والتنمية من جهة أخرى، والتأكيد على القيمة المعنوية للعمل وآثاره الإيجابية في تكوين وتقوية شخصية المرأة قبل التأكيد على قيمتة المادية، ومدى تأثير ذلك على الإستقرار الأسري وتنشئة الأبناء، أما الصعوبات الاجتماعية فتتمثل كما سبق وأن ذكرنا في الإحساس الدائم للمرأة بالتعب نتيجة توزعها بين عدة أدوار يتطلب كل دور منها جهدا عضليا وفكريا لا يستهان به، ناهيك عن إحساسها المستمر بالتقصير في حق أفراد أسرتها وعلى رأسهم الأبناء، وهنا نقترح توفير بعض البدائل الضرورية التي تكمل عمل المرأة مثل: (مؤسسات الرعاية الاجتماعية

للأبناء، توفير مطاعم تقدم وجبات بأسعار معقولة وتتناسب مع دخل الأسرة حبذا لو يكون ذلك في مكان عمل المرأة، توفير المساندة والدعم النفسي للمرأة داخل الأسرة خاصة من طرف الزوج وضرورة تحرره من القيم والأحكام الاجتماعية التي تعيق عمل المرأة... إلخ.

– هدفت هذه الدراسة الدراسة الثالثة لمعرفة إلى إبراز الدور والمكانة التي أصبحت تحتلها المرأة العاملة و الوقوف عن الدوافع الحقيقية وراء خروج المرأة العربية للعمل ومعرفة نتائج وأثار هذا العمل على نفسها وأسرتها ، ومحاولة الكشف عن أهمية بناء شخصيتها.

وتشترك دراستنا مع دراسة الباحثة من حيث الإجراءات المنهجية حيث يندرج كلاهما ضمن الدراسات الوصفية وكذا من ناحية الأداة المستخدمة المتمثلة في الاستمارة بالمقابلة لتحليل البيانات وتختلف من ناحية الإطار التطبيقي .

وهناك تشابه بين الدراسة التي قمت بها و الدراسات السابقة من حيث عنوان الدراسة (الموضوع) و المنهج و الذي يتمثل في المنهج الوصفي ، كما أنه يوجد تشابه بين هذه الدراسة و الدراستين السابقتين من حيث المضمون المدروس ألا وهو عمل المرأة وكيف يؤثر خروجا الى العمل على أسرتها، كما تتشابه معهما من حيث البيئة (الرسائل و المضامين الموجهة إلى الجمهور الجزائري) ، حيث تركز الدراسة الحالية على الاستقرار الأسري والأثر الذي ينجم من عمل المرأة على عائلتها ، كما أنها تختلف مع هذه الدراسة من حيث الإطار الزمني لأن هذه الدراسة تعتبر دراسة حديثة ومن بين الدراسات التي تعالج الاستقرار الأسري في الوقت الراهن ، في حين تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة الأولى من حيث عنوان الدراسة و تتشابه معها في المضمون ومنهج المتبع هو الآخر المنهج الوصفي ، أما فيما يخص المضمون تناولت الدراسات السابقة واقع أثر عمل المرأة الجزائرية على الاستقرار الأسري وهذا ما تناولته و ما جاء في دراستي الحالية .

وفي كل الأحوال لا يمكن نكران مدى الاستفادة من الدراسات السابقة في تقديم هذا الإنجاز العلمي المتواضع خاصة فيما يتعلق بالجانب المنهجي.

– نتائج الدراسة (الفرضية)

الاجابة على الفرضيات من خلال تحليل النتائج الدراسات السابقة

نجد بأن الفرض الأول القائل:

يؤثر عمل المرأة على استقرارها من خلال إحساسها الدائم بالتعب والتقصير في حق نفسها وحق أسرتها.

الفرضية قد تحققت بناءا على نتائج الدراسة التي قامت بها الباحثة مكاك ليلى ، عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري دراسة ميدانية ببلدية الشمرة ولاية باتنة، أطروحة دكتوراه ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2016–2017

أما الفرضية الثانية: **يؤثر عمل المرأة على استقرار زوجها حيث تحس بالتقصير في حقه من خلال: تبادل أطراف الحديث معه، الخروج معه للتنزه، إعداد الطعام الذي يحبه..إلخ.**

الفرضية تحققت بناءا على نتائج الدراسة التي قامت بها الطالبة الطالبة بن زيان مليكة عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية– دراسة ميدانية بجامعة منتوري – قسنطينة – رسالة ماجيستير ، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي ، 2017–2018.

– قد تفيد الزوجة العاملة في التعرف على مشاكلها الأسرية المختلفة التي نجمت عن خروجها للعمل وكيفية علاجها، لكون النتائج التي تترتب عن هذه المشاكل لا تنعكس على الزوجة وحدها بل على زوجها وأطفالها ونظام بيئتها ككل أي تنعكس على الاستقرار العائلي، وإذن هذه الدراسة ربما تفيد المسؤولين في البلاد للتعرف على أنواع المشكلات التي تعاني منها الزوجة العاملة ومساعدتها والتكفل بمشاكلها، كأخذ بعين الاعتبار مثلا، إعادة توزيع ساعات العمل على النساء بشكل يترك لهن أكثر وقت للقيام بعملهن المنزلي والاعتناء بأسرهن (الواجبات الزوجية والأمومة)، بالإضافة إلى حفظ صحتهن النفسية والجسمية.

الخاتمة

خاتمة :

إن العمل الخارجي بقدر ما أعطى للمرأة العاملة الكثير بقدر ما أخذ منها الكثير أيضا، خاصة فيما يتعلق بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها داخل المنزل وخارجه، والتعب النفسي قبل الجسدي الذي أنهك العاملات وأخذ منهن راحة بالهن وسرق منهن الإحساس بالطمأنينة والاستقرار، لكن ذلك يبقى أمر نسبي يختلف من امرأة إلى أخرى ومن أسرة إلى أخرى باختلاف الظروف المحيطة بالمرأة العاملة ومدى مرونتها خاصة فيما يتعلق بتوفير الدعم الأسري اللازم من طرف الأسرة بصفة عامة والزوج بصفة خاصة .

لعل ظاهرة خروج المرأة للعمل هي من أكثر الظواهر التي ارتبطت بعمليات التغير الاقتصادي والثقافي في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، وقد خلفت تحولا كبيرا في حياة وشخصية المرأة العاملة، التي رغم تحملها مشاق العمل الخارجي مثلها مثل الرجل مازالت وحدها المسؤولة عن المنزل والزوج والأبناء، وعليها أن تتحمل أيضا القيام بواجبات الضيافة والكرم والولائم والمناسبات الاجتماعية، وليس هذا فحسب بل تتحمل مهاجمة المجتمع لها، ووصفها بالأنانية وحب المال والسيطرة، وإهمال الزوج والأبناء في سبيل ذلك مما يسبب لها ضغوطات نفسية وجسدية قاسية جدا .

لذلك فإن ظاهرة خروج المرأة إلى ميدان العمل ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى دراسات معمقة ولا يمكننا أن ندرسها بمعزل عن عالمها الخارجي الذي تنتمي إليه (الأسرة والمجتمع)، فلا بد من دراسة الأدوار والوظائف المختلفة للمرأة كأم وزوجة داخل الأسرة والمجتمع معا، إذ أنها باقتحامها مجال العمل الخارجي تحملت مشاق دورين يتطلب كل واحد منهما جهد عضلي وفكري كبير، وصعوبة تأدية الدورين طرحت سلسلة من التساؤلات وأسالت الكثير من الحبر وكثرت الدراسات الميدانية في هذا المجال باعتبارها

نصف المجتمع ومحور الحياة الاجتماعية بلا منازع، في المشرف الرئيسي على كل شؤون أسرتها وهي الوحيدة التي تجعلها متماسكة ومستقرة.

وإذا كنا بحكم طبيعة الموضوع قد سلطنا الضوء على والمرأة الأم بصفة خاصة فإن هذا لا ينفي ضرورة تكثيف الجهود والتنسيق بين مختلف مؤسسات المجتمع ونظمه، مع توفر جملة من الشروط أهمها: توفير الدعم الأسري خاصة من طرف الزوج ومساعدته لها داخل الأسرة وخارجها زيادة على توفير مجموعة من البدائل المكملة لعمل المرأة أهمها مؤسسات الرعاية الاجتماعية المناسبة للأطفال .

وبالرغم من كل الضغوط والأعباء تبقى المرأة العاملة كما كانت دائما صامدة ومتماسكة لكي تحافظ على تماسك أسرتها واستقرارها وعلى صحة أبنائها النفسية، فخروجها للعمل لا يؤثر على استقرار أسرتها وتماسكها بل بالعكس يساعد على ذلك خاصة في ظل توفر الشروط والظروف المساعدة.

وتبقى نتائج البحوث الميدانية مستقبلا وحدها الكفيلة بكشف الستار أكثر عن إشكالية عمل المرأة في المجتمع الجزائري ومدى تأثيره على تحقيق الإستقرار داخل الأسرة .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

– المصادر:

1/ القرآن الكريم

2/أحديث نبوية

–المراجع:

– محمد معين عمر ، معجم علم الاجتماع المعاصر ، دار الشروق،ط1 ، عمان ، الأردن ، 2006

- عبد المجيد لبصير: موسوعة علم الاجتماع مفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة، دار الهدى، الجزائر: 2010.

- عائشة التايب، النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة: 2011.

- د.أحمد زكي بدوي، معجم، مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، الطبعة الثالثة، بيروت: 1982.

- أسماء مطوري، لامية بوبيدي، "عمل المرأة الأم ومشكلة الدور"، ملتقى وطني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة: يومي و10 أفريل 2013.

– مصطفى الفيلالي، مجتمع العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت: 2006.

– زهية بن سلامة، "أسباب نزاعات العمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية"، رسالة ماجيستسر، جامعة قسنطينة: 2007.

– كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة ،دار النهضة العربية ، بيروت, لبنان ،1984.

– محمود قرزيز، "عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري"، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة، القاهرة: 2002.

– فتيحة عمران، "إرادة التطور وشبح إسمه البطالة"، مجلة جزائرية، العدد177، يصدرها الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الجزائر: سنة 1989.

– ابن محمد الرماني زيد، اضطراب العمال ...السبب في عمل المرأة، مقال إستراتجية عمل المرأة .2003.

- إحسان محمد الحسن ،علم إجتماع العائلة ، ط7 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2005.

- مكاك ليلى ، عمل المرأة وأثره على الإستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري دراسة ميدانية ببلدية الشمرة ولاية باتنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه_علوم_ في علم الاجتماع العائلي ، إشراف الأستاذ الدكتور: الطاهر حفاظ ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2016–2017.

- حنان سواج، "المرأة وعالم الشغل في الجزائر تطور مشجع رغم كثرة العراقيل "جريدة المساء، يومية، الجزائر: 07 مارس 2008.

- مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1984.

- مليكة بن زبان، "عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية"، رسالة ماجيستير، جامعة قسنطينة: 2004.

- سامية العارفي، "الأم العاملة بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية" رسالة ماستر، جامعة البويرة: 2012.

- نعيمة دودو، "تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة"، رسالة ماجيستير، جامعة سطيف: 2011.

- فاتحة حقيقي، موقف علم الاجتماع من قضايا المرأة، مجلة الوحدة، دون عدد، 1985، تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية، باريس، فرنسا.

- فاتحة حقيقي وآخرون، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، اليونسكو، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

- د خليل احمد خليل، المرأة العربية وقضايا التغيير، دار الطليعة الجديدة، بيروت، لبنان، 1982.

- محمد سمير حسانين، التربية الأسرية ، مكتبة الأشوال، ط1، مصر، 1994، ص: 113.

- ارفنج زالتن، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، ترجمة محمود عودة، ابراهيم عثمان، دراسة نقدية، دار المعرفة الجامعية، الكويت،1998.

- من إعداد نخبة من الأساتذة، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975..

- مصطفي بوتفنوش، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

- اصلاح عبد الغني محمد، موسوعة المرأة المسلمة، ج1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2001.

- المردودي، الحجاب، دار الطليعة الجديدة، بيروت، لبنان، 1985.

- صلاح عبد الغني محمد، موسوعة المرأة المسلمة، ج1 ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

- حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية بيروت 1980.

- اسيد عبد الفتاح عفيفي، بحوث في علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي، 1996.

- الطاهر غراز، خروج المرأة للعمل وتربية الأطفال، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة، 1994–1995.

- علياء شكري وآخرون , المرأة في الريف والحضر, دراسة في حياتها في العمل والاسرة, الإسكندرية,دار المعرفة الجامعية ,1988 .

- تماضر زهري حسون , تأثير عمل المرأة في تماسك في المجتمع العربي مجلة الأمن والحياة ،العدد144 , أفريل , 1994 .

- حسين عبد الحميد ,أحمد رشوان ,علم اجتماع المرأة ,الإسكندرية المكتب الحديث ، 1988.

- زهير حطب , تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة , معهد الإنماء العربي ,ط1 .

- الطيب برغوث، الأسرة المسلمة على طريق النهضة الحضارية، دار قرطبة، الطبعة الأولى، الجزائر: 2004.

- دينكن ميتشل، ترجمة: إحسان محمد الحسن، معجم علم الاجتماع، دار الحداثة، الطبعة الثانية، بيروت: 1986.

- علي ثابت، "الإختيار الزواجي وعلاقته بالمشكلات الأسرية"، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة: 2003.

- يوسف دلاندة، قانون الأسرة، دار هومة، الجزائر: 2004.

- إبراهيم مذكور وآخرون، المعجم المحيط، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت:1979 ، ص 460.

- سورة الدخان، آية: 54.

- كميلية عواج، "التطرف الديني وأثره على التماسك الأسري"، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة: 2011، ص109.

- عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: 1999، ص70 .

- نخبة من أساتذة قسم علم اجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: دون سنة نشر، ص18.

- نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، معجم العلوم الإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1975، ص 179.

- عدنان أبو مصلح، مرجع سابق، ص139.

- عدنان أبو مصلح، مرجع سابق، ص139.

- عدنان أبو مصلح، مرجع سابق، ص139.

- مرجع نفسه، ص 137. .

- رشا بسام، رزيقة إبراهيم، "عوامل استقرار الأسرة في الإسلام"، أطروحة ماجيستير"، جامعة فلسطين، 2010.